إتفاق غزة أريحا

الملامح والنتائج السياسية والإقتصادية



نادية رفعت

أحمد بهاء الدين شعبان

اتفاقية « غزة ـ أريحا »

الملامح والنتائج السياسية والإقتصادية

اتفـاقيـة «غـــزة – أريحـــا»

الجوانب والنتائج السياسية والاقتصادية .

نـــاديـــة رفـــعت

أحمد بهاء الدين شعبان

رسم الغلاف : كاريكاتور « رقصة الموسم » ، عن جريدة « اللوموند ».

الطبعة الأولي – القاهرة – ١٩٩٤

استهلال

كان توقيع اتفاق «غزة – أريحا» مفاجأة كبيرة للجماهير العربية، ثم جـاء الإعـلان عن الملاحق السريـة للاتفاق «صدمة» أشد لأنها أطلقت تداعيات مختلفة علي كافة المستويات دون ترتيب .

لقـد أنهي التوقيع علي الاتفاق مرحلة طويلة من مراحل الصراع العربي – الصهيوني، وفتح البـاب أمـام مرحـلة شـديـدة الإختلاف والخطورة، خاصة في وقت تقف فيه الجمـاهير والطليعة المثقفة قلقة ومشتته، ولولا الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني المكافح لانكسرت الإرادة القوميه إلي مدي لا يمكن إدراكه .

ومصر وفلسطين تضمهما معادلة واحدة للأمن القومي، شئنا أم أبينا، ولـذلك سيلـعب الأعـداء عـلي ضرب هــذه المعـادلـة وتغيير قواعدها . . والخوف الأكبر عندما تنفجر التناقضات بين الإخوة أنفسهم أطراف المعادلة .

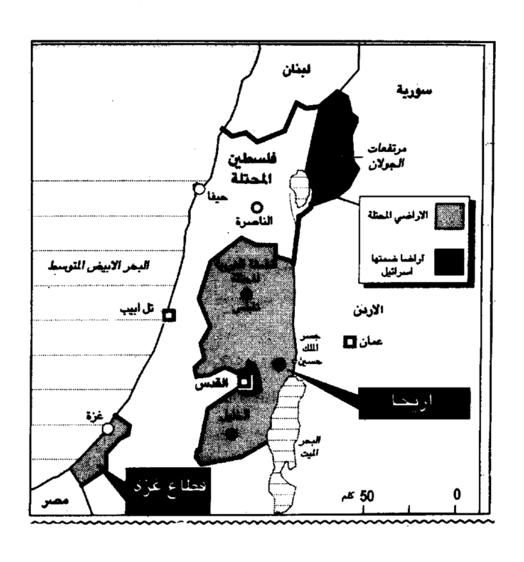
لذا كان من الضروري إجراء تحليل دقيق للجوانب والآثار المختلفة للاتفاق وتحديد المخاطر والاحتمالات. ومن هنا كان تقسيم الكتاب إلي قسمين رئيسين :

• القسم الأول: ينـاقش كل آثـار الاتفـاق من الناحية السياسيـه والأمنيه. وقد تصدي له الباحث أحمد بهاء الدين شعبان .

والقسم الثاني: ينـاقش كل آثـار الاتفاق من الناحية الإقتصادية. وقد تصدت له الباحثة نادية رفعت .

وإذا كان اتفـاق «غزه – أريحا» هو « المدخل » لاندماج الكيان الصهيوني في المنظومة العربية ، فهو يمثل كذلك « البوابة الكبري » لقيام «السوق شرق أوسطية» والتي ستغير – إن قـامت – مـن وجـه التاريخ العربي والتشكيل الحضاري لوطننا .

المؤلفـــان



خريطة توضح منطقتي الحكم الذاتي
المقترح بموجب اتفاقية « غزة – أريحا »

أولاً : الملامح السياسية والأمنية للاتفاق

(١) العناصر التي مهدت للاتفاق

دخلت القضية الفلسطينية، مع بداية عقد التسعينيات من هذا القرن، منعطفاً جديداً، حاسماً وبالغ الخطورة، أحيطت فيه بجملة من الظروف المستجدة والمتغيرات الطارئة، التى تركتب آثاراً مباشرة على مسار كفاح الشعب الفلسطينى، وعلى توجهات الصراع فى مواجهة المشروع الصهيونى فى المنطقة. ويمكن رصد أهم هذه المتغيرات على النحو التالى :

أولاً : التبدلات على المستوى الدولى، والمتمثلة فى :

١ - انهيار الحليف السوفييتى، وتفكك الكتلة الشرقية، والتجمعات التى حاولت الاستقلال - نسبياً - عن الهيمنة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - انفراد «العدو» الأمريكى، بموقعه القيادى فى مقدمة النظام العالمى الراهن، وتقلص فرص المناورة، وهامش اللعب على التناقضات العالمية.

٣ - تعاظم الأزمات الاقتصادية والسياسية فى العالم، وبروز العديد من بؤر التفجر ومراكز الاستقطاب، وعناصر الجذب للإهتمام فى العالم، (وخاصة بعد التحولات فى شرق أوروبا) ، الأمر الذى حد من عمليات الدعم الدولى للفلسطينيين، وقلل من حجم التضامن مع قضيتهم.

ثانياً : التبدلات على المستوى الإقليمي، وأبرزها :

١ - حرب الخليج الثانية ونتائجها حيث استقدمت الجيوش الأمريكية والغربية لحماية المصالح الإمبريالية فى المنطقة ، (وأهمها النفط)، وحشدت الأنظمة العربية الموالية تحت الراية الأمريكية، وحيث تم ضرب المشروع التحررى العربى ومرتكزاته فى الصميم، وتغلبت النعرة الشوفيتية ضيقة الأفق على المصالح الجماعية لدول المنطقة.

٢ - تنامى المصالح الكونية فى المنطقة، وتصاعد ضغوط تثبيت الاستقرار الإقليمى ؛ فمع التطورات الحادثة على مر عشرات السنين، ترتبت مصالح ضخمة وتفاعلات هائلة بين دول المنطقة والعالم، أصبح من الضرورى حمايتها بتحقيق قدر من الهدوء المبنى على تقليص دواعى التوتر، عن طريق حل المشكل الرئيسى فيها، وهو الصراع العربى - الإسرائيلى، بما يضمن استمرار الاستنزاف الرأسمالى لثروات المنطقة ، وينزع فتيل الانفجار الذى يهدد مستقبل المصالح الغربية إذا استمرت هذه القضية بدون حل.

ثالثاً :التبدلات على المستوى المحلى (الفلسطينى والإسرائيلى) :

١ - استكمال حصار الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق :

أ) تفاعل عناصر التردى داخل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد الخروج من بيروت ، والشتات فى أنحاء المعمورة ، بدون جهد حقيقى من القيادة الفلسطينية يواجه المحنة الجديدة ويحيد سلبياتها ، وتفسخ البنية

التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الأمر الذى سهل تمرير مفاهيم التسوية السياسية بأدني صورة ، ومهد لفكرة القبول بأى مستوى من مستويات الحل.

ب) تضييق الحصار فى كل الدول العربية - بلا استثناء - على الحركة الفلسطينية، والحرب الطاحنة الموجهة لاستكمال «ضبط» القيادة الفلسطينية، وترويض عناصر التمرد فيها.

جـ) تهيئة المناخ لتمرير مؤامرات التسوية، عن طريق مضاعفة حجم معاناة الشعب الفلسطينى - داخل الأراضى المحتلة وخارجها - فإضافة للتردى العام فى الأوضاع الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية ، تحت الاحتلال وفى الشتات، جاءت تداعيات حرب «عاصفة الصحراء»، بمزيد من الانهيار الذى طال كل مناحى حياتهم، فانقطاع الموارد المالية المحولة من الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج النفطية، «والتى تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار، خلال السبعة شهور الأولى من الأزمة، أى ما يعادل أكثر من ثلث الناتج القومى فى هذه المناطق»[١]، وموجات الطرد الجماعى للفلسطينيين من الدول العربية، وانتشار البطالة فى المناطق المحتلة، وتقلص فرص التطوير، وتدهور الصادرات.. إلخ، كل هذه العناصر مجتمعة، إضافة إلى استمرار تصاعد وتيرة القمع الإسرائيلى، دون بروز بادرة أمل فى تجاوز هذا الوضع، دفع الوضع الفلسطينى إلى نقطة اللااحتمال، والتى مهدت لقبول أى عرض يقدم، يحمل أوهام الحل، ويطرح بديلا - أياً كان - لحياة الجحيم الراهنة.

٢ – التطورات داخل المعسكر الإسرائيلى، وأبرزها :

أ) تأثير الانتفاضة الفلسطينية ونتائجها : فهى من ناحية أبرزت استحالة تدمير الروح النضالية للشعب الفلسطينى ، أو استيعابها فى آليات الاحتلال الصهيونى، وأنضجت مؤسسات فلسطينية فعالة قادت الحياة الفلسطينية خلال سنى الانتفاضة وهى من ناحية أخرى أنضجت الظروف المواتية لتخلى إسرائيل عن أجزاء من الأراضى المحتلة التى أصبحت شديدة العبء على أمنها واقتصادياتها والحالة النفسية لعناصرها.

ب) أزمات الاقتصاد الإسرائيلى المركبة؛ لأسباب عديدة منها تصاعد النفقات العسكرية، والآثار السلبية لاستمرار وارتفاع وتيرة نشاطات الانتفاضة فى الأراضى المحتلة، وكلفة تحمل نتائجها، ومحاولات السيطرة عليها... إلخ.

جـ) ازدياد معدلات الهجرة اليهودية وتعاظمها إلى إسرائيل، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وتفكك الكتلة الشرقية، وضغوطها على المجتمع الإسرائيلى.

د) المكاسب العامة التى تحققت للمشروع الصهيونى – فى فلسطين والمنطقة – والرغبة فى «تسكين» الأوضاع، وتهدئة الظروف لإتمام عملية استيعاب هذه المكاسب، وهضم انجازاتها، قبل التهيئة للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل المسيرة الصهيونية.

هذه العوامل وغيرها، مهدت الطريق أمام طرح برنامج التسوية

الأمريكى، الذى تم تكريسه فعلياً، والتوقيع على بنوده، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، تحت اسم «اتفاق المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى»، يوم الإثنين ١٩٩٣/٩/١٣، حيث أقر فى واشنطن، أن «حكومة دولة إسرائيل، ومنظمة التحرير - ممثلا للشعب الفلسطينى - يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعى للعيش فى ظل تعايش سلمى وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها».. فهل يحقق هذا الاتفاق بالفعل السلام فى منطقتنا؟! وهل يضمن إنهاء عقود من المواجهة والنزاع حقاً؟! وهل يوفر العيش فى كرامة وأمن للشعب الفلسطينى وللشعوب العربية، وهل يوازى هذا الحل كل ما قدم من تضحيات وما دفع من مقابل، على امتداد سنوات الصراع بيننا وبين العدو الصهيونى؟!

هذه وغيرها من التساؤلات، الموضوعية والأساسية، ينبغى دراستها بدقة، والإجابة عليها بوضوح وصراحة، لأن تأجيل الرد عليها، وغموض الموقف منها، لن يقود إلا إلى مزيد من الحروب والدمار، وسيدفع بالمنطقة إلى قرن جديد وهى حبلى بعناصر التفجر، بدلا من أن يهيئها لعقود من الاستقرار والإزدهار كما يزعم البعض.

الهوامش

(١) **الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى : الدوافع والمضمون والإنعكاسات**، ورقة عمل مقدمة من أ. د. محمد رضا العدل إلى ندوة المائدة المستديرة، المنظمة من قبل مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، والمنشورة فى : **«اتفاق المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى : مواجهة أم مصالحة»**، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٨٥.

(٢) الاتفاق : أمريكا وإسرائيل.. والمنظمة.. من الذى تغير ؟!

ذات يوم فى شهر يوليو عام ١٩٩١، وصف ياسر عرفات الجهود الأمريكية لتحقيق «السلام» فى المنطقة، باعتبارها «ضحك على الذقون لابتلاع الأرض والمقدسات»[١].

وقد بادلته أمريكا «وداً» بود، فلم تأل جهداً فى تشويه صورته، فوصمته بـ «الإرهابى»، وصنفت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة «تخريبية»، وشوهت صورته وصورتها وصورة نضال الشعب الفلسطينى التحررى، وانحازت بشكل مطلق إلى الجانب الإسرائيلى، متجاهلة فى ذلك كل قواعد العدل والأخلاق وحقوق الإنسان.

ومع التطورات الأخيرة فى الأحداث، لم يجد الرئيسى الفلسطينى غضاضة فى أن يصف «بيل كلينتون»، الرئيس الأمريكى باعتباره «صديقاً مهماً للشعب الفلسطينى فى البيت الأبيض» ![٢].. **فما الذى حدث؟!**

هل حقاً تغير الموقف الأمريكى من نضال شعب فلسطين، فتحول من موقف العداء إلى موقع الصداقة؟! وهل تبدل موقف الرئيس الأمريكى من «أفاق» يحاول الضحك على الذقون ويسعى لابتلاع الأرض والمقدسات»، إلى صديق صادق المسعى، ينشط لرد الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطينى؟!.. أم حدث العكس، ووقع التطور فى اتجاه «تصحيح» الرؤية العرفاتيه للـ «صديق» الأمريكى

الذى يقطن البيت الأبيض، فصارت تقطر وداً وتنز بشاشة، وتحرك عرفات من موقعه باتجاه موقع الرئيس الأمريكى، مقدماً فروض الولاء، وعلامات الطاعة؟!..

مرة أخرى : ما الذى حدث ؟!

يعترف «جيمى كارتر»، الرئيس الأمريكى الأسبق، بعد لقائه بعرفات، أن الفلسطينيين (المفاوضين)، قد «قبلوا أقل مما كانوا يريدون الآن فى الاتفاق»[٣]، ولعل هذا التنازل الذى يشير إليه كارتر، كان أحد الأسباب التى قربت الموقف العرفاتى من الموقع الأمريكى الثابت، المتوحد مع الثوابت الصهيونية أيضاً، وقد طرح، فى موقع آخر، السيد «حيدر عبد الشافى»، رئيس وفد المفاوضين الفلسطينيين تساؤلا، موضوعياً، حول هذه القضية : «ترى ما سبب التغير المفاجئ فى الموقف الأمريكى من منظمة التحرير، ومن أبو عمار شخصياً؟؟!»، إذ لم يكن جوهر الموضوع طبعاً هو الإيمان الطارئ من أمريكا وإسرائيل بعدالة القضية الفلسطينية، ولا بضرورة توفير حل عادل لها. وإنما - فى واقع الأمر - كانت الظروف الدولية والإقليمية، وأساساً الداخلية (فى منظمة التحرير الفلسطينية) قد نضجت، وحان قطافها، ولهذا تحركت المسألة فى الاتجاه المعروف، ويعترف «نبيل عمرو»، السفير الفلسطينى السابق فى موسكو بهذه المعضلة فى مقال عنوانه «عرفات والأمريكيون ومأزق المفاوضات»، فيقول : أن عرفات «منح إدارة كلينتون المتعثرة فى أمر السياسة الخارجية وقوداً نادراً ملأت به عربتها، من دون أن تمنح صاحب المأثرة أى مكافأة تذكر. أخذوا منه معجزة إزالة أخطر احتقان مزمن فى الحياة الدولية، من دون أن يعطوه ما يساوى الحد الأدنى من مقومات المواصلة الفعالة، والأداء

المثمر للدور الحيوى»[٤].

ويشير «إريك لوران»، و«مارك هالتر» فى كتابيهما «**مجانين السلام : التاريخ السرى للمفاوضات**» الصادر هذا العام (١٩٩٤)، إلى جانب من هذه التحولات فى الموقف العرفاتى، وفى حديث صحفى لأحد المؤلفين (إريك لوران)، يؤكد أن رابين مد يده لعرفات، حين وصل الأخير إلى لحظة من الضعف باتت تهدد وجوده، وكان مستعداً للقبول بأى صيغة تحافظ على دوره : «وعندما وصل رابين إلى قناعته (وهو شخص برجماتى)، ورأى أن لعرفات خصومه داخل المنظمة وخارجها، عمل على تأمين حمايته، والحفاظ على حياته»[٥].

وفى كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، يؤكد «شمعون بيرس»، وزير الخارجية الإسرائيلية، ومهندس الاتفاق أن «الظروف السائدة فى المنطقة وفى الأراضى (المحتلة يقصد) قادتنا للاستنتاج بأنه من مصلحة إسرائيل أن تلعب منظمة التحرير الفلسطينية دوراً فى هذه المرحلة السياسية»[٦].

ويوضح الدكتور «إدوار سعيد»، المفكر الفلسطينى المعروف، هذا الوضع بصورة أكثر جلاءاً، فيقول : «لم يشهد الفلسطينيون أزمة داخلية أسوأ من هذه التى بدأت الصيف الماضى، ومنظمة التحرير الفلسطينية تعيش تمزقاً وتشوها، والأوضاع فى الأراضى المحتلة بلغت ذروة السوء، وهى الأزمة التى لم تبدأ حتى لجأ عرفات إلى المشروع الإسرائيلى الذى أعاده بضربة واحدة إلى قلب الساحة، وخلص الإسرائيليين من مشكلة تمرد لا يريدونها، وعلى عرفات أن يعمل على حلها لهم»[٧].

الاتفاق وجريرة الأوتوقراطية :

ويكاد كل المطلعين على الشئون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يجمعوا على أن أحدا المثالب الأساسية التى عاقت تطور أداء الطرف الفلسطينى، وكبدته خسائر جسيمة لا مبرر لها، هو الطريقة الانفرادية الأوتوقراطية المعاندة، التى سير بها «الرئيس» عرفات الأمور، **ودفعتها من مأزق إلى مأزق دون أمر يرعوى.**

فهـا هـو السيد «شفيق الحوت»، القيـادى البـارز فـى منظمة التحرير الفلسطينية، والمسئول السابق عن مكتبها فى لبنان، يشير إلى جانب من هذا الأمر : «إن عرفات أضحى أوتوقراطياً، تحولت إدارته للشئون المالية الفلسطينيـة إلـى كارثـة، والأسوأ مـن ذلك أنـه ليس مسئولاً أمام أى جهة، وأعتقد أن حفنة أشخاص، بينهم عرفات، لا تملك سوى خلفية تاريخية ضئيلة أو خبرة ضئيلة بالحياة المدنية العادية، قابعة فى تونس، تتخذ قرارات تمس حياة نحو ٦ ملايين نسمة»(٨).

وهى ذات القضية التى أثارها مؤلفا كتاب «مجانين السلام» السابق الإشارة إليه، فى صفحتى ٤٢، و٢٢٠، حيث ورد «أن معلومات دقيقة تقدر الاحتياطى المالى لمنظمة التحرير الفلسطينية بين أربعة وستة مليارات (بلايين) دولار، تشكل قيمة المبالغ المستثمرة فى العـالـم العـربـى، والإيـداعـات المـوجـودة فـى مصـارف سويسـرا ولوكسمبورج. إن مبلغ الاحتياطى المالى للمنظمة هائل، فهو قريب من رقم احتياطى العملات الأجنبية فى إسرائيل (٦,٤ مليارات دولار)، وفى اليونان (٦,١ مليارات دولار)، وفى تركيا (٦,٩ مليارات دولار)، ولعرفات وحده حق التوقيع على كل التحويلات

الهامة من هذا الاحتياطى»[٩].

وفى تحقيق لوكالة «رويتر» من قطاع غزة بعنوان **«حلم عرفات الذى تحول إلى كابوس»**، يمكننا أن نلحظ جانباً آخر، هاماً ومؤثراً، من المشهد.

«حلم ياسر عرفات فى حكم غزة وأريحا قد يتحول إلى كابوس.. فهو قد يكسب الأرض ولكن بدون ولاء مواطنيها.. فشعبيته تتدنى بين فلسطينيى غزة.. أما فى أريحا فإن الإعلام والصور التى تم رفعها عقب توقيع اتفاق الثالث من سبتمبر الماضى تم إنزالها.

وفى التحقيق الذى أجرته «رويتر» فى قطاع غزة يقول «إيهاب الأشقر» أحد مسئولى فتح المتشددين فى القطاع أنه قدم استقالته من فتح لأن القيادة فى واد والشعب فى واد آخر وهناك شعور باليأس لأن عرفات ألزم الفلسطينيين بما يعتبره الكثيرون اتفاقا مثيراً للجدل مع المحتل إضافة إلى أن التعيينات التى أجراها عرفات جاءت أبعد ما تكون عن أمانى المواطنين[١٠].

ويشعر الفلسطينيون باليأس من قدرة عرفات على احياء ديمقراطية حقيقية بل هو يخنق حلماً ينتظره الناس منذ ٢٧ عاما ورغم موجة الاستقالات والالتماسات التى قدمها أعضاء ومسئولون فى اللجنة التنفيذية وفتح والمنظمة، فإن عرفات مستمر فى أسلوبه الفردى واختياره العشوائى للشخصيات المعينة ويضيف أنصار المنظمة أن عرفات الذى نادى مراراً بالديمقراطية والأفكار الثورية المستنيرة يخطط لإنشاء دولة على غرار دول استبدادية عربية وطبقاً لما يقوله الأشقر فإن غزة لا يوجد بها سوى الناس وإذا لم تستطع المنظمة بناء

دولة على أسس ديمقراطية فإنها ستفقد شعبيتها، وستكون مجرد دولة عـربية تحمـــل الرقم ٢٣ بدلا من كونها الدولة العربية الديمقراطية رقم «١».

وكما يقول « مجدى عقيل » المنتمى للتيار الإسلامى فإن عرفات منح الوظائف لأصحاب الحلل وأربطة العنق الجالسين خلف مكاتبهم وتجاهل الذين ضحوا بحياتهم والذين أمضوا أحلى سنوات العمر فى السجون.. فغزة كما يقول « إيهاب الأشقر » لا تحتاج إلى الإستثمارات ورؤوس الأموال فقط ، بل إلى الديمقراطية والرجل المناسب ، فى المكان المناسب فنحن فى حاجة لبناء دولة من الصفر وخلق إنسان فلسطينى جديد»[١١].

ومن داخل حدود «الدار» يطرح السيد «خالد الحسن»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ذو الاتجاهات المحافظة، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطنى الفلسطينى، رأية مديناً «السرية المطلقة (التى يدير بها عرفات العمل حتى بالنسبة لزملائه القياديين والأجهزة الفلسطينية الرئيسية) والتى لا تعرف إلا التوجس»، ويطرح شروطاً أربعة، لا مناص من توفرها، كشروط فاعلة لإنجاح عملية التصدى للتداعيات السلبية الخطيرة لاتفاق «غزة – أريحا » هى :

«١ – الانطلاق من مبدأ «الالتزام الدائم بنظرية العمل»، كموجة نحو الاتجاه الصحيح فى التفكير والعمل، لأن ما وقع من انفراد هو نقيض دائم لمثل هذا الالتزام.

٢ – الديمقراطية فى مركز القرار، وهو أمر مفقود بالكامل.

٣ – متطلبات المنهج الديمقراطى، وهو أمر مفقود بالكامل.

٤ – إلغاء الإرهاب الفكرى والمالى، وهو إرهاب موجود بدرجة أو

بأخرى»[١٢].

وتصل هذه الفردية إلى الدرجة التى تجعل عرفات يمتنع عن إشراك فاروق قدومى، «وزير الخارجية» الفلسطينى فى مفاوضات الاتفاق لمجرد أن لديه اعتراض مبدئى على المحادثات السرية، فمن منطق عرفات كان لا يجوز إشراكه فيها، أو حتى إعلامه بوجودها»[١٣].

ويشير كتاب «مجانين السلام» إلى واقعة ذات دلالة، فحين زار الوزير الأمريكى، كريستوفر القدس، طلب عرفات من الأعضاء المفاوضين الثلاثة «فيصل الحسينى» و«حنان عشراوى» و«حيدر عبدالشافى» تقديم مقترحاته الجديدة للوزير، فاعترضوا حين وجدوا أنها تتضمن تنازلات كثيرة، فما كان من عرفات إلا أن قال لهم بخشونة «أنتم لستم أكثر من سعاة بريد، وساعى البريد لا يفتح الرسائل، وإنما يوصلها لأصحابها»!![١٤]

وحاولت القيادات الفلسطينية المشاركة فى لعبة المفاوضات إنقاذ ما يمكن إنقاذه، دون جدوى، فقد أعلن الدكتور «حيد عبدالشافى»، الذى رأس «وفد الإصلاح» إلى تونس – فى مقتبل هذا العام – عن فشل مهمته، إذ قال أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات لم يستجب للمطالبات بالإصلاحات الديمقراطية التى تقدم بها الوفد (اشتملت على تشكيل لجنة استشارية لمتابعة قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتشكيل لجنة خاصة بالدستور فى الأرض المحتلة لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتى، وإجراء الانتخابات فى الضفة الغربية فى الفترة التى حددها إعلان المبادئ.. إلخ)[١٥]، مبدياً قلقه من قيام «سلطة فلسطينية مستبدة فى المستقبل»[١٦]، وبرغم

الاعتراض المبدئى على طبيعة القيادات التى قدمت هذه الطلبات أصلا، وعلى طريقة توجيهها ومرجعياتها الاجتماعية، وعلى طبيعة الوفد الذاهب إلى تونس و«معظمهم ينتمون إلى فئة أو شريحة سياسية ضيقة، وهى فئة كانت قد ساهمت فى تغييب الديمقراطية الفلسطينية، وربما لم تكن لتطالب بالإصلاح الديمقراطى لو أنها احتفظت بحصتها من الكعكة السياسية التى لم تكن تحصل عليها أصلا وفق أى انتخابات تمثيلية!»(١٧)، برغم كل ذلك، لم يقبل عرفات أى محاولة لحد أدنى من توسيع مجال المشاركة السياسية فى السلطة، على قمة الهرم الفلسطينى الضيقة للغاية، مثله مثل أي حاكم فرد عربي آخر، أو أي حاكم مستبد فى أية بقعة من عالمنا الثالث المنكوب.

إنها المعضلة التى تواجه فى العادة القادة الفرديين الذين ينظرون إلى أنفسهم كقادة تاريخيين»(١٨)، ودائماً تدفع الشعوب الثمن!، ولا يبقى أمام هؤلاء إلا أن يستصرخوا «العراب» الأمريكى ملوحين بالمصير المحتوم لأنهم لم يراهنوا جيداً على الجواد العرفاتى! : «حين تأتى تلك اللحظة التى ربما لا يستطيع فيها عرفات النطق بكلمة «سلام»، يتعين على الأمريكيين أن يعترفوا بارتكابهم أفدح خطأ تاريخي.. إنه الخطأ الذى يشبه قتل جواد قبل أن يدخل السباقات النهائية» !!(١٩).

الهـوامـش

(١) جريدة « الحياة الدولية » ، ١٩٩١/٧/١٦.

(٢) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/٩/١٦.

(٣) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/١١/١٤.

(٤) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٤/٣/٢٠.

(٥) مجلة «الوطن العربي»، العدد ٨٩٠، ١٩٩٤/٣/٢٥.

(٦) شمعون بيرس، **«الشرق الأوسط الجديد»**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان – الأردن، ١٩٩٤، ص ٣٢.

(٧) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/٩/١١.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) أنظر عرض الكتاب، مجلة «الوطن العربي»، العدد ٨٩٠، ١٩٩٤/٣/٢٥.

(١٠) جريدة العربي، ١٩٩٤/١/٢١.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) جريدة الحياة الدولية، ١٩٩٣/١١/٣٠.

(١٣) مجلة «الوطن العربي»، مصدر سبق ذكره.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٤/١/١٨.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) أحمد حرب، **«في الديمقراطية الفلسطينية ومهمة وفد الإصلاح»**، جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٤/١/١٨.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) نبيل عمرو، **«عرفات والأمريكيون ومأزق المفاوضات»**، جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٤/٣/٢٠.

(٣) حلم الدولة الفلسطينية يتبدد

يبدو الالتباس فى مسألة علاقة التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية فيما عرف باتفاق «غزة - أريحا»، وحلم الشعب الفلسطيني فى تكوين دولته المستقلة على ترابه الوطنى، فى أشد حالاته ، وأكثرها تداخلا وارتباكاً.

فبداية لم يذكر إسم **الدولة الفلسطينية** فى سياق إعلان الاتفاق ولا مرة واحدة، ودائماً كان يتم التحدث عن مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات دون أن يشار بأية صورة إلى أن نهاية هذا الطريق تقود إلى بناء دولة فلسطينية تحقق طموحات الشعب الفلسطينى المشروعة.

وحتى إذا ما تركنا هذا الجانب (الشكلى) على أهميته، وحاولنا تقصى أعماق الاتفاق والبحث عن «روح» الدولة بين ثنايا سطوره وفى مضمون كلماته، نصطدم مباشرة بحائط صلد من الإصرار الإسرائيلى - الأمريكى، ينضح به مجمل الاتفاق، بصياغاته ومختلف مواده، على تبديد أى وهم حول هذه القضية، ونزع أية إمكانية لإعادة تفسير النص بما يشى بمثل هذه المسألة.

فالاتفاق يحدد للحكم الذاتى الفلسطينى، مهمات بالغة التواضع، حيث سيتم (بعد الإنسحاب الإسرائيلى من غزة وأريحا) «نقل السلطة للفلسطينيين فى المجالات التالية : التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة»، يضاف إليها مهمة حفظ الأمن الداخلى عن طريق «قوة الشرطة

الفلسطينية» المتفق عليها (المادة - ٦)، وبعض السلطات ذات الطبيعة الاقتصادية (المادة - ٧).

والملاحظ أن أبرز مهام السيادة، مثل «الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك مسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين فى المستوطنات (داخل مناطق الحكم الذاتى)» احتفظت بها إسرائيل لنفسها.

وفى الملحق الثانى للاتفاق «بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا» أشير إلى احتفاظ إسرائيل بمهمة أخرى من مهـــام السيادة، هى «العلاقات الخارجيـــة»، مضافاً إليها «مسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك» دون إعلان صريح عن ماهية هذه المسائل.

أما الملاحق السرية للإتفاقية، المترجمة عن الروسية (أنظر الملحق)، فقد فصلت بشئ من الإستفاضة هذا الأمر، حيث أوضحت فى المادة (٥) من ملحق رقم (١) المعنون بإسم «**التعاون السياسى**» أنه «لا يحق للحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية ممارسة أى أعمال تتعلق بالسياسة الخارجية أو إنشاء سفارات فلسطينية مستقلة خلال سنوات الحكم الذاتى، وإلغاء السفارات الفلسطينية الحالية، ويمكن الاتفاق على توظيف فلسطينيين فى سفارات إسرائيل يتولون إدارة شئـــون الفلسطينيين ضمن منـــاطق الحكم الذاتي والمقيمين فى دولة إسرائيل»، كما أشارت المادة (٦)، إلى أنه «لا يحق إنشاء حكومة سياسية مستقلة، بل إدارية، ولا يحق إصدار نقد فلسطينى أو جـــوازات سفـــر فلسطينيـــة»، كما أن «مواطنى مناطق الإدارة الذاتية، وكذلك أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية سيحملون

جوازات سفر إسرائيلية مع الإشارة إلى جنسيتهم الفلسطينية، (المادة ٧، ٨).

كذلك يشير ملحق رقم (٢)، المعنون بـ **«التعاون الأمنى»** إلى أنه «لا يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية إنشاء جيش عسكرى فلسطينى، ويتولى حماية الحدود، (المقصود حدود مناطق الحكم الذاتى)، الجيش الإسرائيلى»، (المادة ١). بل أن مسئولية الحفاظ على أمن وحياة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الراغبين بالإقامة فى إسرائيل أو مناطق الحكم الذاتى، ستكون جزء من مهمات الطرف الإسرائيلى، حسب نص المادة (١٠)، من مواد الملحق السرى الثانى للإتفاقية.

وإذا درسنا الملحق السرى الثالث للإتفاق وعنوانه (**التعاون الاقتصادى والتجارى والمالى**) لاكتشفنا أبعاداً جديدة تلقى أضواءاً إضافية على حدود ومهمات وسلطات الحكومة الإنتقالية الفلسطينية المتفق عليها، بحيث لا تخرج عن نطاق إدارة تابعة للحكم العسكرى الإسرائيلى فى أحسن الحالات».

فإذا عرفنا بداية أن «**ميزانيــة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، تعتبر جــزءا لا تتجـزأ من ميزانية الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية** (المادة ٩) وأنه «لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تلقى المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الإسرائيلية، ويجب إيداعها فى الميزانية العامة الإسرائيلية»، (المادة ٨)، وأن الحكومة الإسرائيلية ستخصص «ميزانية خاصة لأعضاء الحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية وعائلاتهم، مع السماح

لأبنائهم بالتعليم على نفقة الحكومة الإسرائيلية»، (البند - ٣)، لعرفنا حدود الدور المتوجب على هذه الحكومة القيام به، وكذلك لأدركنا حجم الضغوط الهائلة التى ستكون معرضة له، الأمر الذى سيجعلها إما مشلولة تماماً لو حاولت القيام بدور ما، ارتأت السلطات الإسرائيلية فيه خروجاً عن نص الاتفاق، فردت عليه بإغلاق الصنابير المالية السابق الإشارة إليها، أو تابعة تماماً للدولة الصهيونية، الأمر الذى يحفظ لها رضاء السادة الإسرائيليين، واستمرار الضخ المالى اللازم لأداء مهماتها، وهو ضخ فى كل الأحوال لن يخرج عن حدود «الكرم» اليهودى المعروف!!

وفضلا عن ذلك، فقد سلب الاتفاق، من الحكومة الفلسطينية الانتقالية كل عناصر «الاستقلال الاقتصادى» الضرورى، وحولها إلى تابع رسمى للنظم والمؤسسات الإسرائيلية، ولخدمة مصالحها وتأمين مطامحها فى الكيان الفلسطينى الهزيل الوليد، فلم يكن ماتقدم فقط هو ما ارتضت القيادة الفلسطينية قبوله، وليس هذا فقط، ما فرض عليها من الطرف الأمريكى - الصهيونى المتحكم، وإنما احتفظت الدولة الإسرائيلية بحقها فى تداول عملتها «الشيكل» فى مناطق الحكم الذاتى (المادة - ١١)، ويمنع الحكومة الفلسطينية من حق التعامل بالعملات الأجنبية ، أو تلقي قروض خارجية «إلا استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية في اسرائيل» (الماة- ١٣)، وبمنعها كذلك من «ممارسة أي أعمال مالية أو اقتصادية أو تجارية مع الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق الحكم الذاتي فى الدول المجاورة أو تقديم مساعدات مالية لهم» إلا «من خلال الاتفاق المباشر بين إسرائيل والدول العربية التى يقيم الفلسطينيون بها»، (المادة

– ١٤)، وإضافة لما تقدم فرضت عليها القبول بحق أى إسرائيلى فى شراء أو بيع الأراضى ضمن مناطق الحكم الذاتى، وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك! (المادة–٦)، و«بحق التجار ورجال الأعمال الإسرائيليين بإقامة مشاريع تجـــارية وصناعيـــة وإنشائيـــة فى مناطق الحكم الذاتى»، (المادة–٢)، واحتفظت الحكومة الإسرائيلية بالحق فى تحصيل الضرائب غير المباشرة، وبالحق فى المشاركة فى تولى مسئولية الأمن فى المطار المزمع إنشائه بمنطقة الحكم الذاتى، (المادة–٧) وبمراجعة أى عقود أو اتفاقيات لمشاريع اقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة قبل إقرارها (المادة–١٠)، وبالإشراف على استيراد وتصدير أية مواد أو بضائع مدنية لاستعمال مناطق الحكم الذاتى (المادة–١٢) والاحتفاظ بأولوية ترويج البضائع والصناعات الإسرائيلية فى مناطق الحكم الذاتى (المادة–١٧)، والوصاية على «فتح مجال العمل والتجـــارة بين الفلسطينيين والـــدول العربيـــة النفطيـــة»، (المادة–١٥)، كما تفرض ملاحق الاتفاقية الاقتصادية، السرية، على الحكومة الذاتية الفلسطينية لعب دور «حصان طروادة» الاقتصادى، لتسهيل غزو إسرائيل – اقتصاديا – للعالم العربى، بموجب تعهد الطرف الفلسطينى «بالعمل على مساعدة إسرائيل فى الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية فى الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى»، (المادة–١٦).

ويفصـــل: الملحـــق العلنى الثالث للاتفـــاق، تحت عنوان : **«بروتوكـــول حـــول التعـــاون الإسرائيلى الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية»**، الشبكة العنكبوتية المحكمة التى نسجتها إسرائيل للإحاطة بشتى مقومات اقتصاد الكيان الفلسطينى

الناشئ، فـ «التعاون» يشمل مجالات المياه، والكهرباء، والطاقة، وبرامج التمويل والاستثمار، والنقل والاتصالات والطرق، والتجارة (الداخلية، والإقليمية، وما بين الإقليمية)، ومجالات التطوير الصناعي المختلفة، وتنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية، والمعلومات، والإعلام، و«أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة»!!، (المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢)؛ وأيضاً بحسب مواد الملحق الرابع «**بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية**»، يرتبط الطرف الفلسطيني (الأضعف بما لا يقاس) مع الطرف الإسرائيلي ببرامج «تنمية» للمنطقة (تحت إشراف الدول السبع الكبرى)، ولمناطق الحكم الذاتي، وبرامج إقليمية (صندوق تنمية الشرق الأوسط) تربط إسرائيل - عضوياً - بالمنطقة في مجالات التنمية الزراعية، وتطوير موارد المياه، وشبكات الكهرباء ونقل الغاز والنفط والسياحة والاتصالات والنقل، و«مجالات أخرى»، (المواد من ١ إلى ٩).

ما الذي ترك إذن من مهمات السيادة، للكيان الفلسطيني البائس، المنشأ بمقتضى اتفاق الإذعان من الطرف الفلسطيني للطرف الإسرائيلي، إتفاق «غزة - أريحا»، غير العلم والنشيد»، وغير أن يركز عرفات «على إنجاح الحكم الذاتي المحدود في أريحا وقطاع غزة، بدلا من الحلم بإنشاء دولة»؟![1]، على حد تعبير «ديفيد هيرد»، وزير الخارجية البريطاني، بعد جولة في دول المنطقة.

رفض الدولة موقف ثابت :

وتزعم بعض الأوساط المتحمسة للتسوية على الطريقة الأمريكية - الإسرائيلية، أن رفض إنشاء الدولة الفلسطينية هو موقف الأجنحة

«الصقورية» المتشددة فى إسرائيل، على عكس الموقف الحمائمى (والمقصود به موقف حزب العمل) من هذه القضية. وهذه مغالطة مكشوفة وتدليس لا يخفى على أحد، «فإسحق رابين»، زعيم حزب العمل، ورئيس الوزراء الحالى، يحدد بقطع أنه «على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين حزبى الليكود والمعراخ حول حل القضية الفلسطينية، فإنهما يعارضان بشدة إقامة (دويلة) فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن مثل هذه الدولة لن تحل أية مشكلة، ولن تستطيع استيعاب ١,٥ مليون فلسطينى يعيشون حالياً خارج الضفة والقطاع، ولأنها ستخضع لحكم التيار المتطرف فى أوساط الشعب الفلسطينى، أى منظمة التحرير الفلسطينية»[(٢)(*)].

وحتى ينهى الإسرائيليون، بصورة مطلقة، حتى على الحلم، مجرد الحلم بالدولة، انطلقت القذائف الموجهة من القادة الإسرائيليين، مباشرة، إلى لب القضية، فى أعقاب التوقيع على الاتفاق :

«إن دولة فلسطين لن تقوم أبداً»[(٣)]، وحين عرض «نسيم زفيللى» الأمين العام لحزب العمل الإسرائيلى رأيه فى إمكانية قيام دولة للفلسطينيين عام ٢٠٠٠، ثار «رابين» أمام أجهزة ورجال الإعلام، للمرة الأولى منذ توليه مهام الحكومة الإسرائيلية، واصفاً تصريحات «زفيللى» بأنها تصريحات غير مسئولة»[(٤)]، و«لا تمثل حزب العمل الحاكم، لأنها تتعارض مع البرنامج السياسى للحزب»[(٥)].

وعلى كل، (فقد نقل على لسان وزير الخارجية الإسرائيلى

(*) قبل ترويضها وضبط مظاهر «تطرفها».

«شمعون بيريز»، ولم تكذب الأوساط الفلسطينية، أن السيد «ياسر عرفات»، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، قد ذكر له أثناء لقاء لهما في بلدة «دافوس» السويسرية، أنه «لا يريد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة إنما كونفدرالية مع الأردن».

وقال بيريز : «لدى بدء اجتماعنا الأول في دافوس قال لي عرفات : اعرف أنكم (الإسرائيليون) قلقون لأنكم تعتقدون أني أريد دولة فلسطينية منفصلة أو أني أسعى من خلال التفاوض إلى إنشاء دولة مستقلة. أولا أنا أعرف جيداً الاتفاق الذي وقعته. لم أوقع من أجل دولة مستقلة لكن من أجل حكم ذاتي. وأريد أن تعرفوا أن لدينا قراراً بعدم الذهاب نحو دولة مستقلة لكن نحو كونفدرالية مع الأردن»[٦].

والحق أن القيادات الإسرائيلية، لم تترك مناسبة إلا وأعلنت رأيها القاطع في موضوعه «الدولة الفلسطينية»، ولعل «إسحق رابين»، رئيس الوزراء الإسرائيلي، كان شديد الوضوح في إعلان موقفه من هذا الأمر على النحو التالي : «**إن الأمر ليس دولة، وإنما عبارة عن تدبير انتقالي لمدة خمس سنوات. إن معارضتنا لإقامة دولة (فلسطينية) معروفة، وأي محاولة للربط بين التدبير الانتقالي والتدبير النهائي لن يكون لها معنى**»، ورداً على سؤال : «ماذا سيحدث في حال أعلن الفلسطينيون إقامة دولة؟!»، أجاب رابين (الذي يتسلم في نفس الوقت منصب وزارة الدفاع) : «**إن الجيش الإسرائيلي سيكون موجوداً هناك!**»[٧].

نعم، فالجيش الإسرائيلي موجود هناك!

الهــوامــش

(١) مجلة «المجلة» عدد (٧٢٧)، ١٩٩٤/١/٢٢.

(٢) مـذكرات «إسحــق رابين»، الجزء الثانى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن – عمان، ١٩٩٣، ص : ٢٧٤.

(٣) مجلة «روزاليوسف»، عدد (٣٤٢٨)، ١٩٩٤/٢/٢١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٢/١٤.

(٦) مجلة «المجلة»، العدد (٧٣١) ١٣، ١٩٩٤/٢/١٩.

(٧) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/٨/٣٠.

(٤) لاجئون إلى الأبد

يرتكز الأساس العادل لحل القضية الفلسطينية على فكرة أولية بسيطة، مفادها إعادة الشعب الفلسطينى إلى الأرض المسلوبة، التى حاولت الصهيونية الإيهام بأنها بلا صاحب، حتى تبرر للعالم الأساس الأخلاقى لاحتلالها، وكل حل يتجاهل أصحاب الحق الأساسى لا يعتد به.

يقول «رحيعام زئيفى»، فى تلخيص بليغ لجوهر الفاشية الصهيونية، «إن الصهيونية الحقيقية ليست أكثر من تاريخ قرن من الزمان من الطرد والمحاولات التى لا تنتهى لإبعاد العرب عن البلاد»[١]، وقد توسلت الصهيونية لتحقيق هذه الغاية، كل الوسائل، بدون شرط أو قيود : المذابح والدمار وبقر بطون النساء الحوامل وسفك أنهار الدماء وسحق عظام الأطفال وإشاعة الرعب والفزع فى نفوس الأهلين، وعلى تل من جماجم شهداء العرب والفلسطينيين جلس دعاة الصهيونية وسط الأنقاض يهللون لانتصارهم، ويحدثوننا عن مغزى السلام!.

ولم تكن مسألة طرد العرب الفلسطينيين وليدة سنوات الحروب والصراع فحسب ثم انتهت بنهايتها.. إنما كانت وظلت مستمرة كجزء رئيسى من مكونات العقيدة الإرهابية الصهيونية إلى الآن، بل أن «رحيعام زئيفى» السابق الإشارة إلى مقولته، عاد لطرح فكرته الهمجية تلك مرة أخرى فى بداية التسعينيات حينما اقترح عام ١٩٩١، وقد كان وقتها وزيراً بلا وزارة وزعيما لحزب «موليديت»

(الوطنى)، «إجبار الفلسطينيين على مغادرة الأراضى المحتلة بإغلاق المدارس ومنعهم من العمل، فلا شئ يجبر الإسرائيليين على تقديم عمل لمائة وخمسين ألف فلسطينى، ويمكن التوصل إلى رحيل العرب (بمحض إرادتهم!!) من الأراضى المحتلة عبر صيغة : لا جامعات.. ولا مدارس.. ولا وظائف بعد الآن. إنهم لا يريدون أن يعيشوا معنا. هم يقتلوننا فنضطر إلى قتلهم(!)، لديهم ٢١ إمكانية للاستقرار (على عدد الدول العربية).. لقد فعلت تشيكوسلوفاكيا ذلك حين طردت - بعد الحرب الأخيرة - ثلاثة ملايين ألمانى من السوديت، وكلهم تكيفوا من جديد!!»[٢].. إن خطة «الترانسفير»، أى الترحيل الإكراهى للفلسطينيين من أراضيهم، وتفريغ الوطن الفلسطينى من مواطنيه، لاستبدال مستوطنين يهود محلهم نفذتها كل الحكومات الإسرائيلية العمالية واليمينية، بنفس الحماس، وعلى امتداد السنوات منذ ١٩٤٨، وحتى الآن - وطبقتها بدأب وقسوة ووعى، فتشرد فى أنحاء المعمورة مئات الآلاف من الفلسطينيين عاماً بعد عام إثر طردهم من وطنهم، وتراكمت فى المهاجر والمنافى تجمعات الفلسطينيين حيث ضاقت بهم وضاقوا بها.

وحينما لاحت بوادر «الحل» الموعود، انتظرنا أن يحمل الاتفاق فى طياته فرصة حقيقية لعودة المطرودين إلى ديارهم، وتصحيح الخطأ التاريخى الجسيم فى حقهم، والذى تتحمل الصهيونية والنظام العالمى المسئولية الأساسية فيه؛ غير أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال، ومحبطة.

فالمادة (١٢) من إعلان المبادئ تشير ، تحت عنوان «الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر»، إلى أن الطرفين (الإسرائيلى والفلسطينى)

سيقومان بدعوة حكومتى الأردن ومصر للمشاركة فى «المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى مصر والأردن، من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم، وستتضمن هذه الترتيبات - حسبما ينص الإعلان - «إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام»[٣].

إن التمعن فى قراءة هذا النص، يقودنا إلى التالى:

١ - يتحدث هذا النص عن فريقين : أحدهما الطرف الإسرائيلى ومعه منظمة التحرير الفلسطينية فى جانب، والطرف العربى المكون من مصر والأردن فى جانب آخر(!).

٢ - للجنة المقترحة هدف واحد محدد هو دراسة أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، فقط، بدخول مناطق الإدارة الذاتية فى الضفة الغربية وأريحا.

٣ - لا يتضمن النص أية إشارة - من قريب أو بعيد - لباقى المواطنين الفلسطينيين الذين لا ينطبق عليهم هذا الشرط، وأساساً أولئك الذين طردوا من فلسطين خلال حرب عام ١٩٤٨، وأولئك الذين ولدوا فى المنفى، أو الذين طردتهم السلطات الفلسطينية فى أوقات متفرقة بعد ذلك.

٤ - كما يخلو النص من أية إشارة إلى أن هذا الموضوع سوف يناقش فى مرحلة تالية بأية صورة من الصور.

ومن المعروف أن فلسطينى الخارج الذين يتجاهلهم الاتفاق على الحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل يقدر عددهم بأربعة ملايين فرد، «أى ما يقارب ثلثى العدد الإجمالى للفلسطينيين»(٤).

وكان من نتيجة إعلان إنشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ التشريد الهمجى لنحو مليون فلسطينى من الأراضى العربية التى قامت على مساحتها إسرائيل، التى ترفض رفضاً قاطعاً إعادتهم إلى أراضيهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم، ضاربة عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة للزم المتحدة حول هذه القضية.

ويتوزع «لاجئو الـ ٤٨» فى العديد من الدول العربية، مثل سوريا التى يقدر عدد اللاجئين بها بحوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى(٥)، والأردن التى يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين فيها نحو مليون و٧٢ ألف شخص(٦)، إضافة إلى ٦٧٠ ألف فلسطينى قدموا إلى الأردن خلال حرب ١٩٦٧(٧)، أما لبنان فيبلغ إجمالى عدد اللاجئين الفلسطينيين بها نحو ٤٥٠ ألف فلسطينى يعيش منهم حوالى ١٤٧٧٢٣ داخل ١٢ مخيما، بينهم حوالى ١٣١ ألف لاجئ من عام ١٩٤٨(٨)، كما أن هناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين الآخرين، موزعين بين مصر ودول الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

ولاشك أن الاتفاق، كان بالنسبة لكل هؤلاء محبطاً للغاية، إنه بالفعل لا يعيرهم اهتماماً البتة.. بل يقضى نهائياً على أحلامهم، أو بالأحرى أوهامهم بالعودة، كما يحرك من جديد مخاوفهم من زوال أى خيار أمامهم سوى البقاء نهائياً فى الأمكنة التى تستضيفهم.

ومعلـــوم أن فكـــرة «التوطين» هــذه كانت هدفاً استعمارياً وغايــة إسرائيليــة منذ زمن بعيد، وهى تساوى فى النهايـــة إقــرار بأحقية الغريب فى الأرض العربية الفلسطينية، وتعنى توقيعا نهائياً على اغتصاب فلسطين وتشريد مواطنيها.

كما أنهـــا تهدد أوضـــاع الاستقـــرار الديموغرافى الهش فى العديد من مواقع التوطين المقترحة (كلبنان مثلا) وتفتح الباب أمام صراعات جديدة، دامية، فى المستقبل.

فقد أبدى مجلس الوزراء اللبناني، عقب اجتماعه لمناقشة الاتفاق، تحفظات عديدة عليه، منها تجاهل بنوده النص بشكل واضح وصريح على «حق عودة الفلسطينيين»[٩]، وكذلك، على حد تعبير نبيه برى، رئيس المجلس النيابى اللبنانى، «لأن الاتفاق سيشكل خطراًعلى لبنان وسورية من الناحيتين السياسية والاقتصادية»[١٠].

ويتوقع الرئيس الفلسطينى، «ياسر عرفات»، حسب تصريحات صحفية له، «عودة حوالى نصف مليون لاجئ فلسطينى، من بين أربعة ملايين يعيشون خارجه»[١١] أى أن النسبة التى يحق لها العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية - بمقتضى الاتفاق - توازى ١٢,٥٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين على الأكثر، ويستثنى منهم بالطبع كل من ترى سلطات الاحتلال الإسرائيلى، بمقتضى الاتفاق أيضاً، أنه يشكل خطراً على أمن الدولة أو ينتمى لصفوف «الإرهابيين»، أو يمت لفصائل المعارضة بصلة(!).

ويشير «يوسي بيلين»، نائب وزير الخارجية الإسرائيلى، إلى هذا الوضع بصراحة وقطع : «إن كلا من الطرفين (الفلسطينى والإسرائيلى) يعرف حق المعرفة حدود الطرف الآخر، وأن قادة لاجئى ١٩٤٨ على يقين من أن هؤلاء لن يستطيعوا العودة للإقامة فى «إسرائيل» !!»[١٢].

وهدد «شمعون بيريز»، وزير الخارجية الإسرائيلى، فى كلمة له أمام الكنيست الصهيونى، أنه **«إذا عرقلت القيادة الفلسطينية الوفاق الذى توصلت إليه معنا وسمحت بإقامة فلسطينيين (من الشتات) بصورة غير شرعية! فى قطاع غزة ومنطقة أريحا، فإننا لن نتوانى عن اتخاذ العقوبات المناسبة»**[١٣]، **«فمن الغباء - يستكمل بيريز - الاعتقاد بأن الترتيبات الأمنية التى اتفق عليها فى القاهرة (الاتفاق التكميلى الموقع بين الطرفين أوائل شهر فبراير ١٩٩٤) للمرور إلى غزة وأريحا يمكن أن تبيح أى نوع من حق العودة»**[١٤].

ويقرر المسئول الفلسطينى «نبيل شعث» أن «حق العودة» المشار إليه سابقاً، متاح - بحسب مقتضى الاتفاق بين الطرفين، لأربع فئات هى نازحى «الـ٦٧» والمستثمرين(!)، والضباط والجنود، وأعضاء السلطة الوطنية فى إطار جمع شمل العائلات[١٥].

أما «محمد صبيح»، أمين سر المجلس الوطنى الفلسطينى، فيعلن أيضاً أن حق العودة لفلسطينى ١٩٦٧ «مكفول لهم جميعاً ولا يوجد أى خلاف مع الجانب الإسرائيلى فى شأنه، وإن كان سيتم

بشكل تدريجى، أما عن فلسطينى ١٩٤٨ ، فإن عودتهم تحتاج إلى نقاش دولى»[١٦] .

وبشكل حصرى، فما تقدم يشير إلى أن اتفاق غزة - أريحا ، لا يحقق فى الحد الأقصى إلا توفير حق العـودة لحـوالى $\frac{١}{٨}$ اللاجئين الفلسطينيين، بينما سيظل نحو $\frac{٧}{٨}$ إجمالى عدد اللاجئين الفلسـطينيين، الذين أملوا ذات يوم فى حل يتيح لهـم استعادة ما سلبه العدو الصهيونى من حقوق، يتجرعون أسباب المذلة ودواعى المهانة فى المنفى القسرى، والأبدى ، الذى لانهاية له، وهذه المرة بموافقة وإقرار فلسطينى وعربى ودولى لا سبيل لمواجهته فى المستقبل؛ فهل هذه المقايضة مجزية؟! وهل من المنطق التضحية بمستقبل $\frac{٨}{٧}$ اللاجئين الفلسطينيين من أجل حل نسبى لمشكلة الثُمن الباقى؟! وكيف سيتم ترتيب وضع الـ ٣,٥ مليون لاجئ من لاجئى العام ١٩٤٨ ، وضمان استقرار حالتهم وحالة الأوطان الذين سيفرضون عليها، مع التسليم بتعقد مشاكل هذه البلدان، وتداخل عناصر التوتر فيها؟! هذه الأسئلة، وغيرها، تجاهلها الاتفاق، وتهرب من مواجهتها، وتركها كلغم قابل للإنفجار فى المستقبل، عند أول اختبار أو أقل صدمة.

الهوامش

(١) «الترانسفير: الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية»، ترجمات مختارة من العبرية، دار البيادر، القاهرة، ط(١)، ١٩٩٠.

(٢) جريدة « لحياة الدولية » ، ١٩٩١/٤/١١.

(٣) نص «ة الذاتية الانتقاليةإعـلان مبـادئ بشأن ترتيبات الحكوم»، المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٦)، خريف ١٩٩٣، ص : ١٧٨.

(٤) جريدة « لحياة الدولية »، ١٩٩٣/٩/٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) جريدة « لحياة الدولية »، ١٩٩٤/٢/١٣.

(٨) جريدة « لحياة الدولية »، ١٩٩١/١٢/٢٩.

(٩)جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) جريدة «الأهرام المسائي»، ١٩٩٣/١٢/٣٠.

(١٢) جريدة «الحياة الدولية» ١٩٩٣/١٠/١٦.

(١٣) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/١٧.

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) جريدة « الحياة الدولية » ، ٢١ / ٢ / ١٩٩٤ .

(١٦) جريدة « الحياة الدولية » ١٦ / ٩ / ١٩٩٣ .

(٥) القدس ليست قبلة العرب (*)!

باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية فى يونيو ١٩٦٧ اكتملت هيمنتها على المدينة التاريخية ذات الطبيعة المميزة، والتى تتمتع بوضعية خاصة لدى كل المؤمنين من أتباع الأديان الكتابية الثلاثة، واعتمد ممثلو السلطات الإسرائيلية - يستوى فى ذلك أولئك الذين أتوا من «حمائم» حزب العمل وهؤلاء الذين جاءوا من «صقور» تجمع الليكود - سياسة منهجية ثابتة إزاء الأراضى المحتلة عامة، والقدس بالذات، تمثلت فى «توطيد السيطرة اليهودية على المدينة ومحيطها، وتعزيز وحدتها المادية بهدف الحؤول دون إعادة تقسيمها لاحقا»[١].. لقد شكلت هذه السياسة ركناً راسخاً فى «الإجماع القومى الإسرائيلى»[٢].

وقد تأكدت هذه التوجهات الأساسية، المحورية، للإدارة الصهيونية المحتلة، بعد ثمانية عشر يوماً فقط من احتلال المدينة، إذ أصدرت قراراً بسريان «قانون الدولة وقضائها وإدارتها على القدس، وآخر يُشَرِّع لإلحاقها بمنطقة صلاحية «مجلس بلدية القدس»، اليهودى، ثم تكرست هذه السيطرة القانونية، بقرار يقضى بضم القدس صدر فى ٢٠ يوليو ١٩٨٠، أعلن فيه الكنيست الإسرائيلى أن «القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل»[٣].

(*) ما حدث فى القدس العربية نموذج تكرر بحذافيره فى كل الأراضى الفلسطينية المحتلة (قبل حرب ١٩٦٧ وبعدها)، ولضيق المجال، أبرزنا الإجراءات الإسرائيلية لتهويد وابتلاع الأرض العربية، متخذين حالة القدس كمثال. - نشر موجز لهذا الفصل فى جريدة «الأهالى»، ١٩٩٤/٣/٣٠، بمناسبة «يوم الأرض».

لكن إسرائيل، كعادتها، لم تكتف بالمظاهر القانونية للضم، وإنما أسبقت هذه المظاهر، وألحقتها بعشرات من الإجراءات العملية، لخلق وقائع مادية فى أرض الواقع بهذا الاتجاه، ويمكننا أن نرصد مجموعة من أبرز هذه الإجراءات، على النحو التالى :

أولاً : طمس الهوية العربية للمدينة :

خططت إسرائيل لمحاصرة الوجود العربى فى المدينة، وإحلال التواجد الصهيونى محله، بهدف جعل الأغلبية العددية، فى المدينة لليهود، وقد بدأ هذا السياق بخطة «يهودا تامير»، نائب المدير العام لوزارة الإسكان (يوليو ١٩٦٧)، تلاه «**المخطط الرئيسى للقدس**»، المقر فى يوليو ١٩٧٠، ثم خطة «القدس الكبرى حتى عام ٢٠١٠»، التى أعلنها رئيس دائرة الاستيطان فى المنظمة الصهيونية «متتياهو دروبلس»، فى مايو ١٩٨٤[٤]، ووصلت هذه الخطط إلى ذروتها مع مجيئ الصهيونى العتيد، الإرهابى «إريئيل شارون» إلى موقع وزير البناء والإسكان، فيما عرف بـ «**الخطة الخمسية الشاملة**»، وقد حظيت هذه الخطة بموالفقة الحكومة بعد أن تقدم بها «شارون»، فى يونيو ١٩٩٠، وتتضمن المحاور الأربعة التالية :

* **البناء فى «القدس الكبرى»** : بهدف تعزيز وضع القدس، بوصفها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل.

* **بناء «مستوطنات الكواكب»** : بهدف إنشاء خطوط تواصل للتجمعات السكنية اليهودية على طول ما كان يسمى – سابقاً – «الخط الأخضر».

* **البناء فى الجولان** : بهدف زيادة عدد السكان اليهود

زيادة ملحوظة تيسر عمليات إلحاقه بإسرائيل.

* **البناء في «يهودا والسامرة»** وغزة (الضفة والقطاع): بهدف استكمال تحقيق السيطرة الإسرائيلية عليهما[٥].

ثم اكتملت دائرة حصار المدينة المقدسة، إسرائيليا، بعد ذلك، بخطة **«بوابات القدس»**، وهى خطة سرية كشف النقاب عنها فى أواخر عام ١٩٩١، وقد أعدتها وزارة البناء والإسكان بالتنسيق مع مجموعة متطرفة اسمها «عطيرت كوهانيم» وتتضمن إنشاء ٢٦ موقعاً استيطانيا جديدا فى القدس، وتشمل بناء أربعة آلاف وحدة سكنية على أراض مساحتها ٣٣٤٥ دونما، صودر معظمها عام ١٩٦٧[٦].

خطة «القدس الكبرى» :

وقد كانت الخطة التى أطلـــق عليهــا اسم **«خطة القدس الكبرى»** ذروة النهج الإسرائيلى، المتصل والمتكامل، لضم المدينة وهضمها فى المعدة الصهيونية - بصورة نهائية لا رجعة فيها حسب ظنهم - وتستهدف هذه الخطة توسيع المدى الإدارى للقدس، بحيث تشمل دائرة حول المدينة نصف قطرها بين ١٥ و ٢٠ كيلو مترا، وتضم إليها مواقع ومستوطنات خارج التقسيم الإدارية لها، والأكثر من ذلك فإن هناك من يعتبر أن حدود «القدس الكبرى» قد امتدت لكى تضم مدينة «رام الله» شمالا، و«الخليل»، جنوباً، والتلال المشرفة على مدينة «أريحا» شرقاً[٧] وتعيد هذه الصورة للأذهان مشـــروع **«إسرائيل الكبرى»**، وامتداداته المفتوحـة، فى المفهوم الصهيونى المعروف.

وحسبما أعلنت لجنة من الخبراء، كونتها الحكومة الإسرائيلية، فى شهر يناير ١٩٩٤، لبحث استكمال مشاريع التوحيد والضم النهائى للقدس تحت السيطرة الصهيونية، فقد قدمت توصيات استهدفت تحقيق المزيد من مصادرة ما تبقى من أراض فى المدينة خارج الهيمنة اليهودية، وكذلك لتحقيق هدف جعل الأغلبية التى تعيش فى المدينة من اليهود قبل حلول عام ٢٠١٠، وبحيث تصل نسبتهم المنتظرة إلى ٦٩٪ مقابل ٣١٪ للعرب (النسبة الآن ٥٥٪ يهود، و٤٥٪ عرب)، عن طريق تكثيف حركة الاستيطان الإسرائيلى داخل وصول المدينة، وبضم مستوطنات مثل «معاليه أودميم» (على طريق أريحا - القدس)، و«جيعات زئيف» (شمال غرب المدينة)، و«كفار عتصيون» (شمال غرب مدينة بيت لحم)، إلى الحدود الإدارية لها، فيما يمكن اعتبارا «عملية ضم واقعى للمنطقة المحيطة بالقدس إلى إسرائيل»(٨).

ويؤكد هذا الأمر أن خطط بناء «القدس الكبرى» الخاضعة للسيطرة الصهيونية الشاملة، قد قطعت شوطاً ضخماً لا يستهان به، الأمر الذى يعزره أيضاً تصريح «فيصل الحسينى»، القيادى الفلسطينى البارز، بقوله إن إسرائيل قد «وصلت إلى قمة إجراءات تهويد القدس تقريباً، وأنها على وشك إحكام الطوق، لإنهاء عمليات الضم، وفرض الأمر الواقع»(٩).

ثانياً : خطط التوطين وفرض الوجود اليهودى :

واستكمالا لما تقدم، وبالتوازى معه، فقط خططت الدولة الصهيونية لاستمرار عمليات تهويد المدينة المقدسة، وتغليب العنصر البشرى اليهودى فيها، عبر أربع مراحل، يشرحها الباحث البريطانى

«مايكل دمبر»، على النحو التالى :

أ) **المرحلة الأولى** : وقــد أعقبت الاحتلال مباشرة (بعد حرب ١٩٦٧)، حيث بدأت السلطات الإسرائيلية - بعد أربعة أيام فقط من اشتعال الحرب، وقبل التوصل إلى قرار وقف إطلاق النار - بنسف المنازل العربية فى «حى المغاربة» قبالة الحائط الغربى للحرم الشريف، وقد منح السكان العرب ساعتين أو ثلاث ساعات فقط لمغادرة المكان، ولم يأت اليوم الثانى عشر من يونيو إلا وكان الحى قد سوى تماماً بالأرض، حيث هدم ١٢٥ منزلا، وطرد ٦٥٠ عربياً، «فسحاً للمجال أمام اليهود الراغبين في (التعبد!) أمام الحائط، وقد أدى هذا التصرف إلى تقويض «مسجد البراق» القديم و«مسجد الأفضلى» مع ما كان يلحق بهما من زوايا[١٠].

ويذكر الصحفى البريطانى الشهير «داڤيد هيرست»، فى كتابه «**البندقية وغصن الزيتون**» أن رجال الدين اليهودى استمروا بانتظام فى المطالبة «بكشف جانبين كاملين من الحرم الشريف ويشكلان المنصة الضخمة التى يقوم فوقها مسجد «قبة الصخرة» و«المسجد الأقصى» من ناحية الركن الجنوبى الغربى بالقرب من حائط المبكى القائم الآن، وحتى بوابة القبائل فى الطرف الشمالى الشرقى، ويوجد على امتداد هذه المسافة التى تبلغ ثلاثة أرباع كيلو متر الأوقاف الدينية وتضم مدارس ومساحات وتكايا، فضلا عن مئات العرب الذين يعيشون فيها، وهى أشياء تتجمع حول أى أماكن مقدسة عظيمة يحج إليها الناس، وقد نمت عبر قرون، وهى نمو عضوى يعتبر جزءا من الأثر الشريف.. وفى الوقت نفسه كانت وزارة الشئون الدينية (الإسرائيلية) تنقب شمالا تحت المبانى العربية لمحاولة

تتبع امتداد «حائط المبكى».. وكانوا ينفذون عملية تقويض للمبانى ذاتها الأمر الذى أدى إلى تصدع جدران الأثر الشريف»، لكنه - كما يقول «ديفيد هيرست»، فمن المعتاد فى إسرائيل «أن ينتصر المتطرفون فى نهاية الأمر»، فقد اتجه اليهود المتدينون إلى هناك وأخذوا يقيمون الصلاة وسط الحجارة والسقالات، وقام أنصار التوسع (اليمينيون!) من اتباع «مناحم بيجن» بمساندتهم، وأصدر «اسحق نسيم»، كبير حاخامات طائفة السفرديين من هناك بياناً متعصباً :

أيها المقاولون بالمدينة أين بولدوزاراتكم وآلاتكم التى عملها كما يجب فى أول ليلة لتطهير الأرض أمام حائط المبكى.. لن نكف عن المطالبة بأصوات عالية، أو عن النضال، إلى أن يتم كشف «حائط المبكى» من قمته حتى قاعدته، ومن طرفه الجنوبى حتى طرفه الشمالى بالقرب من بوابة القبائل»(١١).

ب) المرحلة الثانية : وبدأت سنة ١٩٦٨، واستمرت حتى أواخر السبعينيات، يوم استملكت الحكومة الممتلكات الفلسطينية والإسلامية فى الأحياء الواقعة بين «حارة الأرمن» و«حى المغاربة»، وأحلت سكاناً من اليهود محل السكان الفلسطينيين، وقد شهدت هذه المرحلة إصدار «بنحاس سابير»، وزير المال الإسرائيلى، أمراً يوم ١٨ أبريل ١٩٦٨، باستملاك ١١٦ دونماً من أراضى القسم الجنوبى من المدينة القديمة لـ«الأغراض العامة»، بهدف «تطوير المنطقة بحيث تأوى أسراً يهودية إسرائيلية، ولإعادة الحضور الإسرائيلى إلى المدينة القديمة»، وقد شملت المصادرة ٧٠٠ من المبانى الحجرية ومصادرة ١٠٤٨ شقة ومسكناً يقيم فيها ٦٠٠٠ فلسطينى و٣٤٧ مشغلا ومتجراً يعمل فيها قرابة ٧٠٠ عامل(١٢).

جـ) **المرحلة الثالثة** : وبدأت أوائل الثمانينيات، على يد جماعات المستوطنين اليهود المتعصبين، بهدف تثبيت الحضور الإسرائيلى فى قلب مناطق الفلسطينيين فى المدينة القديمة، وعلى مقربة من الحرم الشريف.

د) **المرحلة الرابعة** : وهى المستمرة إلى اليوم، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٧، مع احتلال «أريئيل شارون» الصهيونى الفاشى، لمبنى فى أحد الأحياء الإسلامية، الأمر الذى شكل «معلماً بارزاً فى دعم بعض وزراء الحكومة المكشوف للمستوطنين»[١٣].

لقد استهدفت هذه المراحل غاية نهائية هى «تنفيذ السياسة الديموغرافية للحكومة الإسرائيلية فى مجمل القدس، بالحفاظ على نسبة سبعة إلى ثلاثة لمصلحة اليهود الإسرائيليين»[١٤].

وقد خلص المخططون الإسرائيليون، فى أواسط الثمانينيات، إلى أن السبيل الوحيد لصيانة التوازن الديموغرافى فى القدس هو تخفيض عدد السكان الفلسطينيين «نظراً إلى عدم وجود هجرة يهودية كثيفة إلى المدينة»[١٥]، الأمر الذى كان مبعثاً لقلق شديد فى أوساط المسئولين الإسرائيليين، ففى المدينة القديمة كانت نسبة الفلسطينيين إلى اليهود الإسرائيليين لم تزل مرتفعة جدا «في سنة ١٩٧٢ كان ٩٨ فى المائة من السكان فلسطينيين، وفى سنة ١٩٨١ لم تتراجع النسبة إلا بمعدل ٥ فى المائة فقط، أى إلى ٩٣ فى المائة، ولتحقيق النسبة المطلوبة إسرائيلياً فقد كان ينبغى لقرابة ٤٠ فى المائة من سكان «الحى الإسلامى» مغادرة تلك المنطقة»[١٦].

لقد شهدت هذه المرحلة تصاعد وتيرة الإرهاب اليهودى الذى

يطالب بطرد الفلسطينيين من مجمل أراضيهم التى أصبحت «أرض إسرائيل»، وترحيلهم خارجها فيما يسمى بسياسة «الترانسفير»، حيث عبر «مئير كاهانا» الزعيم الصهيونى الفاشى، عن مخاوفه من «الخطر الحقيقى الذى يتربص بدولة إسرائيل المتمثلة بوجود «مواطنيها العرب» بالذات، ومن تكاثرهم الطبيعى»[١٧].

ومع اقتراب الأيام من نهاية حقبة الثمانينيات، وظهور بوادر مساعى التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، شهدت الساحة تطورا بارزاً تمثل فى «إدماج الحكومة لنشاط المستوطنين فى سياق سياستها الرسمية»[١٨] من جهة، ومن جهة أخرى التسارع المحموم لمعدلات تهويد المدينة المقدسة، استباقاً للأحداث، ولخلق أمر واقع صلب تحت أمرة الدولة الإسرائيلية يقطع الطريق على أية احتمالات لتسوية سياسية قادمة تكون القدس العربية محلا للتفاوض خلال مفاوضاتها، وقد ساعد فى تحقيق هذا الهدف تدفق اليهود إلى إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفييتى و«المنظومة» الاشتراكية.

ومثلما يوضح «مايكل دمير»، فقد كانت انجازات جماعات المستوطنين فى تلك الفترة «مهمة واستراتيچية»[١٩]، وتلقت خلالها هذه الجماعات دعماً مكشوفاً من موظفى الدولة وكبار السياسيين، بحيث جعل ما أرساه المستوطنون من أسس، خلال هذه المدة، «تقليص الاستيطان الإسرائيلى لاحقاً فى الأحياء الإسلامية أمراً غير ممكن»[٢٠].

إن الخطر الماحق الذى يهدد المدينة العريقة، قائم وواقعى، فتطويق المدينة القديمة بالمبانى السكنية الإسرائيلية، سيؤدى إلى

فصلها التدريجى عن عمقها الطبيعى فى الضفة الغربية، وتقليص الوجود العربى فيها، بشتى وسائل القهر، يهدد طابعها التاريخى، ويشير «مايكل دمبر» إشارة ذات دلالة حين يقول أن المرء بمقدوره استنتاج مستقبل مدينة القدس القديمة «فى السوابق التى سجلتها الحكومة الإسرائيلية فى سياستها فى مدينتى يافا وعكا القديمتين داخل «إسرائيل» نفسها : فلقد طرد الفلسطينيون منهما، أو حصروا فى نطاق ضيق».. وتؤذن المرحلة الراهنة من الاستيطان فى المدينة القديمة من القدس، بتحولها «من مركز سياسى وثقافى عربى وإسلامى نابض بالحياة، إلى بليدة فلسطينية صغيرة داخل مدينة إسرائيلية؛ شئ كموقع أثرى يلفت أنظار السياح الغربيين»[٢١].

ثالثاً : خطط تدمير الوجود والتراث الفلسطينى :

ولا يمكن أن ندرك حدود وأبعاد مستوى الخطر الذى يحيق بالقدس العربية، إلا إذا استكملنا الصورة السابقة، بصورة ما يجرى على الجانب العربى، النقيض. فلم تترك سلطات الاحتلال إجراءاً يفيد فى تدمير الوجود الفلسطينى بالمنطقة، وحصار تراثه، وتبديد تاريخه فيها، إلا وطبقته ويشير الباحث «خالد عياد»، استناداً إلى دراسة أعدها ثلاثة من الباحثين الإسرائيليين إلى نموذج من هذه الإجراءات، وهو تقليص تصريحات الموافقة بالبناء فى القدس، المعطاة للفلسطينيين، إلى الحد الأدنى، فيذكر أن المتوسط السنوى للوحدات السكنية التى بنيت فى القدس، فى الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٣ مثلا، كانت نحو ٢١٧٠ وحدة لليهود ونحو ٣٢٠ وحدة فقط للعرب، «أى تسع وحدات سنوياً لكل ألف يهودى قياساً بـ ١,٩ وحدة سكنية فقط لكل ألف عربى»[٢٢].

ويندرج تحت هذا السياق أيضاً التدمير الاقتصادى المتعمد للتجمعات الفلسطينية، ودفعها دفعاً للنزوح سعياً وراء الرزق، فقد ذكرت صحيفة «دافار» أن ٤٦ ٪ من العائلات العربية فى «إسرائيل» تعيش تحت خط الفقر، بينما يعيش ٨ ٪ تقريباً فقط من العائلات اليهودية تحت هذا الخط[٢٣].

وقد فرضت البطالة على مناطق فلسطينية بأكملها، حتى تحولت الحياة فيها إلى ضرب من المستحيل وتحولت القرى والمدن العربية فى إسرائيل - على حد وصف باحث فلسطينى بين القدس المحتلة - إلى «مدن وقرى للنوم»[٢٤]، كما حورب اتجاه الشعب الفلسطينى فى القدس لتعليم أبناءه حرباً لا هوادة فيها، حيث أغلقت الجامعات والمدارس المرة تلو الأخرى ووضعت العراقيل أمام فرص الشباب العربى فى تلقى العلم، بحيث لا يصل منهم إلى الجامعات سوى نسبة لا تتجاوز الـ ٦ ٪[٢٥].

القدس فى ظل المفاوضات الفلطينيـة الإسرائيلية :

بعد عشرة أيام فقط من توقيع الاتفاق «التاريخى!» الفلسطينى - الإسرائيلى (اتفاق غزة - أريحا). صفعت المحكمة الإسرائيلية العليا، يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣، وجوه الجميع بقرارها القاضى باعتبار حرم القدس الشريف، بما فى ذلك المسجد الأقصى «جزءا من أرض إسرائيل».

وكانت قد تصاعدت دعاوى إعادة بناء «هيكل سليمان» فى موقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة، من التجمعات اليهودية

المتعصبة، ونشرت الخرائط ومخططات الهدم والبناء على نطاق واسع داخل الأرض المحتلة وخارجها وفى مواقع التجمعات اليهودية بالعالم وخاصة فى الولايات المتحدة.

ولم يجد المفاوض الفلسطينى أمامه سوى الصراخ محتجاً «لهذا الانتهاك الخطير للاتفاق»[٢٦] فى حين أعاد العرب الآخرون جميعاً اكتشاف فضيلة الصمت المطبق، كما جرت العادة دائماً.

وجاء انتخاب «يهود أولميرت» العمدة الجديد للمدينة، عن الليكود، خلفاً للعمدة العمالى العتيد «تيدى كوليك» بمثابة الإعلان النهائى عن المصير المرتقب للمدينة، بعيدا عن دبلوماسية «كوليك» ومناوراته، وقد باشر العمدة الجديد مهامه بتصريحه للإذاعة الإسرائيلية بأنه «يشجع بناء أحياء يهودية داخل القدس الشرقية العربية للحيلولة دون تقسيم المدينة فى اتفاق السلام مع الفلسطينيين، ولضمان بقائها تحت السيطرة الإسرائيلية»[٢٧].

وبالرغم من إقرار «أولميرت» بأنه «قد لا يكون بإمكان عمدة القدس اتخاذ قرارت سياسية بدلا عن الحكومة»، إلا أنه أعلن عن امتلاكه – بحكم منصبه – لمزيد من السلطات تمكنه من إيجاد «حقائق على أرض المدينة»[٢٨]، تدعم توجهاته الاستراتيجية فى تهويد المدينة، مرة وإلى الأبد!

والحقائق المسجلة على أرض الواقع، تشير إلى نجاح إسرائيل فى تحقيق غاياتها – ظاهرياً – حتى الآن، فقد أعلن تقرير «وحدة التنظيم فى بلدية القدس»، أن عدد سكان القدس بشطريها بلغ نحو ٥٦٤ ألف نسمة، منهم ٤١٣,٧ ألف يهودى بنسبة ٧٣ فى المائة من

إجمالى سكان القدس، و١٥٠,٦ ألف فلسطينى بنسبة ٢٦,٧ فى المائة.

وأشار التقرير إلى أن منطقة القدس الشرقية، التى ضمت للقدس بعد حرب يونيو ١٩٦٧، بلغ عدد سكانها نحو ٣٠٣ ألف نسمة، منهم ١٥٢,٨ ألف يهودى، ١٥٠,٦ ألف فلسطينى، وذكر التقرير أن عدد السكان اليهود فى القدس الشرقية سيزداد وبسرعة كبيرة خلال السنوات القادمة فى إطار خطط إقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة فى المنطقة(٢٩).

الموقف الأمريكى : التواطؤ الرسمى والتأييد المعلن :

بالرغم من كل القوانين والأعراف الدولية التى تحرم ضم أراضى الغير بالقوة، أو مباركة الاستيلاء على ممتلكات الشعوب الأخرى بالعنف، لم تجد الولايات المتحدة حرجاً، فى أن تعلن على لسان رئيسها، «كلينتون»، دعمها لخطوات إسرائيل فى ضمن وتهديد القدس، وتوحيدها تحت هيمنة الدولة الصهيونية، فقد ذكر راديو إسرائيل أن الرئيس الأمريكى، قد أبلغ قادة منظمة «إيباك» اليهودية الأمريكية **«أن الولايات المتحدة تعتبر مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»**(٣٠)، وليس هذا الموقف بجديد، فهو يعيد للأذهان موقف أمريكى «مشهود» آخر حينما أدان مجلس الأمن، ١٩٨٠/٣/١، بالإجماع سياسة إسرائيل الاستيطانية فى المناطق المحتلة، بما فى ذلك القطاع الشرقى من القدس، وقد صوت المندوب الأمريكى إلى جانب هذا القرار، قبل أن تعلن أمريكا (فى سابقة مثيرة للعجب!)، بعد يومين فقط من صدور قرار مجلس الأمن – عبر بيان صادر عن البيت الأبيض – أن تصويت أمريكا إلى جانب

القرار كان نتيجة خطأ فى ترجمة النص المتعلق بالقدس!، وهو تأكيد آخر جديد على حقيقة الموقف الفعلى لـ «الصديق الأمريكى» من قضايا أمتنا المصيرية!.

«القدس ليست قبلة العرب» !! :

وفى حين يعلن ياسر عرفات اعترافه بـ «القدس الغربية عاصمة لإسرائيل»، مؤملاً فى «أن يتمكن قريباًمن الإعلان عن قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية»[31] يصرح وزير الخارجية الإسرائيلى، «شمعون بيريز»، أن **«القدس ليست قبلة العرب. القدس لها الأولوية فى سياستنا وديننا. ستظل القدس موحدة، وستظل عاصمة لإسرائيل، خاضعة للسيادة الإسرائيلية»**[32] ، ويجيئ هذا الحديث بعد أيام فقط من توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، تأكيدا للموقف الإسرائيلى الثابت بشأن هذه القضية، والذى سبق لإسحق رابين، رئيس الوزراء، إعلانه: **«إن القــدس عاصمــة إسرائيــل الموحـدة، غير قابلــة للتفــاوض. إن مسألــة القدس ليست على جدول أعمال المفاوضــات مع الفلسطينيين حــول اتفــاق مؤقت فيما يتعـلق بالأراضى المحتلـة.. إننا غير مستعدين للبحث فى مسألة القدس»**[33] ويجيئ أيضاً مصداقاً لإعلان السيناتور الأمريكى اليهودى «هوارد بيرمان»، رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بالعلاقات الخارجية المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكى، من أن **«القدس ستبقى العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل. ليس هناك أمر آخــر تشعر إسرائيــل وأصدقاؤهــا بقوة تجاهه أكثر من القدس ولا أعتقد أبداً بإمكانية أن تتخلى إسرائيل عن السيادة على القدس**

الشرقية»[٣٤] .

ويؤكد هذا الموقف أن النص الوارد فى الاتفاق لا يتضمن أدنى إشارة حتى إلى التزام إسرائيل برد القدس الشرقية (المحتلة عام ١٩٦٧) إلى الفلسطينيين، إنما ينص على مجرد التعهد بقبول التفاوض حول عدة قضايا هى **«القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين»**، أى باختصار كل موضوعات الصراع الرئيسية «ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك» (المادة ٥ من إعلان المبادئ) وذلك فى وقت لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية.

وتأسيساً على ما تقدم، فمن المتوقع أن إسرائيل، فى ظل الميزان التفاوضى القائم منذ الإتفاق، «لن تكون مضطرة – على الإطلاق – للإستجابة لأى طلب يتقدم به المفاوض الفلسطينى»[٣٥] ، في أي من الموضوعات السابق الإشارة إليها .

* * *

ما تقدم كله يشير إلى تراكم حقائق مادية عنيدة على أرض الواقع لتغيير هوية المدينة المقدسة؛ ناجحة، ومؤثرة، سرية ومعلنة، دؤوبة وحثيثة، يؤكدها إعلان رسمى متكرر عن **«القدس اليهودية الموحدة تحت الهيمنة الصهيونية، العاصمة الأبدية لإسرائيل»**، يقابلها أوهام عربية «صوتية» عن «قدس شرقية» عاصمة لـ «دولة فلسطينية»، لا يسندها على أرض الواقع قوة، ولا يدعمها موقف عملى!

من هنـــا يمكن أن نفهم : لمـــاذا أصرت إسرائيل، ونجحت، بموافقة أمريكا والغرب.. والعرب أيضاً(!) على

تأجيل مناقشة قضية القدس، على أهميتها، إلى المرحلة التاليـــة من المفاوضـات المنتظر بدأها فى العالم الثالث لإعلان المبادئ؟

فطرح قضية القدس الآن، سيفسد الطبخة الأمريكية، لأن الموقف الإسرائيلى القاطع فيها، على نحو ما اجتهدنا لتوضيحه آنفاً - سيضع العصا فى تروس عربة التفاوض الأمريكية، وسيضع المفاوض الفلسطينى المحاصر أمام خيارين لا ثالث لهما : فهو إما أن يرفض هذا الموقف فتتحطم عملية التسوية الأمريكية كلها، أو أن يقبل به، فينهار موقفه فلسطينية وعروبيا وإسلامياً، بصورة تامة، لأنه باختصار قد يوجد حاكم عربى يبرر الصلح مع العدو الإسرائيلى، لكن لم يوجد، ولن يوجد، حاكم عربى، مهما كان موقعه، يمكنه أن يمرر - تحت أى ظرف - مسألة بيع مدينة المدائن، القدس، مهما كان الثمن للجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية، فهى جريمة الجرائم بكل المقاييس التى تهون دونها أية جريمة، ومن هنا أيضاً، يمكن أن نفهم مغزى تصريح «شمعون بيريز»، وزير الخارجية الإسرائيلى، فى حديثة لجريدة الأهرام : «تمثل القدس مشكلة كبرى فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، ولذلك (تم الاتفاق على) تأجيل بحثها إلى المرحلة الثانية من المفاوضات[٣٦]» .

لكن التأجيل - من ناحية أخرى - يتيح للطرف الإسرائيلى فسحة من الزمن، كافية إلى حد بعيد لاستكمال إجراءات التهوية النهائى للمدينة، وهو ما أدركه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «سليمان النجاب»، الذى صرح بأن «إسرائيل تستفيد من المفاوضات لتوسيع المستوطنات وعزل القدس.. إن الجانب الإسرائيلى يتصرف وكأن اتفاق واشنطن غير قائم» إن «العملية السلمية» تحولت

– على حد تعبير «سليمان النجاب» من «تطبيق القرار ٢٤٢، وتأمين الإنسحاب الإسرائيلى من أراضينا المحتلة» إلى أن تصبح «غطاء لمزيد من الاستيطان وفرض الأمر الواقع».. «إن حكومة إسحق رابين – يقول عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية «سليمان السحاب» – هى التى أقدمت على فرض إجراءات عزل القدس العربية عن باقى الضفة الغربية فى مارس الماضى (١٩٩٣)، وفى ظل استمرار المفاوضات، وهو أمر لم تجرؤ أى حكومة إسرائيلية على القيام به إن كانت ليكودية أو عمالية».

وماذا فعلت منظمة «التحرير الفلسطينية» إزاء ذلك؟!، يقول «سليمان سحاب» : لقد أثارت المنظمة هذا الموضوع فى إطار مجلس الأمن، «لكننا لم نسمع إلا رداً واحداً.. هو : واصلوا المفاوضات[(٣٧)]». ولا تعليق.

الهــوامــش

(١) حالد عياد، «القدس الكبرى فــى إســار الواقع الإسرائيلى»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) خالد عياد، «الاستيطان فى ظل عمليــة التسوية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٧٧.

(٦) جريدة ها آرتس، ١٩٩١/١٠/٤.

(٧) "Israel Creats wall of concrete Around Greater Jerusalem", Report of Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol. 2, No.1, January 1992, p. 6.

مذكورة فى حــلد عياد، «القدس الكبرى فى إسار الواقع الإسرائيلى»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٨) جريدة «العربى»، ١٩٩٤/١/٣١.

(٩) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٤/٢/٢١.

(١٠) مايكل دمبر، «الاستيطان اليهودى فى القدس القديمة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٦.

(١١) داڤيد هيرست، «البندقية وغصن الزيتون»، الهيئة العامة للإستعلامات (كتب مترجمة رقم ٧٣٧)، القاهرة (بدون تاريخ)، ص ص : ٢٤٤-٢٤٥.

(١٢) مايكل دمبر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ص: ٣١-٣٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص : ٣٩.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه، ص : ٤٠.

(١٧) مئير كاهانا، «شوكة فى عيونكم»، ترجمة غــازى السعدى، دار الجليل للنشر، عمان / الأردن، ١٩٨٥، ص : ١٤.

(١٨) Jerusalem post, April 12, 1990 .

(١٩) مايكل دمبر، مصدر سبق ذكره، ص . ٥٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص : ٥٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص : ٥٧.

(٢٢) خالد عياد، **«القدس الكبرى فى إسار الواقع الصهيونى»**، مصدر سبق ذكره، ص : ١٠٢.

(٢٣) جريدة «دافار»، ١٩٩١/١٠/٨ .

(٢٤) عطا القيمرى، **«مظاهر العقلية العنصرية فى إسرائيل»**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٨)، خريف ١٩٩١، ص : ٣١٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص : ٣١٦.

(٢٦) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/١٠/١٣ .

(٢٧) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٣/١١/٧ .

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٣/٩/١٢ .

(٣٠) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٣/١٥ .

(٣١) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/٩/١٩

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٣/٩/٣٠ .

(٣٤) مجلة «الوطن العربى»، العدد (٨٦٦)، ١٩٩٣/١٠/٨ .

(٣٥) د. سليم الحص، **«القدس مازالت عربية»**، مجلة «المجلة»، العدد (٧٣١)، ١٩٩٤/٢/١٩ .

(٣٦) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٣/١٠/٢٣ .

(٣٧) جريدة « الحياة الدولية »، ١٩٩٤/١/١٣ .

(٦) اتفاق غزة - أريحا و«معضلة الأمن» :

«الجندرمة» الفلسطينية لتصفية الانتفاضة
وحماية الدولة الصهيونية

بمقتضى بنود اتفاقية غزة - أريحا، وملاحقها السرية، ستتحول منظمة التحرير الفلسطينية وقواها العسكرية الضاربة إلى فرقة من «الدرك» أو «الجندرمة»، يوكل لها أمر حماية الدولة الصهيونية فى المقام الأول، وليس التفرغ لحماية الكيان الفلسطينى الهزيل، والحق أن متابعة البنود المختصة بالتعاون الأمنى بين الحكم الذاتى الفلسطينى ودولة إسرائيل يصيب الإنسان بالأسى والكآبة، إذ يحز فى النفس أن يرى المهانة بذاتها وهى تُجرَّع لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بهذه القسوة والفظاظة، وأكثر من ذلك يذهله أن يرى الطرف الفلسطينى مقبلا عليها كأنها الدواء الناجع، لا السم الزعاف.

* * *

لقد بدأ السيد «ياسر عرفات» بتقديم التنازل تلو التنازل، لكى يحظى بموافقة كل من أمريكا وإسرائيل على القبول به طرفاً فى عملية التسوية، وفى فترة التهيئة لإبرام الاتفاق أبلغ عرفات الأعداء التاريخيين للشعب الفلسطينى بموافقته على تجميد انتفاضة الجماهير الفلسطينية، وتعهده على منع «العنف» و«تأديب المخالفين!!».

ففى رسالة من عرفات إلى رابين حملها وزير خارجية النرويج «يوهان هولست» وعد «عرفات» «رابين» بأن يكون «مسئولا عن جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية لضمان التزامها (بالاتفاق)، ومنع العنف وتأديب المخالفين» وكتب أبو عمار إلى هولست يقول :

«سأعلن المواقف التالية فى تصريحاتى العلنية : بالنظر إلى دخول مرحلة جديدة بتوقيع إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع شعب الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه، إلى اتخاذ خطوات تؤدى إلى الحياة الطبيعية ورفض العنف والإرهاب»[1].

ولم يكن هذا نهاية المطاف، ذلك أن الطرف الإسرائيلى، ومن خلفه «الراعى» الأمريكى لم يتوان – إزاء التراجعات الاستراتيجية الفلسطينية – فى طلب المزيد من التنازلات.

ولنترك «الحقائق العنيدة» المنصوص عليها فى الاتفاقية وملاحقها تتحدث بنفسها : فالنص المهذب الموجود فى متن الإتفاق يحدد مهمة قوة الأمن الفلسطينية بوضوح فيذكر أنه «من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس (المنتخب لإدارة السلطة الذاتية الانتقالية – ملحوظة من الكاتب) قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين، بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام» (مادة ٨: النظام العام والأمن)، وفى المادة «ج» من البروتوكول، والخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا، إشارة إلى أن ترتيبات الأمن الداخلى والنظام العام (ستكون) من قبل قوة الشرطة الفلسطينية، التى تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج، حاملى جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر» ؛ حتى هنا لا تبدو أية مآخذ ذات بال تمس هذا الموضوع، لكن الأمر يتبدل فجأة حينما نطالع نصوص الملاحق السرية، التى سربت من الطرف الروسى، ونشرتها جريدة «الوطن» الكويتية، ثم أعادت نشرها مجلة «المجتمع المدنى»

(عدد أكتوبر ١٩٩٣ (تشرين الأول)، العدد ٢٢)(*)، **فالملحق** الثانى، الخاص بـ**«التعاون الأمنى»**، يحدد بقطع ملامح قوات «الجندرمة» الفلسطينية، وحدود دورها الجديد، الخطير، فالكيان الفلسطينى الذى لا يجوز له إنشاء جيش عسكرى فلسطينى بحكم بنود الملحق (البند ١)، لن يكون سوى محمية إسرائيلية يتولى حماية حدودها الجيش الإسرائيلى (البند نفسه)، فى حين **«لا يحق للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتى حمل أو اقتناء أسلحة نارية بكافة أنواعها أو أية مواد متفجرة أو مضرة للبشر بما فى ذلك المواد الكيماوية والسامة والمشعة دون أخذ الموافقة المسبقة لدوائر الأمن الإسرائيلية»**. (البند ٢ - الملحق الأمنى).

وقوات «الجندرمة» الفلسطينية التى تحددت مهمتها الرئيسية بـ«حفظ الأمن الداخلى فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية»، **تتلقى رواتبها وأسلحتها من وزارة الداخلية الإسرائيلية(!!)، وتعمل ضمن اللوائح والأنظمة الداخلية للشرطة الإسرائيلية(!!)**، (البند ٤ - الملحق الأمنى).

ويكمل هذه الصورة، الالتزام الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية **«بمواجهة أية منظمات أو أحزاب أو أية حركات فلسطينية تهدف إلى تدمير إسرائيل أو قتل مواطنين إسرائيليين وتتعهد بالعمل على سحق ووقف أية محاولات علنية أو سرية لإنشاء منظمات إرهابية فلسطينية». (البند الخامس - الملحق الأمنى)، ويلاحظ هنا تعبيرى سحق و«منظمات إرهابية فلسطينية»** (الهيئات الكفاحية

(*) النص الكامل للملاحق السرية مرفق في ملاحق الكتاب .

والتحررية الفلسطينية المعارضة للاتفاق)، وهذان التعبيران من مكونات القاموس الإسرائيلى الصهيونى التقليدى الذى ارتضت منظمة (التحرير!) الفلسطينية لنفسها القبول به واستخدام مفرداته!).

ثم يأتي دور آخر خطير للغاية، يضاف إلى ما سبق، وهو تعهد منظمة التحرير الفلسطينية، أو الحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية **«بتسليم قوائم بأسماء الجماعات الفلسطينية الدينية وغيرها المعارضة لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ثلاث شهور من بدء تنفيذ إتفاقية السلام ومراقبة نشاطها»**، (البند ٨ - الملحق الأمنى).

وكذلك تعهدها **«بحل المجموعات التنظيمية (الإرهابية) فى مناطق الحكم الذاتى مع تسليم أسلحتها وإعطاء معلومات عن أماكن تخزينها»**، (البند ٩ - الملحق الأمنى) ومواجهتها إعلامياً داخل الكيان الذاتي واسرائيل، **وفي الدول العربية الأخري** (!)، ملحق (٤): التعاون الإعلامي : البند الثاني، وهى مهمة وضيعة نربأ بمنظمة التحرير الفلسطينية أن تكون طرفاً فيها، لأنها فى حقيقة الأمر مهمة خيانية، لم يذكر تاريخ حركات التحرر - على امتداده - شبيهاً لها فى العالم بأسره، وهو ما يهدد بأنه رغم كل التطمينات هناك خطر حقيقى قائم، فى أن يكون خيار غزة - أريحا، كما يتوقع البعض **«يعنى تلقائياً وضع نهاية للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وإطلاق الصراع الفلسطينى - الفلسطينى»**[٢].

وإضافة لما تقدم، يضم ملحق التعاون الأمنى نقاطاً أخرى أقل أهمية، وإن كانت جميعها تتفق فى الهدف النهائى، وهو إحكام السيطرة على السلطة الفلسطينية الهزيلة، الوليدة، وتحويلها إلى أداة

لتنفيذ «الأعمال القذرة» ضد الشعب الفلسطينى وقواه الحية والاتجاهات النضالية فيه؛ ولتجميد الانتفاضة وتفريغها من طاقتها الحية، حماية لأمن العدو الصهيونى وحفاظاً على مصالحه وتكريساً لاحتلال!

إن «ضبط المعارضة الفلسطينية» أو وقف «التصعيد»، كما يدعوه عرفات[٣] ضد اتفاق المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هو هدف أمريكى - إسرائيلى أساسى تمارس من أجله كل الضغوط وتستخدم كافة الأوراق، ومن ضمنها التدخل الأمريكى المباشر، مثلما اتضح من نص المكالمة التليفونية بين «كلينتون» والرئيس السورى «حافظ الأسد»[٤].

ويقع دور الشرطة الفلسطينية المحدد، فى هذا السياق، مثلما شرح وزير الخارجية الإسرائيلى «شمعون بيريز»، فى إطار **«شن حرب مشتركة على «الإرهاب».. إن علينا أن نخوض حرباً مشتركة ضد أولئك الذين يشنون حرباً علنياً »**[٥]!

وقد بدأت هذه «الحرب المشتركة» ضد «الإرهاب» بتوقيع مسودة اتفاق «استخباراتى» بين المنظمة وإسرائيل، توصل إليه الجانبان، فى المفاوضات التى جرت بطابا، يوم الجمعة ١٨ فبراير ١٩٩٤، حيث أعلن مصدر دبلوماسى إسرائيلى أن الجانبين توصلا إلى «مسودة اتفاق فى مجال التعاون بين أجهزة الاستخبارات، وتبادل المعلومات فى المجال الأمنى، وقد عرضت هذه المسودة على الرئيس الفلسطينى «ياسر عرفات» ورئيس الوزراء الإسرائيلى «إسحق رابين» لإقرارها فى الجولة المقبلة للمفاوضات، التى ستعقد فى القاهرة الأسبوع المقبل (أى فى النصف الثانى من شهر فبراير الماضى)، أو فى الجولة التى تليها فى طابا»[٦].

ومفهوم الإرهـــاب بالطبـــع، يعنى القـوى الوطنية الفلسطينية المعارضة لصلح المنظمة مع الدولة العنصرية الصهيونية، وقد استجابت منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل لهذا الدور، الأمر الذى دفع «بيريز» إلى التصريح بـأن «منظمـة التحـــرير الفلسطينية توقفت عـن تنفيذ هجمات معادية لإسرائيل»، مشيراً إلى أن الأوامر قد صدرت للجيش الإسرائيلى بإعطـاء الأولويـة لمكافحـة «حركـــة المقاومة الإسلامية» (حمـــاس) و«الجهـــاد الإسـلامى» والمنظمات الفلسطينية الأخرى المعارضة للاتفاق(٧).

ومما يؤكد أن تحقيق هدف تجميد النشاطات المعادية للاحتلال الصهيونى، كان من أوائل «مهمات» قيادة «عرفات»، بعد توقيع الاتفاقية مباشرة، وحتى قبل أن يحصل على أدنى مقابل لهذا الموقف المجانى، توجيه الأمر إلى عناصره فى الأراضى المحتلة بتجميد نشاطاتها ضد العدو الصهيونى وتسليم أنفسهم إلى قوات الجيش الإسرائيلى(!!).

ومن هنا نفهم دلالة ما نشرته صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية، نقلا عن مسئولين عسكريين إسرائيليين بقولهم أن «توقيع الاتفاق، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أدى إلى تراجع أعمال العنف فى الأراضى المحتلة»(٨).

أما «إسحق رابين»، رئيس الوزراء الإسرائيلى، فقد كان واضحاً فى هذا الشأن بصورة لا تثير أية شكوك حول الدور المحدد للجندرمة الفلسطينية فـى كيانهـا الجـديد بقولـه «**إنـى أفضل أن يتولى الفلسطينيون مهمة «فرض النظام» فى غزة، وقد يفعلون ذلك أفضل منا!**»(٩). ويضيف مساعد رئيس أركان الجيش الإسرائيلى، الجنرال «أمنون شاهاك» دافعاً جديداً لدور منظمة التحرير

الفلسطينية فى مواجهة (الإرهاب) لأن «من صالحها الحفاظ على النظام وإثبات قدرتها على السيطرة على الوضع فى مواجهة جميع المعارضين»[١٠]، وقد نقلت وكالات الأنباء عن مصادر دبلوماسية فى لندن أن السلطات الأمنية الإسرائيلية قد بدأت الإعداد لخطط أمنية مشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية «من أجل تأمين الأراضى المحتلة ضد احتمالات تصاعد أعمال العنف».

وذكرت صحيفة «التايمز» أن عناصر الأمن الإسرائيلية بدأت فى الإعداد من خلف الكواليس للخطط الأمنية فى الضفة الغربية وغزة بالتعاون مع نظرائهم فى منظمة التحرير.

وقد أبدى خبراء الأمن الإسرائيليون دهشتهم الشديدة من كفاءة وحرفية نظرائهم فى منظمة التحرير. وذكر الخبراء أنهم يتوقعون التعاون مع الفلسطينيين بعمل دوريات مشتركة وتبادل المعلومات»، ويتوقعون من المنظمة «أن تحبط أى محاولة من جانب الرافضين للاتفاق»[١١].

والمغزى الواضح لهذه الأنباء، أنه قبل أية خطوة جدية بإتجاه استكمال مؤسسات الكيان الفلسطينى، أو ممارستها لمهامها، فإن جهاز الأمن الفلسطينى بدأ فى نشاطه الأمنى، فى مواجهة معارضى الاتفاق، ولخدمة أغراض الدولة الاسرائيلية فى المقام الأول، وهو أمر يكرس المخاوف والمحاذير من المستقبل، ويؤكد وضع بنود الملاحق الأمنية السرية موضع التنفيذ، كشرط أساسى لإثبات «جدارة» منظمة التحرير الفلسطينية، ونيل ثقة العدو الصهيونى والراعى الأمريكى – الغربى.

ولتحقيق هذه الغاية من المقرر أن يبلغ جهاز الأمن الفلسطينى الجديد، نحو تسعة آلاف شخص، «سيكونوا مقسمين بين شرطة

وأمن وطني فلسطيني في قطاع غزة وأريحا»، يتولى قيادتهم ضابطان فلسطينيان خدما من قبل في الشرطة الإسرائيلية هما الرائد «فاروق أمين»، مسئول جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية والعقيد «إبراهيم مهنا»، مسئول جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، وتتضمن مجالات نشاط هذا الجهاز «دوريات مشتركة مع الأمن الإسرائيلي» لضمان استتباب النظام[١٣]، وستقسم هذه القوات إلى ثمانية أقسام للشرطة وهي **قوات الأمن الوطني** المسئولة عن حراسة الأمن والحدود والمنشآت الحيوية والشواطئ والموانئ والمطارات والمعابر وجهاز المخابرات. والشرطة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : **الشرطة العادية، والأمن الوطني، وجهاز المخابرات**. وفي المرحلة الأولى سيكون هناك قوات أمن الشرطة والشرطة العادية وسيصل عددها إلى ٣٥٠٠ شخص. وعدد الشرطة ثلاثة آلاف بينما هناك ٨٠٠ شرطي من الذين استقالوا بعد الانتفاضة في ١٩٨٨/٨/١٣ .

وتتدفق على مصر والأردن عناصر «جيش التحرير الفلسطيني» المرابطة في الجزائر والسودان وليبيا والعراق، للتدريب على القيام بأنشطة حفظ الأمن في الكيان الفلسطيني المنتظر، وفي مقدمة مهمات التدريب لقوات الأمن الفلسطينية **«طرق مواجهة المظاهرات وأعمال «الشغب» داخل الأراضي المحتلة، وجهود «قمع الانتفاضة» الشعبية فيها**[١٤].. **«إن مناضل اليوم من الشعب الفلسطيني، سيصبح، للأسف، ديكتاتور الغد إذا كان زعيماً، أو «أزعر» الغد إذا كان وضيع الرتبة»**[١٥] ! ! .

وفي إطار إعداد العدة للدور الجديد لقوة القمع الفلسطينية في غزة وأريحا، قدمت إسرائيل «مساهمتها» في هذا السياق للمنظمة، على هيئة «تقارير مفصلة عن الأوضاع في غزة وأريحا والضفة

الغربية، تشتمل على «بيانات تفصيلية حول قادة الانتفاضة، والعناصر الحركية، ومضمون الخطة الإسرائيلية لمواجهة الإنتفاضة طوال الخمس سنوات الماضية، بالإضافة إلى دراسات وأبحاث لعدد من خبراء الأمن الإسرائيليين»(١٦) .

وفى هذا السياق أيضاً، اشترطت إسرائيل ضمان سلامة الفلسطينيين الذين ساعدوا السلطات الإسرائيلية «طوال سنوات فى كفاحها ضد «الإرهاب»!(١٧)، أى الخونة والعملاء الذين تجسسوا لصالحها على أبناء وطنهم طوال سنوات الانتفاضة أو قبلها، وتشير الأنباء إلى أن إسرائيل قدمت لمنظمة التحرير الفلسطينية أسماء أكثر من ٣٠٠ مخبر سرى تعاونوا مع جهاز الأمن الإسرائيلى «ونصحوها باستمرار التعاون معهم!!»(١٨) .

وأيضاً فقد انتزعت إسرائيل أكبر قدر من الضمانات لحماية وجودها ومستوطنيها حيث احتوى الملحق (العلنى الثانى للمشروع)، نصاً مرناً عن «انسحاب لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا»، وليس عن انسحاب «كل» القوات العسكرية الإسرائيلية، وهو نص خطير يعيد للأذهان المتاهة التى تضمنها قرار ٢٤٢ الشهير، والثمن الكبير المدفوع نتيجة التباين فى تفسير الفرق بين كلمتى «أراض»، و«الأراضى» المحتلة!

لكن الانسحاب حتي في هذه الحالة لن يكون نهائياً، وإنما هو محكوم «بإعـادة تموضع القـــوات العسكرية الإسرائيليـة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، (الماة ١٣ من إعلان المبادئ!.

ويضاف إلى ذلك طبعاً، وأساساً، احتفاظ إسرائيل وحدها بشئون «الأمن الخارجى (الدفاع)، وأمن المستوطنات، والعلاقات الخارجية (الملحق العلنى الثانى للاتفاق).

كذلك ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الجسور التى تربط الكيان الفلسطينى الهزيل بالدول العربية المحيطة، فهذا الأمر «ليس موضع شك» على حد تعبير «موشى شاحال» وزير الشرطة الإسرائيلى بل أن «الأردنيين راضون جداً عن ذلك» !![١٩] .

وهكذا، ففى حين حصلت إسرائيل على كافة الضمانات المطلقة لأمن دولتها ومستوطنيها، لم يحظ أمن المواطنين الفلسطينيين، بل الكيان الفلسطينى الهزيل، على أية ضمانات تحفظ لهما الحد الأدنى من الحقوق، ليس هذا فحسب، وإنما أضيف إلى ذلك أيضاً إجراء عملى خطير أعلن عنه «موشى شاحال» وزير الشرطة الإسرائيلى، بإقرار تشكيل وحدات من «الحرس المدنى» فى المستوطنات اليهودية بالأراضى المحتلة، تقام قواعدها فى مستوطنات «معالى أدوميم وجيفات زييف وأريك ومعالى أفراييم بالضفة الغربية، وفى كتلة مستوطنات «غوش كاتيف» بقطاع غزة»[٢٠] ، والجدير بالذكر أن استجابة الإدارة الصهيونية لهذا الأمر، يجيئ تحقيقاً لطلب ألح عليه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفين منذ سنوات عدة؛ وهو يؤكد التوجهات الفعلية للدولة الصهيونية، بعيداً عن بلاغات النصوص الموجهة لإرضاء هذا الطرف أو ذاك، وكان من نتيجة هذا الدعم القوى والمستمر لتجمعات القوى الصهيونية العنصرية المتطرفة فى المستوطنات، وتدجيج صفوفهم بالأسلحة، وحمايتهم وحفزهم على الحركة، وقوع المجزرة البشعة التى نفذها المتعصبون الصهاينة، وراح ضحيتها ٥٨١ شهيداً ومصاباً، بالحرم الإبراهيمى بالخليل، وحتى برغم هذه المجزرة الهمجية، فقد أصرت الإدارة الإسرائيلية على استمرار تسليح المستوطنين، حيث أكد «شمعون بيريز»، وزير الخارجية الإسرائيلى أن «المستوطنين لن تنزع أسلحتهم».

كما رفض طلب منظمة التحرير الفلسطينية تأمين «وجود دولى» فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مشدداً على أن إسرائيل «لن تقبل بذلك»، «تحت أى ظرف»، وفى نفس السياق، اعتبر نائب وزير الخارجية الإسرائيلى «يوسي بيلين» أن «الأحداث المأساوية» فى «الحرم الإبراهيمى» «يجب ألا تكون مبرراً لأى شرط» لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والمنظمة»[٢١] وهو الأمر الذى وافقه عليه، ويا للغرابة، ياسر عرفات الذى أعلن أن «إخلاء المستوطنات ليس شرطاً (فلسطينياً) لاستمرار المفاوضات»[٢٢]، بالرغم من موجة الغضب العارم والتعاطف الدولى الكبير مع الفلسطينيين فى محنتهم، الأمر الذى كان يحتم – فى الحد الأدنى – طرح والتمسك بمثل هذا الشرط الفلسطينى لاستئناف المفاوضات، حماية لدماء الفلسطينيين، ولأرواح أبناء الشعب الفلسطينى من الهمجية الصهيونية!.

* * *

يشبه قياديون فلسطينيون فى مخيم «مار الياس» ببيروت، الأمر، بهذه الصورة المأساوية : «يمكن اختزال خيار غزة – أريحا» بالتالى : تعيين ياسر عرفات حاكماً عسكرياً إسرائيلياً فى الأراضى المحتلة(!)»[٢٣].

الهوامش

(١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/١٦.

(*) النص الكامل للملاحق السرية مرفق فى ملاحق الدراسة.

(٢) مجلة «الكفاح العربى»، العدد (٧٨٨)، ١٩٩٣/٩/٦.

(٣) جريدة «الحياة الدولية» ١٩٩٣/١١/٢٢.

(٤) جريدة «الحياة الدولية» ١٩٩٣/٩/١٧.

(٥) جريدة «الحياة الدولية» ١٩٩٣/١٠/١١.

(٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/١٩.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٢١

(٩) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٨.

(١٠) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٣.

(١١) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٣/٩/١٢.

(١٢) حريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٢/١٦

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) جريدة «العربى»، ١٩٩٣/٩/٢٠.

(١٥) زها بسطامى، «ن الدولة ودولة الأمن الحكم الذاتى الفلسطينى بين أم»، جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/٢٢.

(١٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١٣.

(١٧) جريدة «العربى»، ١٩٩٣/٩/٢٠.

(١٨) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/٨.

(١٩) جريدة «الوفد»، ١٩٩٣/٩/٧.

(٢٠) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٤/٢/٢٧.

(٢١) جريدة «الأهرام»، ١٩٩٤/٣/٥.

(٢٢) مجلة «الكفاح العربى»، العدد ٧٨٨، ١٩٩٣/٩/٦.

(٧) مواقف القوى السياسية والقيادات الفلسطينية من الاتفاق

لا يمكن للجناح الفلسطينى الذى قبل بالاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى المكابرة بالزعم، أن بنود الاتفاق قد حظت بموافقة أغلبية متماسكة داخل الكيان السياسى الفلسطينى، أو الجماهير الفلسطينية بشكل أوسع.

*** المواقف فى اللجنة التنفيذية :**

فبداية رفض أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فى اجتماع عقد لبحث الموقف من الاتفاق يوم (١٩٩٣/٩/١٠) بمقرها فى تونس، الموافقة على نصها، وعارضوها بشكل قاطع[١] (هم : عبدالله حورانى «مستقل»، فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة «فتح»، محمود إسماعيل «جبهة التحرير العربية»، على إسحق «جبهة التحرير الفلسطينية»)، كما امتنع عضو واحد عن التصويت (جمال الصورانى)، فى حين وافق عليها ثمانية أعضاء حضروا الاجتماع(*)، وفرد واحد هو الأب إيليا خورى «مستقل» أيد عرفات تليفونياً من مستقره بعمان، وهو ما يعنى أن حوالى ثلث أعضاء الهيئة القيادية العليا للمنظمة صوتوا فى مواجهة الاتفاق.

ثم عاد عضو اللجنة «عبدالله حورانى»، فأعلن عن استقالته من اللجنة، «بعد موافقتها على الاعتراف بإسرائيل والاتفاق»[٢].

(*) هم : ياسر عرفات، محمود عباس (أبو مازن)، ياسر عبد ربه، ياسر عمرو، سليمان النجاب، محمد زهدى النشاشيبى، سمير غوشة (جبهة النضال الشعبى الفلسطينى)، جويد الغصين. جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

وقد أعلن «شفيق الحوت» ، أيضاً استقالته من اللجنة التنفيذية، ومن رئاسة مكتب المنظمة فى لبنان، لأن «منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد المنظمة التى أنشأناها، والتى ناضلنا فى صفوفها خلال ثلاثين عاماً، ولم تعد بوسع هذه المنظمة تحقيق المبادئ والأهداف التى حددتها لنفسها لدى إنشائها»[٣] ، واعتبر «شفيق الحوت» ، أن «كامب ديفيد كان رحمة مقارنة باتفاق غزة أريحا»[٤] .

أما الشاعر المعروف «محمود درويش» ، فقد استقال من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أواخر شهر أغسطس ١٩٩٣ ، معلناً أن «المنظمة انتهت، سواء وقعت (الاتفاق) أم لم توقع[٥] ، فقد أعلن أن لديه تحفظات فى شأن الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل، لكنه طالب الجميع بالتعبير عن أقصى درجات الوحدة الوطنية، و«أن ندير خلافاتنا بطريقة ديمقراطية ومسئولة»[٦] .

ومن جهته، فقد صوت «فاروق القدومى» ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، ضد نصوص الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وضد اتفاق الحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة، مقاطعاً جلسة اللجنة التنفيذية التى عقدت لمناقشة هذا الأمر، لاعتقاده بأن **«ليس من حق أى هيئة قيادية إرغام الشعب الفلسطينى على التخلى على كفاحه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية : تحرير الأرض وحقه فى العودة وإقامة دولته المستقلة»** ، وليقينه بأن مشروع الاتفاق ونص الاعتراف «يمسان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى، وكذلك ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية»[٧] .

وكان «القدومى» قد طالب «عرفات» فى رسالة مكتوبة يوم ١٩٩٣/٦/٩ ، بالتمهيل لأن النصوص المطروحة «تلزمنا بتقديم

المزيد من التنازلات» معرباً عن قلقه كل يوم «من هذه الأحداث المتسارعة التى لم تأخذ فترتها الزمنية لتنضج»، ومع هذا، فإن موقف «أبو اللطف»، «فاروق قدومى»، كان محيراً، على حد تعبير «شفيق الحوت»، فهو «قال لا للاتفاقية، ومايزال يقول ضمن اللجنة التنفيذية، واللجنة المركزية، أنه ضدها، وصوت ضدها أيضاً».. لكنه ينشط فى أداء دوره مع هذا.. ويفسر «الحوت» هذا التناقض بكون قدومى «أمين سر حركة فتح»، فإذا ما اتخذ موقفاً حاداً، فقد ينسحب ذلك على الحركة ككل، وقد يفضى إلى انشقاقات»[8] لا يرغب فيها.

ويقول «القدومي» :

«إن مسودة المشروع المقترح والاعتراف المتبادل بنصوصهما يمسان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وميثاقه الوطنى، ولذا وقفت منهما موقف المعارض حفاظاً على العهد الذى قطعناه على أنفسنا فى الاستمرار بنضالنا الشعبى حتى يتحرر الوطن الفلسطينى، ولابد لى هنا أن أؤكد التزامنا الثابت بالعمل الدؤوب مع أشقائنافى الدول العربية المعنية من أجل السعى لإقامة سلام شامل فى المنطقة العربية يضمن حقوقنا القومية والوطنية»[9].

* حركة فتح :

يعتمد ياسر عرفات اعتماداً أساسياً على أنصاره داخل حركة فتح، في دعم «جهوده» لتمرير الاتفاقية.

لكن المعروف على مستوى واسع، أن الفساد والتحلل قد نالا من التنظيم على امتداد السنوات الماضية، وتم تجميد عمليات البناء الثورى له، وتحول الكثير من قياداته إلى نماذج بيروقراطية تتناقض مصالحها - موضوعياً - مع مصالح الجماهير الشعبية الفلسطينية،

ومع التزامات التحرير وضرورات استكمال مسيرة الكفاح الفلسطينى، وقد ساعد هذا الوضع عرفات على إحكام سيطرته على تنظيم فتح وتقليص المعارضة داخله إلى الحد الأدنى.

لقد كسب ياسر عرفات معركته داخل اللجنة المركزية لحركة فتح ضد مناوئى توجهه المتمثل بعقد اتفاق مع العدو الصهيونى حول مشروع غزة - أريحا حيث وقف إلى جانبه (١١) عضواً من أصل (١٥) عضواً من أعضاء اللجنة حضروا اجتماعات الدورة الطارئة التى بدأت أعمالها مساء ١٩٩٣/٩/٢. والذين وقفوا إلى جانب «عرفات» هم كل من «انتصار الوزير، محمود عباس وسليم الزعنون وأحمد قريع وحكم بلعاوى ومحمد غنيم وصبحى أبو كرش وعبدالله افرنجى ونصر يوسف والطبيب عبدالرحيم». أما الذين عارضوه فهم «فاروق قدومى ومحمد جهاد وعباس زكى وصخر حبش»[(١٠)].

وتغيب عن الاجتماع «خالد الحسن» و«هانى الحسن» «بداعى المرض» و«نبيل شعث» الذى كان يتفاوض مع الإسرائيليين.

وقد شهدت اجتماعات اللجنة المركزية ملاسنة حادة بين «فاروق قدومى» و«محمد جهاد» من جهة وكل من «ياسر عرفات» و«محمود عباس» و«أحمد قريع» من جهة ثانية.

وعرف أن «قدومى» قال لعرفات **«أنت تتعامل مع الشعب الفلسطينى ومع حركة فتح وكأننا قطيع من الغنم». وقال أنا لن أشارك بخيانة شعبى وضياع وطنى».**

أما «محمد جهاد» فقال «واهم من يعتقد بأن كفاح الشعب الفلسطينى من أجل حقوقه المشروعة يمكن أن ينتهى بمجرد شحطة قلم».

وأوضح مصدر مطلع أن «عباس زكى» و«صخر حبش» أعربا كذلك عن غضبهما من «استغفال أعضاء اللجنة المركزية». وعدم اطلاعهم مسبقا على ما كان يجرى فى الخفاء مع أنه يمس بأمن الوطن والمواطن، وطالبا عرفات بالعودة عن قراره بتنفيذ هذا الاتفاق مع العدو الإسرائيلى.

كما هدد «عباس زكى» بالإنسحاب من حركة فتح، مع استمراره بقيادة الانتفاضة داخل الأرض المحتلة [١١].

ومع هذا، فبمرور الوقت تتسع جبهة المعارضين لهذا الاتفاق داخل «فتح». وربما كان أبرز رموز هذه المعارضة، وواحد من الكوادر الأساسية فيه، «خالد الحسن» عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطنى الفلسطينى، الذى رفض بشدة الاتفاقية وملاحقها الأمنية والاقتصادية لأن موقعيها «قد تحالفوا ضد الشعب الفلسطينى والقوى العربية»[١٢].

ويدين «خالد الحسن» الطريقة الفردية، العرفاتية، لإدارة المفاوضات «نتيجة لقرار لم تعلم به القيادة الفلسطينية، فلم يتم استئذانها مسبقاً، ولم تحدد أغراضه، أو توفر له ما يتطلبه من إعداد ودراسات»، و«أما وقد تمت مفاوضات أوسلو بالمنهج والأسلوب التى تمت به، فليس من الغريب أن تنتهى إلى ما انتهت إليه من تبديد لمصدر القوة فى الموقف التفاوضى الفلسطينى»[١٣].

«إن مركز القرار الفلسطينى لم يلتزم الأطر التنظيمية التقريرية، أو التشريعية، أو التنفيذية، عندما قام بمفاوضات أوسلو، بل على العكس من ذلك، فقد وضعها – دون سابق إعلان أو بحث – تحت الأمر الواقع»[١٤].

ويعدد «خالد الحسن» أبرز مخاطر الاتفاق، فيقول «**إن فكرة إسرائيل الكبرى الممتدة من الفرات إلى النيل قد تطورت من خلال الاتفاق لتتوافق وتتزامن مع التطور الأخير للاستعمار (الذى يسمى الآن بالاستعمار الاقتصادى)، لتتجه وتتسع فكرة إسرائيل الكبرى جغرافياً إلى إسرائيل الكبرى اقتصادياً وأمنياً، وهذا أخطر وأشد قهراً**»[١٥].

ويطالب «خالد الحسن» بأن يكون التفاوض مع الكيان الصهيونى على أساس كونه «قوة محتلة، وأن يكون الهدف من المفاوضات أنهاء الاحتلال فى الضفة وغزة، وليس تحويلهما إلى «محمية إسرائيلية» تكون لإسرائيل السيادة الفعلية عليها، وحتى لا تكون منظمة التحرير الفلسطينية بذلك شريكة لإسرائيل فى الاحتلال، ولا يكون الفلسطينيون مطية تسهل للحلف الأمريكى - الإسرائيلى السيطرة على الاقتصاد العربى»[١٦].

وجدير بالذكر أن قطاعاً كبيراً من نشطاء حركة فتح ومقاتليها ومناضليها قد عدلوا مواقفهم، خاصة بعد مجزرة المسجد الخليلى، وانحازوا إلى خط تصعيد الكفاح ضد الاحتلال فى مواجهة خطة التسوية.

*** المجلس الوطنى الفلسطينى :**

المجلس الوطنى الفلسطينى، هو الهيئة التشريعية الفلسطينية العليا التى يتوجب احترام دورها كمؤسسة برلمانية فلسطينية، فى المنفى، حيث تشير طريقة التعاطى معها إلى طبيعة نظام الحكم المرتقب، وحدود ما يتمتع به من أصول وقواعد التطبيق الديمقراطى.

وفى قضية بالغة الخطورة كقضية اتفاق مصيرى مع العدو الإسرائيلى، لم تلعب كافة المؤسسات الفلسطينية أدنى دور، بل لم

تتلق أية إشارة بما كان يجرى فى الخفاء، ولا يدرى به سوى القلة القليلة من معاونى عرفات المباشرين ومنفذى سياساته «كأبى مازن» و«أبى علاء» و«نبيل شعث».

قدم الشيخ «عبدالحميد السائح»، استقالته من رئاسة المجلس الوطنى الفلسطينى فى مايو ١٩٩٣، احتجاجاً على مسار القيادة الفلسطينية فى عملية التسوية، وأعلن الشيخ السائح أن «المجلس الوطنى أعلى سلطة فلسطينية تشريعية ولا يجوز إجراء أى تعديل فى الميثاق الوطنى الفلسطينى إلا بموافقة ثلثى أعضاءه»[١٧].

وأقر الشيخ السائح بأنه لم يعلم بسير محادثات أوسلو السرية، ولم يأخذوا رأيه فيها أبداً، كما أكد أن «الاتفاق لا يحقق مطلب الشعب الفلسطينى»[١٨] فيما أعلن «محمد صبيح»، أمين سر المجلس (مجموعة عرفات) أن «العمل الفدائى والكفاح المسلح قد أديا دورهما وطالما أن هناك اتفاق سلام فعلى الجميع الالتزام بذلك، ولن يكون هناك مكان لمثل هذه العمليات»[١٩].

* **المنظمات الفلسطينية :**

كونت عشرة فصائل فلسطينية هى (حركة حماس، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «د. جورج حبش»، الجبهة الديمقراطية «نايف حواتمة»، حركة فتح «الانتفاضة»، منظمة الصاعقة «سوريا»، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة «أحمد جبريل»، جبهة النضال الشعبى الفلسطينى «خالد عبدالمجيد»، الحزب الشيوعى الفلسطينى الثورى، حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين، جبهة التحرير الفلسطينية «أبو العباس») تحالفاً رافضاً للاتفاق، ومع هذا أكدوا تمسكهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعهدوا بحمايتها «كونها تعبر عن هوية الفلسطينيين السياسية، وكياناتهم الموحدة

داخل وخارج فلسطين المحتلة»[٢٠].

وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية قد أعلنتا الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فى وقت سابق، تأسيساً على أن المنظمة «لم تكتسب شرعيتها من كونها منتخبة شعبياً» – على حد تعبير «جورج حبش»، الأمين العام للجبهة الشعبية – وإنما لأنها «تمثل ائتلاف قوى وتيارات المنظمات الفلسطينية، والمجلسان المركزى والوطنى غير منتخبين من الشعب واكتسبا الشرعية لأنهما يعبران عن الإجماع الوطنى القائم على حق العودة وتقرير المصير، وعندما ينسف عرفات هذا الائتلاف، وتمرر أو تقر هذه المؤسسات الاتفاق تصبح غير ممثلة للشعب الفلسطينى»[٢١] واتهم «جورج حبش»، فى مقال له بصحيفة «ذى اندبندنت» البريطانية، ياسر عرفات، بخيانة القضية الفلسطينية[٢٢].

كما شكلت الجبهتان، إضافة إلى حركة حماس، إطاراً مشتركاً لعملهم فى الأراضى المحتلة، حمل اسم «القيادة الموحدة للانتفاضة»[٢٣].

فى حين أهدر «أحمد جبريل»، الأمين العام لجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) دم عرفات «لأنه باع الانتفاضة، ووعد بتقديم رأسها على طبق من ذهب أو فضة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى «إسحق رابين» ووزير الخارجية «شمعون بيريز»، فى مقابل حكم ذاتى ممسوخ لمساعدة الصهاينة فى قمع الانتفاضة»[٢٤].

وكذلك أعلنت حركة فتح (الانتفاضة)، بقيادة العقيد «أبو موسى»، من دمشق، إهدار دم عرفات، بعد أن «ارتكب الخيانة العظمى بحق الشعب الفلسطينى والأمة العربية والإسلامية، ولذلك فهى تعلن هدر دم هذا الخائن»[٢٥].

وفى تطور لاحق اتفق قادة وممثلو «الفصائل العشرة»، على تشكيل «قيادة وطنية وإسلامية للانتفاضة فى الأراضى المحتلة»[٢٦]، كما أقروا عدة محاور لحركتهم في مواجهة الاتفاق، هي :

ـــ مقاطعة كل المؤسسات والأجهزة الإدارية التى ستنفذ اتفاق الإدارة الذاتية واتفاق غزة – أريحا.

ـــ مقاطعة انتخابات مجلس الإدارة الذاتية المقررة بموجب الاتفاق.

ـــ اعتبار «قوة الشرطة الفلسطينية»، «أداة مسخرة لخدمة الاحتلال، ودعوة المواطنين لمقاطعتها، وعدم الانخراط فى صفوفها.

ـــ تشكيل «لجنة تحضيرية» للإعداد لعقد مؤتمر وطنى عام سيبلـــور الصيـــغ السياسية والتنظيميـة التى تحمى مسيرة النضال الوطنى»[٢٧].

غير أن محاولات الفصائل العشر لتكوين «جبهة بدلة» تقود نضال الشعب الفلسطينى – فى هذه المرحلة العصيبة من مراحل كفاحه – لاتزال حتى الآن تراوح مكانها، إذ يبدو حجم التباين بين مواقف حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية «حماس»، ومواقف باقى الفصائل العشر فى شأن مسألتى «قيادة الائتلاف» و«مرجعية برنامج الإجماع الوطنى».

وفى حين تريد «حماس» أن ينتهى الحوار بين الفصائل العشر إلى إقرار تشكيل «قيادة بديلة للحركة الوطنية»، بدلا من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتريد أن يكون «برنامج الإجماع الوطنى» مشتقاً من «الميثاق الوطنى»، تتمسك الجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية» لتحرير فلسطين (بزعامة جورج حبش ونايف حواتمة)، أن تكون الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطنى أساساً لهذا

البرنامج[٢٨].

وفى وقت لاحق قدمت أربع منظمات منضمة للتحالف، («الشعبية»، و«الديمقراطية»، و«النضال الشعبى»، «جبهة التحرير الفلسطينية»)، خطة عمل لتنشيط دور التحالف المعارض، الذى يعمل على إسقاط اتفاقية «غزة - أريحا» هى :

ــ تشكيل قيادة وطنية وإسلامية للانتفاضة فى الداخل، بينما يتحفظ بعض الأطراف علي تشكيل القيادة لأسباب أمنية تتعلق بصعوبة التنسيق بين الأجنحة العسكرية للفصائل. وتطالب الخطة باتخاذ خطوات عملية فى ضوء اتفاق القاهرة الأمنى الذى «يمس أمن المنظمات فى الداخل».

ــ الدعوة إلى عقد مؤتمرات شعبية، حيث أن هذه المسألة لم تحسم بعد لأن فصائل المنظمة تريد دوراً تنظيمياً يفرز قيادة من الشتات الفلسطينى والداخل، بينما تُرفض «حماس» عقد المؤتمرات أو أن تكن مهمتها «تعبوية» فقط، لأنها تشك فى نزاهة مثل هذه المؤتمرات.

ــ القيام بخطوات سياسية وإعلامية، واجراء اتصالات مع قادة وزعماء الدول العربية والإسلامية من أجل تعزيز الموقف ضد الاتفاق.

* الحركة الإسلامية :

أشرنا آنفاً إلى مشاركة حركتى «حماس» و«الجهاد الإسلامى» ضمن تحالف «الفصائل العشر» المعارض للاتفاقية، كممثلين للتيار الإسلامى فى الحركة الفلسطينية.

حماس:

يعبر الشيخ «تيسير التميمى»، عن موقف (المتعاطفين) مع

«حماس» بقوله «أنهم لم يفاجأوا بالاتفاق بين عرفات ورابين، لكن المفاجأة كانت فى حجم التنازلات التى قدمها عرفات لليهود.. فلم نتوقع يوماً أن يقدم زعيم فلسطين على تقديم كل شئ لليهود : الأرض والشعب والمقدسات وحق الوجود مقابل اعتراف بمنظمة وعلم ووعود»[٢٩].

ويحذر «محمد نزال»، ممثل «حماس» فى الأردن من الخطر المحتمل، المجسد بتعاون الشرطة الفلسطينية الخاضعة لأوامر ياسر عرفات مع الجيش الإسرائيلى و«الشين بيت» (الأمن الإسرائيلى) فى مواجهة مجاهدى «حماس»[٣٠]، لكن القاعدة لدى حركة «حماس»، كما يشير «محمد نزال» هى «تجنب الاقتتال الفلسطينى - الفلسطينى بقدر الإمكان»[٣١].

لكن «إذا تبين وجود نوايا سيئة لسحق «حماس» ومجاهديها، فسوف نقاوم مثلما استطعنا أن نحارب العدو اليهودى لسنوات طويلة، وسنكــون قـادرين علـى مواجهـة الشرطة الفلسطينية التى ستجلب لنفسها العار واحتقار الشعب الفلسطينى لها، لو قامت بدور الحارس للجندى والمستوطن الإسرائيلى»[٣٢] إن الرئيس ياسر عرفات هو الذى «يتحمل نتائج تصرفاته»[٣٣] إذا أراد تحويل قوة الشرطة لقمع الانتفاضة، على حد تعبير «إبراهيم غوشة»، الناطق الرسمى باسم «حماس».

وقد قررت «حماس» عدم المشاركة فى انتخابات الحكم الذاتى المزمعة، ويتم التنسيق بينها وبين عناصر من «فتح»، ثارت على موقف قيادتها، مثل «كتائب أبو جهاد»، فى عمليات عسكرية مشتركة.

الجهاد:

تشكلت حركةالجهاد الإسلامى، فى فلسطين، على يد «فتحى

الشقاقى» و«عبدالعزيز عودة»، (يقيمان فى دمشق الآن)، فى السبعينيات، وقد كانت للأول علاقة بالإخوان المسلمين، لكن تعجله للكفاح المسلح جعله ينشق عن التنظيم الأم، ليبدأ مسيرته فى الحركة الجهادية.

وقد تعرض هذا التنظيم لعدة انشقاقات، منها انشقاق فى أغسطس ١٩٩٠ تحت اسم «**كتائب الأقصى**»، بزعامة «إبراهيم سربل»، وانشقاق «**حزب الله/ فلسطين**» بزعامة «أحمد المهنا»، قائد الجناح العسكرى لحركة «الجهاد» وهناك ضغوط لعودتهم جميعاً إلى مظلة الحركة، تحت زعامة «الشقاقى»، بتأثير من إيران، الراعى الرئيسى للحركة، «على أن يعترف الأخير بأن «حزب الله» مستمر كعمل عسكرى، وليس كعمل سياسى»[(٣٤)].

وقد صرح «فتحى الشقاقى»، زعيم «منظمة «الجهاد الإسلامى» فى فلسطين»، لدى زيارته لطهران، فى لقاء مع الصحافة الإيرانية، أن «الحركة الإسلامية ستواصل الجهاد فوق ٩٨ بالمائة من الأراضى التى تحتلها إسرائيل، وأنه لا يساوره أدنى شك فى أن الشرطة الفلسطينية ستتعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية لتحاول انهاء مقاومة الشعب الفلسطينى، لكن مقاتلى «الجهاد» سيحاولون تجنب المواجهات مع الشرطة الفلسطينية فى غزة وأريحا».

واتهم «ياسر عرفات» – فى موقع آخر – بأنه «قد يثير حرباً أهلية» فى قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين»[(٣٥)].

وهناك جناح آخر يحمل إسم «**حركة الجهاد الإسلامى – بيت المقدس**» ويتزعمه الشيخ «أسعد بيوض التميمى»، الذى أعلن عن انسحاب ممثلى حركته الستة من «المجلس الوطنى الفلسطينى»، وعن تخلى حركته عن مقاعدها الثلاثة فى المجلس المركزى (هيئة

وسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطنى وتضم مائة عضو) احتجاجاً على الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، «المرفوض»، مؤكدا أن حركته «ستواصل الجهاد لتحرير كامل التراب الفلسطينى وتصعيد المعركة»[٣٦].

إن حركة «الجهاد الإسلامى - بيت المقدس» كما يشير أميرها «أسعد التميمى»، «ستدافع عن نفسها إذا تعرضت لمطاردة الشرطة الفلسطينية الانتقالية فى الأراضى المحتلة»[٣٧].

ولم يشذ عن هذا الاتفاق العام، فى الموقف بين الاتفاقية التى وقعها «عرفات» و«رابين»، سوى تنظيم «**حركة الجهاد الإسلامى-كتائب الأقصى**»، الذى رحب الناطق الرسمى باسمه، «عبدالله فائز الأسود»، فى بيان عقب التوقيع «بأى خطوة انسحاب من جانب العدو الإسرائيلى، كخطوة أولى نحو إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، تمهيداً لاسترداد حقوقنا المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير، وقيام دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس»[٣٨].

* موقف الحركة الإسلامية فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨:

تنشط الحركة الإسلامية، بين حوالى ٤٠٠ ألف فلسطينى من سكان «ما وراء الخط الأخضر»، فى المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وتدرجت من الأعمال الخيرية إلى المدارس، إلى خوض الانتخابات المحلية، حيث حققت بعض النجاحات الملحوظة فى السنوات الأخيرة، وخاصة فى انتخابات السلطات المحلية (١٩٩٣/١١/٢٨)، حيث انتزعت رئاسة أم الفحم وكفر قاسم وكفر درا وجلجولية وكفر قرع، وحققت بعض المكاسب فى قرى أخرى، ولها علاقات بحركة «حماس» الإسلامية فى باقى الأرض الفلسطينية[٣٩].

ويطرح الزعيم الرئيسى للحركة، رئيس بلدية أم الفحم، «رائد صلاح» مجموعة من التساؤلات تحدد موقف الحركة من الاتفاق مثل : ما هو مصير القدس الشريف؟!، وما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين الذين نكبوا فى عام ١٩٤٨ بعد أن هدمت مدنهم أو قراهم التى تبلغ أكثر من ٤٠٠ مدينة وقرية فلسطينية؟!، وماذا عن مصير المناطق الأخرى التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية كمدينة الخليل أو نابلس أو حنين، وما هى الضمانات لصدقية تنفيذ الاتفاق؟! ويتساءل عن حقيقة الدور الأمريكى «إذ أننا لن ننسى مجازر بيروت الغربية، وتل الزعتر، وصبرا وشاتيلا، التى جرت بمباركة النظام الأمريكى»(٤٠).

ويشير «رائد صلاح» إلى أن حركته تعتبر نفسها «جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى، يربطنا معه رباط الدم والتاريخ والعقيدة» وأنها تناضل من أجل حق الشعب الفلسطينى الكامل فى إقامة دولته وتمسكه بعاصمته وهى القدس الشريف»(٤١).

*** القيادات الوطنية الفلسطينية فى الداخل :**

لعبت القيادات الوطنية الفلسطينية، داخل الأراضى المحتلة، دوراً معترفاً به؛ فى تطوير مكاسب الشعب الفلسطينى ودعم صموده فى مواجهة آلة الإرهاب الصهيونية الفاشية.

ومن أهم هذه الشخصيات.. «بسام الشكعة»، عمدة نابلس والمناضل البارز، الذى وصف «اتفاق غزة – أريحا» بـ«اتفاقية العيب» واعتبر أنها «لم تنه الصراع العربى الصهيونى»، متهماً القيادة الفلسطينية التى وقعته «بالخضوع للمخطط الإمبريالى الصهيونى»، وهو يعنى تحقيق الغاية القصوى التى استهدفتها الإمبريالية العالمية من وضع الكيان الصهيونى فى الوطن العربى خدمة لمخططها»، ويضيف الشكعة: «لقد جاء الاتفاق لغرض البرنامج الصهيونى على حساب

البرنامج القومى»، ويشير إلى الرفض المستمر من جماهير الشعب الفلسطينى لعروض «الحكم الذاتى» المقدمة منذ الأيام الأولى للاحتلال عام ١٩٦٧، مديناً الأسلوب الذى مررت به قيادة المنظمة الاتفاق اعتمادا على «الانفراد وفرض القرارات وعدم التقيد بالرأى الجماعى وبقرارات المؤسسات الشرعية.. لقد كان تأثير هذه القيادة سلبياً على الوحدة الوطنية، بل وداخل فتح نفسها».

ويحدد «بسام الشكعة» مآخذه على الاتفاق، فى النقاط الثمان التالية:

- ضرب وحدة التنسيق العربى بين دول الطوق المشتركة فى مفاوضات واشنطن.

- الإساءة للعلاقات العربية الفلسطينية خاصة مع الأردن الذى بات يخشى فكرة الوطن البديل.

- بعد الاتفاق أصبحت إسرائيل الأقوى والأفيد فى المنطقة بدلا من كونها دولة عنصرية عدوانية.

- شكل الاتفاق ضربة قاصمة لإرادة التحرر والتقدم والوحدة وضرب المشروع القومى لحساب المشروع الصهيونى.

- تكريس السياسة الإقليمية فى الوطن العربى.

- تكريس النظام الاستهلاكى العالمى ونقل إسرائيل للمركز الرئيسى.

- زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقرا فى المنطقة وإسرائيل هى المستفيد الأول والأكبر من أى مساعدات ستأتى للمنطقة.

- إجهاض أى مشروع ديمقراطى حقيقى والتأثير على القيم الثقافية والاجتماعية[٤٢].

كما يدعو المعارضة إلى توحيد جهودها (داخل وخارج إطار

المنظمة)، «لكى تقود نضال الشعب وتعبر عن مصالحه الحقيقية وحريته وكرامته»[٤٣]، محذراً من فرض منطق الاقتتال بين الفصائل المؤيدة والمعارضة لاتفاق غزة - أريحا، «لأن من يفعل ذلك عاجز ومنحرف عن أسس ومبادئ الوحدة الوطنية والديمقراطية»[٤٤].

*** حيدر عبد الشافى :**

لعب «حيدر عبدالشافى» دوراً مرموقاً فى مفاوضات مدريد، ورأس الوفد الفلسطينى لمفاوضات واشنطن، قبل أن يتم تجميد نشاطه بطريقة عرفاتية مشهودة.

اتهم «حيدر عبدالشافى» الجانب الفلسطينى الذى وقع الاتفاق بـ«الانشغال بتوافه المسائل وتناسى المسائل الجوهرية، مثل استمرار الاستيطان» ويشير إلى أن الجانب الفلسطينى قد قدم تنازلات «ليس هناك ما يبررها» للجانب الإسرائيلى، و«أقر بوجود صلاحيات إسرائيلية غير مبررة على الإطلاق فى كثير من المسائل»[٤٥].

ويحدد «حيدر عبد الشافى» مآخذ معارضى الاتفاق فى النقاط التالية :

١ - لم يتعرض الاتفاق إلى ادعاء إسرائيل بأنها ليست فى وضع الاحتلال، مما يعنى أن الأراضى ليست محتلة، بل أنها أراض إسرائيلية متنازع عليها.

٢ - ينطوى الاتفاق على اعتراف (فلسطينى) ضمنى بوجود كيان إسرائيلى ممثل فى المستوطنات التى أقامتها إسرائيل بشكل غير شرعى لعرقلة التواصل السكانى العربى، الأمر الذى يقيم مزيداً من المصاعب والحواجز أمام تطلعنا لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

٣ - غموض كل ما جاء بالاتفاقية عن الانسحاب، بحيث بات يفهم منه أنه مجرد إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية، وبدون جدول زمنى ملزم.

٤ - تجاهل ذكر التزام إسرائيل بتطبيق اتفاقات جينيف الرابعة، من أجل بناء الثقة والتعبير عن حسن نية إسرائيل فى التوصل إلى سلام عادل ومتكافئ.

٥ - تحويل معالجة موضوع الفلسطينيين المبعدين إلى لجنة رباعية تناقش وضع كل منهم كحالة فردية، لا كمبدأ ثابت يمنحهم الحق للعودة إلى وطنهم [٤٦].

فى حين يعرض «حيدر عبدالشافى» لمبررات الموافقين على الاتفاقية، كإقرار إسرائيل - للمرة الأولى - بوجود شعب فلسطين وحقوقه، واعتبار الاتفاقية خطوة تمهيدية نحو انجاز هذه الحقوق، واعتبار أن الضفة الغربية وغزة يشكلان وحدة إقليمية واحدة، واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعى للشعب الفلسطينى، يعيد التأكيد - استناداً إلى خبرة الجولات العشر فى المفاوضات مع الوفد الإسرائيلى بواشنطن علي أن التطورات المتسارعة فى هذا السياق «ترجح صحة الموقف المعارض»، ويدعو إلى «التمسك بالأهداف الوطنية، وعدم التنازل عنها فى أى ظرف»، معيداً طرح ثوابت المطالب الفلسطينية فى رأيه «الإصرار على وقف الاستيطان فى كافة المناطق المحتلة، بما فيها القدس، وعدم القبول بكيان إسرائيلى مستقل فى الأراضى المحتلة، والإصرار على أن تكون لسلطة الحكم الانتقالى ولاية إدارية بالإضافة إلى الولاية الجغرافية على كل المناطق المحتلة، بما فيها القدس»، كما ينبه إلي مخاطر «مسألة الاتفاقات الاقتصادية والتنموية، خصوصاً على المستوى الإقليمى، حيث تفتح الطريق أمام إسرائيل للنفاذ إلى المحيط العربى قبل التوصل إلى حل المسألة السياسية فلسطينياً وعربياً وهو ما ليس فى مصلحتنا ومصلحة إخواننا العرب» [٤٧].

*** الموقف بعد مذبحة الخليل :**

الاستعراض السابق يشير بجلاء إلى أن قطاعاً كبيراً لا يستهان به من القوى السياسية داخل الأرض المحتلة وخارجها، يتخذ موقفاً متحفظاً من اتفاق غزة – أريحا.

وعلى الرغم من أن جانباً من الجماهير الفلسطينية، فى غزة وأريحا بالذات، قد تقبلت الاتفاق بنوع من التفاؤل، خاصة فى الأيام الأولى لإعلانه، عادت موشرات الرأى العام تؤكد أن هذا الموقف كان يتبدل تدريجياً، ويوماً بعد آخر، كلما اتضحت أبعاد ومخاطر الاتفاق، وكلما كشفت المفاوضات التى كانت تدور بين الطرفين، عن تعنت الإسرائيليين، وإصرارهم على انتزاع كل التنازلات التى يمكن اعتصارها من الطرف الفلسطينى، دون تقديم أى بادرة حسن نية تثبت جديتهم فى تنفيذ بنوده.

وحينما أجلت إسرائيل الالتزام بجدول الانسحاب – كما كان مقراً – ثم مع وقوع مجزرة الخليل، التى راح ضحيتها عشرات من وجرحي شهداء الشعب الفلسطينى، وهم راكعون للصلاة، على يد السفاح الإسرائيلى «جولد شتاين»، ارتد أصحاب هذا الموقف إلى الموقف المتحفظ أو المضاد، وبحيث أصبح من الصعب بالفعل التيقن من وجود مساحة شعبية للاتفاق مع الاتفاق!، وفى حوار لجريدة الأهرام مع عناصر من الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، عكست كلماتهم هذه الحالة : «إن ما يحدث اليوم فى الشارع الفلسطينى – وحتى قبل هذه المذبحة – كان حالة من التراجع والإحباط فى تأييد المسيرة (السلمية)، لأنه شعر أن القيادة الفلسطينية كانت خلال العملية التفاوضية تزرع الأوهام فى عقول الجماهير، إلا أن هذه الجماهير بدأت تشعر بأن أرض الواقع تختلف تماماً عما يقال من وعود»[٤٨].

الهوامش

(١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

(٢) جريدة الحياة الدولية، ١٩٩٣/٩/١٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مجلة «الوطن العربى»، العدد ٨٦٦، ١٩٩٣/١٠/٨.

(٥) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١.

(٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١٢.

(٧) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

(٨) مجلة «الوطن العربى»، مصدر سبق ذكره.

(٩) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/٥.

(١٠) جريدة «الوطن»، ١٩٩٣/٩/٥.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) جريدة «العربى»، ١٩٩٣/٩/٢٧.

(١٣) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١١/٣٠.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) جريدة «العربى»، ١٩٩٣/٩/٢٧.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) مجلة روزاليوسف، العدد (٣٤٠٤)، ١٩٩٣/٩/٦.

(٢٠) جريدة «العربى»، ١٩٩٣/١٠/٤.

(٢١) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

(٢٢) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١٠.

(٢٣) جريدة «العربى»، ١٩٩٣/١٠/٤.

(٢٤) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/٩/١١.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) جريدة «الحياة الدولية»، ١٩٩٣/١٠/١٠.

(٢٧) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٣/١٠/١٧ .

(٢٨) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٤/٢/٢٠

(٢٩) مجلة «الوسط» ، العدد (٨٧) ، ١٩٩٣/٩/٢٧ .

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٣) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٣/١٠/١٠ .

(٣٤) مجلة «الوسط» ، العدد (٨٧) ، ١٩٩٣/٩/٢٧ .

(٣٥) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٣/١٠/١٥ .

(٣٦) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٣/٩/٨ .

(٣٧) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٣/٩/١٣ .

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٤/١/٨ .

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) جريدة «العربي» ، ١٩٩٣/١٠/١٨ .

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) جريدة «العربي» ، ١٩٩٣/١٠/٤ .

(٤٥) جريدة «العربي» ، ١٩٩٤/٢/١٤ .

(٤٦) جريدة «الحياة الدولية» ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) أميرة حسن ، «آثار المذبحة في الشارع الفلسطيني» ، جريدة «الأهرام» ، ١٩٩٤/٣/١ .

(٨) المثقفون الفلسطينيون ورؤيتهم للاتفاق

إنها كأس السم فلا داعي للهتاف

لا يكتمل الحديث حول موضوع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي المعنون باتفاقية «غزة - أريحا أولا»، إلا باستعراض مُركّز لآراء نخبة من المثقفين الفلسطينيين، الوطنيين، المرموقين.. فرؤيتهم للاتفاق، وتقويمهم لأبعاده، وتعليقهم على مضمونه، ودراستهم لمحتواه، بالغة الأهمية لا يمكن تجاهلها، فهم يعبرون - فى كل حال - عن قطاع مهم من الشعب الفلسطينى، مهم بحساسيته ووعيه، وبفهمه للواقع وقدرته على التأثير فيه.

وسوف نستعرض، بإيجاز هنا، أفكاراً منشورة لستة من المثقفين الفلسطينيين هم الدكتور إدوارد سعيد، والدكتور أحمد صدقى الدجانى والدكتور على الجرباوى، والكتّاب يحى يخلف، ومحمود الخطيب.

* د. إدوارد سعيد : المساومة بعد العزلة والتعب

يعتبر «إدوارد سعيد»(*)، فى أول تعليق له على الاتفاق، أنه اتفاق حكمه شعور قيادة المنظمة بعزلتها وتعبها، وعكس الدهاء الإسرائيلى الذى وظف كل الظروف المحيطة لصالحه، الأمر الذى جعل الكثير من الفلسطينيين يتساءلون : «لماذا يتعين علينا - بعد سنوات من التنازلات أن نتنازل مرة أخرى لصالح إسرائيل والولايات

(*) إدوارد سعيد، مثقف فلسطينى بارز، ولد بفلسطين ودرس بمصر بعد هجرة ١٩٤٨، ثم سافر إلى الولايات المتحدة حيث حصل على الدكتوراه من جامعة هارڤارد فى الأدب المقارن، وحقق منزلة علمية رفيعة. من أبرز كتاباته كتابه الأول عن «جوزيف كونراد» (١٩٧٦)، والاستشراق» (١٩٧٧)، و«تغطية الإسلام»، وأخيراً «الثقافة والإمبريالية» عام ١٩٩٢.

مضمون هذه الآراء مأخوذ من مجموعة مقالات لإدوارد سعيد نشرت فى جريدة «الحياة الدولية» أيام ١٩٩٣/٩/١١ و ١٣-١٩٩٣/١٠/١٤، ١٩٩٤/١/١٨.

المتحدة، فى مقابل وعود وتحسينات غامضة فى ظروف الاحتلال، ربما لا تحدث» !؟! .

ويعترض «إدوارد سعيد» على تأجيل بحث كل القضايا الأساسية كالدولة الفسطينية، وكوضع القدس الشرقية، والمستوطنات، والسيادة، والاقتصاد إلى وقت لاحق، كما أن الاتفاق لم يتضمن إقراراً واضحاً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى وتصفية الأنظمة التى يفرضها، ولا عن الثلاثة عشر ألف معتقل فى السجون الإسرائيلية، وأهمل وضع اللاجئين وحقوقهم التى أكدتها عبر سنوات قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية، بل معظم دول العالم.. ودفع عرفات ثمناً باهظاً مقابل وعود محبطة لآمال الفلسطينيين حيث أوقف الانتفاضة من جانب واحد، الأمر الذى خلص الإسرائيليين من مشكلة تمرد كانوا يعانون من آثاره، وأحالوها إلى عرفات لكى يعمل على حلها لهم، ولكى يخلصهم من مسئولية أداة لم تجسد العنف والإرهاب، وإنما مثلت الحق المشروع للفلسطينيين فى المقاومة ويدين التجاهل المتعمد من عرفات للمؤسسات الفلسطينية، فى حركته الأخيرة باتجاه صلح غير مشرف مع الإسرائيليين، وخاصة تجاهل «المجلس الوطنى الفلسطينى الذى لم يدع للانعقاد فى هذا الظرف العصيب، كما يحمل بشدة على الممارسات غير الديمقراطية لعرفات، والتى أدت إلى تبديد قدرة المنظمة، وتشتيت طاقات ومواهب الشعب الفلسطينى، ويحدد جوهر المشكلة فى تلك السلسلة من سوء الاستقراء والحسابات الخاطئة من جانب عرفات ومساعديه، مثل الوهم الفج أن حزب العمل الذى يقوده «إسحق رابين» قد تغير الآن ويسعى للصلح مع الفلسطينيين، رغم أن سجل رابين وحزب العمل الذى يرأسه - حتى الآن - لم يظهر أى تغير فى موقفهما، ولا فى الأيديولوجية العنصرية المجبولة

بالغطرسة والعنف التى ينتميان إليها، ويشير «إدوارد سعيد» إلى حقيقة أثبتها تقرير مؤسسة «بتسليم» مؤخراً تؤكد أن حكومة حزب العمل فاقت حكومات الليكود السابقة فى قتلها للفلسطينيين (وخاصة الأطفال)، وفى قمع الشعب الفلسطينى وتحدى إرادته.

ويلقى إدوارد سعيد الضوء على وهم آخر من أوهام القيادة العرفاتية، هو تلك الفكرة الخاطئة تماماً التى تربط المزيدمن «المرونة» الفلسطينية، بإمكانية اجتذاب صداقة أمريكا، فالولايات المتحدة لم تكن أوثق تحالفاً مع إسرائيل، ومع ممارسات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، مما هى الآن، وهى تواصل معارضة حق تقرير المصير للفلسطينيين كما فعلت دوماً، وتواصل دعم العدوانية الإسرائيلية بخمسة بلايين دولار سنوياً.

والمرء حين يلقى بنفسه - كعرفات - فى أحضان «الرحمة» الأمريكية، يجد نفسه فى شكل شبه مؤكد، يواجه المصير ذاته الذى حددته واشنطن لـ «الإرهابيين» الذين اضطرت إلى التفاهم معهم، فى العالم الثالث، بعد وعدهم بالتوقف عن مقاومتها.

النقطة الأساسية فى حل إشكاليات الوضع الفلسطينى، كما يطرحها د. «إدوارد سعيد»، تبدأ بتخليص البناء الداخلى الفلسطينى من عناصر التفكك والوهن فيه، فهو بناء مهترئ - نتيجة ممارسة زعاماته - مخترق من الأعداء وأجهزة مخابراتها، تقوده رئاسة أوتوقراطية تتعالى على شعبها، وتسيئ فهمه والتعامل معه، وتسير أموره بالمحسوبية وإغداق الأموال، بلا رقيب، على «الأزلام»، فى حين تتجمع بوادر تمرد شعبى عارم فى كل مكان ضدها، وهى تتجاهل مؤشراته، فالفلسطينيين ليسوا فقط ضحايا الاضطهاد الإسرائيلى، وإنما أيضاً ضحايا إساءة استخدام السلطة من جانب كل حكومة - عربية وغير عربية - عاشوا فى رعايتها، فلماذا إذن يتعين

عليهم أن يقبلوا بممارسات مماثلة من جانب زعماء لم ينتخبوا بحرية، ولم يظهروا روحية تجسد تقشفاً وتضحية بالذات؟!، ومن هنا فلابد لهذه القيادة أن تستقيل، بعد أن ورطت الشعب الفلسطينى فى مأزق صعب الخروج منه.

إن أخطر ما تم، فى شأن «وثيقة الاستسلام»، كما يقول «إدوارد سعيد»، هو أن القيادة الفلسطينية لم تعن بإطلاع شعبها فى الأراضى المحتلة والأردن ولبنان، وغيرها على حقيقة الوضع الحالى الكاملة، ولم تهتم بالإجابة على ما يتفجر فى داخلها من أسئلة مصيرية، الأمر الذى جعل كل فلسطينى شاهد الاحتفال الذى أقيم فى البيت الأبيض يشعر بأن مائة عام من التضحيات والحرمان والكفاح البطولى لم تثمر شيئاً فى نهاية الأمر، وجعل من حفل توقيع الاتفاق، حفلا لتوقيع صك الاستسلام فى «فرساى» الفلسطينية.

لم يعد الفلسطينيون يملكون الكثير كى يقدموه، هكذا يقول «إدوارد سعيد»، ولايزال هناك ضحايا ولايزال هناك جلادين، ومن اللازم «وضع تشاؤم العقل قبل تفاؤل الإرادة»، وعلينا أن نسمو فوق «الذل الانبطاحى» الذى جرى التفاوض على اتفاق أوسلو، من حيث الواقع، فى أجوائه.

*** د. أحمد صدقى الدجانى : إتفــاق مملى، فرضته دولة كبرى و«مسودة خائنة» يستهدف الوطن العربى بأكمله.**

يسرح الدكتور الدجانى فحوى الاتفاق باعتباره «مسودة خائنة» استهدفت قلب الوطن العربى بأكمله، وليس فقط فلسطين، وهو يعكس أطماع غزوة صهيونية لا تتورع عن أن تصارحنا علناً أنها تريد الأرض والتوسع والعنصرية، ويدين المبالغة فى التظاهر بأن الاتفاق

حقق مكاسب مرموقة للشعب الفلسطينى : «إنها كأس السم، فلا داعى للهتاف» !

القيمة الإيجابية لهذه الاتفاقية إن وجدت، من وجهة نظر د. «الدجانى»، هو التسليم الإسرائيلى - على مضض - بحقيقة الشعب الفلسطينى، لكن العامل الرئيسى فى تحقيق هذا «التغير» المهم فى الموقف الإسرائيلى، يعود إلى الشعب الفلسطينى نفسه، ونضاله المتصل الذى توجته انتفاضة الأعوام الستة.

إن نصوص الاتفاقية، توصى لمن يقرأها بتعمق، أنها من نوع النصوص التى تملى إملاء على من يكتبونها، ففى مقابل تنازلات عديدة، بالغة الخطورة، تبدت فى رسائل الاعتراف المتبادلة بين «عرفات» و«بيريز» ، قدمها الطرف الفلسطينى، لم تقدم إسرائيل على أية خطوة تؤكد عزمها على الاعتراف بحقوق شعب فلسطين وحقوق جميع الشعوب العربية فى العيش بسلام وأمن، ولم تعلن عن أدنى عزم للتخلص من أسلحتها غير التقليدية، ولازالت تعتنق نفس الأفكار الصهيونية التى تمس العرب وتحض على التوسع وتعبر عن توجهات عنصرية.

وكما «يرى د. الدجانى» ، فإنه حتى لو طبقنا مقاييس أمريكية لحل الصراع، مثل المقياس الذى طرحه تقرير **«توماس ماتير»** **ومجموعته المعنون بـ«تحقيق السلام : توصيات لسياسة الولايات المتحدة العربية - الإسرائيلية»** (مطلع عام ١٩٩٣)، فسنجد الموقف الأمريكى منحازاً للطرف الإسرائيلى على حساب الطرف العربى انحيازاً كاملا، فهذه التوصيات تتضمن ثلاثة محاور أساسية للحل : **أولها** : منع استشراء سرطان المستوطنات فى الأرض المحتلة، **وثانيها** : الحفاظ على حقوق الإنسان العربى (الفلسطينى والسورى واللبنانى) فى الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والشريط الجنوبى اللبنانى،

وثالثها : الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة فقط. وبالرغم من تجاهل هذه التوصيات لقضايا ذات أهمية قصوى كقضية القدس، وعودة النازحين، واللاجئين، وحقوق عرب ١٩٤٨ الذين فرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية، فإن الطرف الأمريكى غض النظر عن انتهاكها، ومارس حالة «غطرسة القوة»، التى أصبحت الولايات المتحدة أسيرة لها، فى مواجهة مشروعية المطالب الفلسطينية، وموضوعيتها، ومن هنا، نستطيع أن نقرر، يقول الدكتور «الدجاني»، فى ضوء ما سبق «أن الشعب العربى الفلسطينى لن يقبل بـ«اتفاق الاعتراف المتبادل»، وهذا شأن شعوب أمتنا جمعاء، وسيقاوم مع أشقائه جميع النصوص المملاة فيه عملياً، بمتابعة النضال لتحرير فلسطين»(*).

*** د. على الجرباوى : لكى لا نبيع ولا نشترى بالأوهام.**

لا يحمل الاتفاق، من وجهة نظر «د. على الجرباوى»، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيريزيت، للفلسطينيين نهاية مشرقة لصراع تحملوه قرناً من الزمان، وهو – إلى ذلك – يشى بمخاطر تحقيق هيمنـــة اقتصاديــــة للطرف الإسرائيلى، فمن مراجعة نص الاتفاق الفلسطينى – الإسرائيلى، يتضح أن الهدف الإسرائيلى، يتمثل – من الناحية الاقتصادية – في تحويل الكيان الفلسطينى المقبل، ليس فقط إلى مستعمرة اقتصادية إسرائيلية، بل واستخدامه ممر عبور إسرائيلياً للوصول إلى الأسواق العربية، مما يؤدى – فى الواقع – إلى تطوير إسرائيل، لتصبح «سنغافورة الشرق الأوسط»، أما الكيان الفلسطينى المقبل، فسيشكل فى الرؤية الإسرائيلية «الوكيل»، ومع كل استفادة

(*) اعتمدنا فى هذا العرض على إشارة لندوة للدكتور الدجانى بجريدة الوطن العربى (١٩٩٣/١٠/٤) وعلى مقالتين له، الأولى بجريدة الحياة الدولية (١٩٩٣/١٠/٢٨)، والثانية بالأهرام القاهرية (١٩٩٤/٢/٢٠).

يحققها الوكيل يذهب الربح الحقيقى إلى إسرائيل.

إن المفارقة التى يلمسها «الدكتور الجرباوى»، هو رؤيته لفلسطينين وعرب، يتسارعون هذه الأيام لعقد شراكات مع الأعداء «الذين أصبحوابسرعة وبقدرة قادر أصدقاء»، وهناك خطر حقيقى هو تحول الكيان الفلسطينى إلى مستعمرة اقتصادية إسرائيلية فريسة لشعارات «النظام الاقتصادى» الجديد» و«الانفتاح» و«التعاون» و«اقتصاد السوق»، إن هذه الشعارات تغطى تحت مظاهرها الإيجابية كوامن اختراق وتبعية شديدة السلبية.

لكن كيان فلسطينى بهذا الشكل، وفى حدوده الهزيلة تهلك حتى، تعرض لهزة شديدة، فقد أتت مذبحة الخليل لتبدد الكثير من «الأوهام الوردية» التى نثرت على الشعب الفلسطينى منذ بدء العملية التفاوضية. وأعادت طرح شكوكه فى جدارة وأحقية قيادته، وأعادت طرح تساؤلات موضوعية وجدية، حول المدى الذى تستطيع خلاله قيادة أن تتجاهل نبض شارعها وتبقى بذات الوقت تحتفظ لنفسها الحق بتمثيله؟!

إن إسرائيل تسعى - عبر اتفاق أوسلو - إلى تفتيت القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً، بشكل يسمح لها بالسيطرة على أكبر كمية من الأرض الفلسطينية المحتلة فى عام ١٩٦٧، مع التخلص، بذات الوقت، من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، للحفاظ على أعلى نسبة ممكنة من«نقاء العرق» للدولة اليهودية، وبصيغة أخرى، فقد أرادت إسرائيل من العملية السلمية أن تجعل احتلالها الأرض الفلسطينية، واغتصابها الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى واقعاً شرعياً، لتبدأ من ذلك المنطق عملية «المساومة بين شركاء» مع القيادة الفلسطينية، لتقسيم السلطات والصلاحيات.

لكن مذبحة الخليل، كما يشير «د. الجرباوى»، أدت إلى انهيار مصداقية العملية السلمية برمتها، وانهيار مصداقية القيادة الفلسطينية، فلسطينياً.

لقد كانت مذبحة الخليل، بالنسبة لعامة الفلسطينيين «الشعرة» التى قصمت ظهر عملية التسوية «السلمية» المترنحة أصلا، لأن واقع الحال أنه قد تمت خسـارة عملية المفاوضات منذ قبيل انعقاد «مؤتمر مدريد»، حينما قبل الفلسطينيون بما قبلوا به من اشتراطات إسرائيلية – أمريكية.

* يحي يخلف : تسوية جزئية لا تحل القضايا الجوهرية

لا يعتبر القاص الفلسطينى المعروف «يحى يخلف»(*)، رئيس اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين السابق، الإتفاق، أكثر من تسوية جزئية، إسرائيل هى المستفيدة منها، فقد حصلت على الصلح والاعتراف، وفتح الباب أمامها سياسياًواقتصادياً لتكون دولة شرق أوسطية، من دون أن تلتزم حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.

وعلى الرغم من فداحة التنازلات التى قدمها الطرف الفلسطينى للطرف الإسرائيلى، فالاتفاق لا يقدم أية ضمانات لبروز كيان فلسطينى مستقل، ولا يضمن حل القضايا الجوهرية فى الصراع، كالقدس، وحق العودة، والمستوطنات، والأمن، وموضوع اللاجئين، الذى أصبح – بالطريقة التى تناولها الاتفاق – غير قابل للحل، مع أنه موضوع أساسى لأنه يتعلق بمستقبل الغالبية العظمى لأبناء الشعب الفلسطينى المسحوقين بين سندان الضياع ومطرقة التوطين.

إن أخطر ما فى خيار «غزة – أريحا»، كما يرى «يحى

(*) جريدة الحياة، ١٩٩٣/٩/١٢

يخلف»، هو كونه مرحلة اختبار، مطلوب فيها من المنظمة أن تبرهن على أنها تغيرت مع برنامجها وأهدافها ووسائلها، وأى تغيير أو خروج على الاتفاق من شأنه أن يجعل إسرائيل تعيد احتلالها للمنطقتين، فغزة وأريحا لن تكونا بأى حال من الأحوال «الفكهانى» أو «فتح لاند»، حيث كانت غابة البنادق والزمن الذهبى للكفاح المسلح.

لقد هز الاتفاق - كما يقول يحى يخلف - أسس الصراع العربى الإسرائيلى، ولم يعد أحد يعرف ما هو الثابت وما هو المتغير(!)، ومع ذلك، فلاتزال جبهة الكلمة والثقافة قائمة، بيد أن التحديات أمام المثقف الفلسطينى قد تضاعفت، لأن المثقف الوطنى - فى المرحلة القادمة - محتم عليه الاصطدام - بلا هوادة - مع الصهيونية ومشروعها العنصرى، ورافضاً الصلح والتطبيع والاستسلام.

*** محمود الخطيب : إنهاء دور المنظمة ووقف الانتفاضة**

أما الكاتب الفلسطينى، المقيم فى كندا، «محمود الخطيب»، فيرى(*) أن القضية الفلسطينية، تمر - بهذا الاتفاق - فى منعطف حاسم لم تواجه له مثيلا فى تاريخها المعاصر. يضاعف من خطورته اتساع شقة النزاع بين الفلسطينيين أنفسهم إلى درجة تنذر بمضاعفات قد تؤدى إلى صراع دموى لا نهاية له.

ويرصد الكاتب أبرز المخاطر التى تنطوى عليها صيغة «غزة - أريحا أولا» فى التالى :

أولا : يرسى الاتفاق، بعد إبرامه نهاية الدور السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا تستكمل إسرائيل والولايات المتحدة دائرة الإجهاز على المنظمة، بعدما أنجزتا النصف الأول بضرب دورها العسكرى فى العام ١٩٨٢. وليس الانهيار المطرد فى المؤسسات

(*) جريدة الحياة، ١٩٩٣/٩/١٦

الفلسطينية وتفكيك البنية التحتية إلا مؤشراً إلى ذلك.

ثانياً : الاتفاق «كل قائم بذاته» منقطع الصلة عن أى اتفاقات محتملة بشأن الضفة الغربية. وهو فى هذا المفهوم، يتيح لإسرائيل، إذا رغبت، حرية التوقف عنده نهائياً، أو ابتزاز الجانب الفلسطينى بالشروط التى تخدم مصالحها فى الضفة فى أى مفاوضات لاحقة.

ثالثاً : لا يأتى الاتفاق على اقرار الجانب الإسرائيلى بالانسحاب من مناطق محتلة، بل يوحى بإخلائها لطرف آخر يديرها بالوكالة عنه لفترة تجريبية، يقرر الجانب الإسرائيلى، فى أعقابها، تركها على حالها أو انتزاعها مجدداً. وتبعاً لذلك غابت عن النص الولاية الجغرافية والسيادة.

رابعاً : تستدعى الفترة التجريبية اختبار حسن نية» الطرف الفلسطينى وكفاءته فى إدارة هذه المناطق. وحسن النية، من المنظور الإسرائيلى، هو الغاء الانتفاضة فى أريحا والقطاع، وإيقافها على الأقل فى باقى مناطق الضفة طوال مراحل المفاوضات. و«الإدارة» لا تتناول المؤسسات المدنية التى يدير معظمها فلسطينيون أصلا، وإنما المؤسسات الأمنية (الشرطة والمباحث، إلخ) التى سيتولى أمرها فلسطينيون يتم تأهيلهم من الداخل، أو - كما ذكر - من بين عناصر جيش التحرير الفلسطينى. وهنا، يحق للفصائل الرافضة أن تستشعر خطراً حقيقياً. إذ بدأ العسكريون الإسرائيليون يتحدثون علناً فى أجهزة الإعلام عن تعاون استخباراتى مستقبلى بين الجانبين وعن تسيير دوريات مشتركة لحفظ الأمن. وبدأ الفلسطينيون من جانبهم أيضاً يتحدثون فى الاتجاه نفسه تقريباً. ففى مقابلة مع شبكة سى. إن. إن. الأمريكية، تطرق رئيس الوفود الفلسطينية المفاوضة، «فيصل الحسينى»، إلى هذا الموضوع، قائلا : **«إذا أمّنت إسرائيل حمايتنا، فإننا سنؤمن حماية قواتها من أى هجمات**

تشن ضدها. وهذا كلام واضح الدلالة، ولا يختلف على تفسيره إثنان.

*** عبد القادر ياسين** ثاني نصر كبير تحققه الصهيونية

أما الكاتب الفلسطينى «عبدالقادر ياسين»*، وهو صاحب إسهامات ملموسة فى النضال الوطنى الفلسطينى وضد الاحتلال الصهيونى، بالموقف والكلمة، فيقول .

ما الذى يعنيه «اتفاق أوسلو – واشنطن» ؟!

«أكد شيمون بيريز بأن هذا الاتفاق هو ثانى نصر كبير تحققه الصهيونية، بعد نجاحها فى إقامة «إسرائيل». وهذا الرمز الصهيونى محق فى توصيفه. فدولياً أسقط عرفات القضية التى يرفعها الشعب الفلسطينى أمام المحافل الدولية، منذ عام ١٩٤٨. وعربياً حرم القضية الفلسطينية من عمقها العربى. فيما وضع – فلسطينياً – الفلسطينيين فى مواجهة بعضهم بعضا، على أساس جغرافى. فشعب فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، هم عند متنفذى منظمة التحرير «عرب إسرائيل»، أى أن المتنفذين تنازلوا عنهم للمحتل الإسرائيلي بعد أن أخرجوهم من برنامج منظمة التحرير. ومن هاجر من هذه الأراضى حرم من العودة إليها، وافتعل تناقض حاد بينه وبين شعب غزة وأريحا.. وهلم جرا.

(*) من كتبه المنشورة :

«كفاح الشعب الفلسطينى قبل ١٩٤٨ (بيروت، ١٩٧٥)، «الحركة الوطنية الفلسطينية ٤٨–١٩٧٠» (بيروت – ١٩٧٥)، «شبهات حول الثورة الفلسطينية» (القاهرة – ١٩٧٧)، «حرب شيوعى ظهره للحائط» (بيروت – ١٩٧٨)، «تجربة الجبهة الوطنية فى قطاع غزة» (بيروت – ١٩٨٠)، وآخرها «خيار الحرب ضد إسرائيل» (دمشق – ١٩٤٤).

إذا كانت هذه هي الخسائر الرئيسية في المجالات الثلاثة، الدولية والعربية والفلسطينية، فإن ما سيترتب على هذا الاتفاق أمر وأدهى. وفي مقدمة ذلك النظام الشرق أوسطي، الذي يعتبر اتفاق أوسلو - واشنطن حجر الأساس له».

(٩) شرطان لإحلال السلام

تبسيط مخل :

يقرر البعض، فى معرض التبسيط المخل للأمور، أن موقفنا ضد إسرائيل، كان فى جوهره صراعاً من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية المشروعة، وما دام الفلسطينيون، الذين هم أصحاب الحق الأصليون، قد ارتضوا ما ارتضوه من حلول لقضيتهم، فقد وجب إذن وضع حد للصراع، والقبول بإسرائيل كعضو فى المنظومة الشرق أوسطية، والتهيؤ للتعايش معها والإستفادة من وجودها، ومواءمة النفس لاستقبال حصاد «عملية السلام»، القادمة.. ونتائجها.

إعادة الاعتبار لنهج السادات :

كذلك، فإن القائلين بهذا الاستنتاج، يربطون بينه وبين استنتاج خطر آخر، لا يقل ضرراً، وهو الاستنتاج الذى يفضى إلى تبرئة ساحة السادات السياسية، وإعادة الاعتبار إلى منهجه فى التسوية، باعتبار أن الفلسطينيين، فى نهاية المطاف، قد ساروا على الدرب ذاته، وقطعوا نفس المسار، وهو ما يشهد للسادات، فى نظر هؤلاء، بارتفاع قامته، وبعد نظره، وعبقرية رؤاه.

وهذه المقولة الأخيرة، لها جانب من الصحة، وهو الجانب الخاص بتكرار الفلسطينيون لنفس نهج السادات - الذى رفضوه سلفاً - وأدانوه مراراً وتكراراً فى الممارسة السياسية، على امتداد سنوات طويلة، باعتباره نهجاً للصلح المنفرد مع إسرائيل، وطريقاً لـ «الحل» حلا أحادياً مباشراً بينه وبينهم، برعاية السيد الأمريكى وحضانة الغرب الرأسمالى، اللذان باشرا العملية، واستخدما نفوذهما فى إتمام كلتى الصفقتين.

وإذا كان هذا الأمر صحيحاً، وهو بالفعل كذلك، فهذا لا يعنى بالضرورة أن الوضع يقتضى اعترافاً بعبقرية خاصة للسادات، أو ببعد مميز لنظره، إنما المسألة على العكس من ذلك تماماً.. فلولا الشرخ الذى أحدثه السادات - باسم مصر - فى جدار الرفض العربى، والهدد الذى قام به فى جدار الحصار حول إسرائيل، مستنداً إلى القوة المادية والأدبية لمصر، لما جرؤ أى طرف عربى آخر، وفى المقدمة من ذلك فلسطينيو التطبيع أنفسهم، على تجاوز الخط الأحمر فى الصراع مع العدو الصهيونى.

فالحق أن السادات، بادر بتدشين الموجة الجديدة من التداعى والتهافت العربيين، بحجة مستهلكة مفادها أنه «ليس فى الإمكان أبدع مما كان»، ولولا خطوته فى «كامب ديفيد»، التى افتتحت مسار التسويات الإنفرادية بين إسرائيل من جهة، وكل طرف عربى - على حدة - من جهة أخرى، لما كان لاتفاق غزة - أريحا أن يتم، مهما كانت المبررات أو الذرائع.

الاتفاق الجديد.. هزيمة جديدة :

وفى كل الأحوال؛ فالذى يجب أن يكون واضحاً، أن قبول بعض الفلسطينيين لاتفاق غزة - أريحا، والذى يعنى انتصاراً للخط الساداتى، لا يمثل قيمة إيجابية يعتد بها، أو ميزة يتباهى بإتباعها، بقدر ما يشكل هزيمة لأمانى شعبنا، وانكساراً لخط التحدى والمقاومة، ونكراناً للتضحيات الهائلة التى قدمتها بلادنا على امتداد أحقاب نضالها الطويل من أجل الاستقلال والحرية، وهو أمر - فى نهاية المطاف - لا يشرف كثيراً لا القائمين على تحقيقه، ولا أولئك الذين يتخذونه مبرراً لتبرئة النهج الساداتى، والترويج لانهزاميته وانهزاميتهم، **وتأتى خطورته - فى الواقع - من كون أن طرفاً**

فلسطينياً قد أعطى، على بياض، موافقته على «شرعية» خلق الدولة الصهيونية على التراب الوطنى الفلسطينى، ومهر بتوقيعه صك التنازل التاريخى عما لا يملك التنازل عنه، لمصلحة من لا يستحق التنازل له.

* * *

وارتباطاً بهذا المدخل؛ نعود مرة أخرى إلى مقولة أن الصراع العربى – الإسرائيلى قد انتهى بانتهاء المشكل الفلسطينى، على نحو ما يزعم البعض؛ مما يستدعى مزيداً من التوضيح، بعد أن التبس الحق بالباطل، وارتدت الأكذوبة المنمقة ثوب الحقيقة الناصع البياض.

أسس المشروع الصهيونى :

فالأمر الذى لاشك فيه، أن أصل وجوهر ولب الصراع العربى – الإسرائيلى، تمثل على مدى العقود الخمس الأخيرة، على الأقل، فى قضية الاستعمار الاستيطانى الصهيونى للوطن العربى الفلسطينى، ولذلك احتلت القضية الفلسطينية موقعاً مركزياً على جدول أولويات النضال العربى، عن استحقاق وجدارة، لكن الأمر لم تكن هذه حدوده فقط، فالواقع أنه كان أكبر من ذلك بكثير، **فالصراع لم يكن فى يوم من الأيام، ولن يكون أبداً، مقيداً بالمساحة الجغرافية لفلسطين التاريخية كما نعرفها، ولم يكن المستهدف – تاريخياً – من إنشاء دولة إسرائيل مجرد احتلال بقعة من الأرض العربية، أياً كان حجمها؛ فالمشروع الاستعمارى المتجسد فى الدولة الصهيونية، استهدف من قيامه، أساساً، بناء قاعدة متقدمة لحماية المصالح الإمبريالية الاستراتيجية على تخوم النفط.. بزرع قاعدة متطورة له فى بلادنا، تعمل على كبح محاولات شعوب المنطقة وأساساً مصر، ومساعيها من أجل تحقيق الحرية والتقدم.**

بديهيات لا غنى عنها :

وهذا الكلام ليس مجرد ترديد لأقاويل «مستهلكة»، ولا هو تكرار لـ «أكلشيهات» عفي عليها الزمن، كما يجب البعض أن يسخر، لكنه تثبيت لـ «بديهيات» أولية وجوهرية، لا قيامة للوطن بدونها، ولا نهضة له بدون وضوح مفاهيمها، وليس من المنتظر أن ننتصر فى معارك البناء والتقدم والرفاهية، إلا بالانتصار فى معركة التحرير، القائمة على ركائز محددة، أولها التحديد القاطع لعناصر الأمن القومى المصرى والعربى، والتمييز الصارم بين معسكر الأعداء والأصدقا، وتحديد من هم الذين يمثلون خطراً حقيقياً، وموضوعياً، على المصالح الوطنية العليا، وتعى إسرائيل هذا الأمر وعياً كبيراً، ولذلك نراها تطارد فلول النازية الهتلرية الباقين على قيد الحياة، وبعضهم فى أرذل العمر، وترفض أن تتصالح أو تتهاون فى التعامل معها.. فلماذا يطلب منا نحن فقط التفريط فى أسس وجودنا، تحت مبررات شتى، ومزاعم متعددة؟!، ولماذا نضحى بمصالحنا الاستراتيچية على مذابح «السلام» الموعود، مع إدراكنا الفعلى، أن توقيع صكوك الاعتراف بالعدو الإسرائيلى، وتقديم فروض الولاء والطاعة للولايات المتحدة الأمريكية، والتراجع التكتيكى، ثم التقهقر الاستراتيچى، أمام المطالب الصهيونية، بحجة «بناء السلام»، وتحت زعم «تجنيب المنطقة ويلات الحروب»، كل هذا لن يفضى فى النهاية إلا إلى مزيد من الخسائر والكوارث المدمرة لنا ولأوطاننا، وهى ستقود فى النهاية إلى انفجار أتون الحروب بصورة أكثر حدة وأشد ضراوة وعنفاً.

هل تتخلى إسرائيل عن صهيونيتها ؟! :

إن الشرطين الجوهريين - لاستتباب سلام حقيقى وعادل فى

المنطقة، من وجهة نظرنا، هما أولا : **نزع فتيل القنبلة الصهيونية من مكمنها، أو هو بصورة أخرى إعلان تخلى إسرائيل عن صهيونيتها ومشروعها التوسعى الاستيطانى التاريخى تخلياً تاماً**، وهو أمر غير ممكن قبوله - إسرائيلياً - ولا هو وارد، حتى فى الأحلام؛ فهذا لو تم، فرضاً، معناه تخلى إسرائيل عن جوهر وجودها ذاته، أى التخلى الطوعى للإسرائيليين عن أيديولوچيتهم التى تجمع شتاتهم وتربط بينهم.

وتدمير الترسانة الحربية أيضاً :

وهما **ثانياً : تفكيك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتخلى الطوعى للإسرائيليين عن ذراعهم العسكرية الطويلة، ومعناه أيضاً التهديم الإرادى للترسانة النووية والصاروخية الصهيونية، والتدمير العلنى لما فى حوزة إسرائيل من أسلحة كيماوية وجرثومية**.. وهو أمر أيضاً غير وارد بدون ظروف أخرى وقدرات أخرى، تجبر الدولة الصهيونية على ذلك.

* * *

وطالما لم يتم تحقيق أياً من هذين الأمرين، فإن المشروع الصهيونى، بعدوانيته ومخاطره، سيظل قائماً، والأطماع الصهيونية فى أرضنا وثرواتنا وأسواقنا ستبقى كامنة تترقب الظروف المواتية للوثوب، وسيصبح العرب اللاهون - حين يصبحون - مفاجئين (كالعادة دائماً)، بأسنان الذئب الصهيونى تنهش جانباً جديداً من جسدهم الحى، المتداعى، المثخن بالجراح.

* * *

«إذا أردت السلام فاستعد للحرب»، مقولة «يوليوس قيصر» الشهيرة تثبت صحتها كل يوم، ولا يصح أن نغفل عن دروس التاريخ القاسية - كدأبنا دائماً - حتى لا يكون مصيرنا كمصير «الهنود الحمر»، الذين كان جل جرمهم، أنهم واجهوا الذئب الأمريكى المدجج، بأخلاقيات الفرسان وأسلحة القرون الوسطى.. فبادوا وانتصرا.

ثانياً : الملامح الاقتصادية للاتفاق

لقد جاء اتفاق « غزة – أريحا أولا » كنتيجة لتفاعل مجموعة من الظروف والضغوط الدولية والإقليمية و العربية ، لعب فيها العنصر الاقتصادي دوراً محورياً وهاماً للغاية مما دفع البعض بالفعل إلي اعتباره اتفاقا اقتصاديا تحت غطاء سياسي (١) فمنذ الإعلان عن الإتفاق، طغت أخبار الجانب الاقتصادي منه علي الجانب السياسي والأمني بشكل ملحوظ ، وتدفق سيل من الأنباء حول المشاريع الإقتصادية والتجارية المتوقع إقامتها والمكاسب والثمار التي ستجني من ورائها ، سواء علي المستوي الفلسطيني – الإسرائيلي أو المستوي الإقليمي الأوسع ، وجري الحديث عن «شرق أوسط جديد » يسوده التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري الواسع الذي سيعود بالفائدة علي جميع الأطراف ويدفع بعجلة التنمية والرخاء في المنطقة بأكملها إلي الأمام، حتي يكاد يتصور المرء أن هذا الإتفاق لم يكن سوي صفقة تجارية ضخمة كان ينتظرها الكثيرون ويعدون لها العدة منذ زمن بعيد.

مصلحة الرأسمالية العالمية :

وبالفعل كان المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط الحيوية محل دراسة دؤوبة علي مدار الـ ١٠ – ١٥ سنة الماضية من قبل مؤسسات أكاديمية ومالية إسرائيلية وأمريكية وأوروبية ، انضمت لها فيما بعد بعض المؤسسات البحثية العربية ، وعلي رأسها « مؤسسة آرماند هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط » التي قامت بالتعاون مع « جامعة تل أبيت » بدراسات مبكرة جدا في هذا المجال، و« جامعة هارڤارد » و« معهد ماسيتشوستس للتكنولوچيا » الأمريكي

و«مجلس دراسات الشرق الأوسط » التابع «لجامعة أكسفورد» البريطانية و« مؤسسة فريدريش ايبرت » الألمانية و« المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط » في مصر و« البنك الدولي » و« المجموعة الاوروبية » وغيرهم .

وقد شارك من خلال هذه المؤسسات مجموعة منتقاه من الأكاديميين والباحثين والإقتصاديين الإسرائيليين والعرب والغربيين في بحث آفاق التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في ظل السلام ، وإعداد الدراسات والخطط حول خريطة المنطقة المستقبلية وحول مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلاقاتها بكل من إسرائيل والأردن واحتمالات قيام سوق مشتركة أو «سوق شرق أوسطية » والمشاريع الإقتصادية المشتركة المحتمل إقامتها في هذا الإطار ، والتمويل اللازم لذلك ومصادره .

ومن خلال استقراء توصيات ونتائج هذه الدراسات نجد أنها لا تختلف كثيرا في جوهرها عن مشاريع التنمية الإقتصادية لبلاد الشرق الأوسط التي طرحت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتي كانت تهدف للحفاظ علي المنطقة تحت جناح الغرب [٢] . فأغلبها يدعو إلي تبني سياسات تحقق المصالح الحيوية للرأسمالية الغربية والاحتكارات الدولية وترسخ من أشكال التبعية والهيمنة المباشرة وغير المباشرة علي دول هذه المنطقة الهامة بمواردها وموقعها ، وتدعو إلي إقامة اقتصادات يسيطر عليها القطاع الخاص وآليات السوق وتحرير التجارة وحركة رأس المال والعمل وخلق المناخ الإستثماري الملائم لصالح المستثمرين الأجانب ، وليس غريبا أن يصبح البنك الدولي ، راعي عملية الخصخصة والتكيف الهيكلي في دول العالم الثالث ، (بالتعاون مع صندوق النقد الدولى) ، الجهة المسئولة عن

وضع خطط التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الحكم الذاتي، وعـــن الإشراف علي الموارد الماليـة التي ستخصص لذلك بالإضافـة لوضـــع التصورات حـول الترتيبـات الاقتصاديـة القادمة في الشرق الأوسط في ظل السلام .

مصلحة اسرائيل :

أما أشكال التعاون الإقليمي المقترحة فتصب جميعها في دعم الوضـع الاقتصـادي والإقليمـي لإسرائيـل ، الشريـك الأصغـــر للرأسماليـــة والقـــاعدة الأماميـة للإمبرياليـة في المشـرق العـــربي وبشكل يلبي المعادلة الاسرائيلية التي تقضي بالتزاوج ما بين التفوق العلمي و التكنولوجي الإسرائيلي والأيدي العاملة العربية الرخيصة وفائض رأس المال العربي (الخليجي بالذات) ، وهي معادلة ليست وليـدة اليـوم أو البارحـة ، بـل تعود جـذورها إلي « ثيودر هرتزل »، مؤسس الحركة الصهيونية ، الذي كان يحلم بإقامة « يوتوبيا » أو جنة علي الأرض تجمع ما بين « القوة العقلية» (اليهودية) والموارد الطبيعية (العربية) . ونجد نفس الفكرة يرددها قادة وزعماء إسرائيل من بعده مثل « بن جوريون » و« يجال آلون » ثم « شيمون بيريز » الذى طرح خلال الستينات تصوراً للتعاون الإقليمى مماثل للمطروح حاليا.

وقد أصبحت مسألة التعاون الإقليمي هامة جدا الآن بالنسبة لإسرائيل نظرا لتفاقم المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي وهي مشاكل لازمت الإقتصاد الإسرائيلي منذ نشأته نتيجة التناقض الحاد ما بين أهداف وطموحات إسرائيل العسكرية والمدنية الضخمة من جهة ، وإمكانياتها وقدراتها الذاتية المحدودة من جهة

أخري . فباعتبارها كيان استيطاني إحلالي يحمي المصالح الإمبريالية في المنطقة ويعمل علي ضمان وجوده في ظل محيط يلفظه وينبذه ، وعلي إستمرار الهجرة والاستيطان اليهوديين في الأراضي العربية المغتصبة ، كان من الضروري لإسرائيل امتلاك قوة عسكرية ضخمة قادرة علي الردع وحسم أي معركة مع العرب ، وفي ذات الوقت تحقيق تنمية إقتصادية سريعة تضمن للمهاجرين والمستوطنين مستوي معيشياً مرتفعاً ومماثل للموجود في الغرب . من ناحية أخري لم يمتلك الاقتصاد الإسرائيلي الإمكانيات الذاتية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة نظراً لافتقاره للموارد البشرية والطبيعية الهامة مثل المياه والطاقة والأرض الزراعية وضيق السوق المحلي وعزلته عن محيطه الإقليمي ومجاله الحيوي ، ومن ثم اعتماد تجارته علي الأسواق البعيدة ، وانعدام الجدوي الإقتصادية لكثير من المشروعات الإنتاجية بفعل ضيق قاعدة استيعاب ناتج هذه المشروعات عند حجمها الأمثل[٣] وارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي نتيجة ارتفاع نسبة المحتوي الاستيرادي في الإنتاج .

ونتيجة لهذا التناقض ما بين الأهداف والإمكانيات عاني الاقتصاد الإسرائيلي من مشاكل وأزمات هيكلية مزمنة، من أهمها معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت خلال الأزمة الاقتصادية الحادة في الثمانينات إلي ٥٠٠٪ عام ١٩٨٤ . وقد تراوحت معدلات التضخم خلال السبع سنوات الماضية ما بين ١٦و٢١٪ بفضل سياسات تقييد التضخم التي طبقت منذ عام ١٩٨٥ [٤]، ولكنها لا تزال معدلات عالية ، وقد ارتفعت من ٤ر٩٪ عام ١٩٩٢ إلي ١٦٪ عام ١٩٩٣[٥] . ويعد من أهم أسباب التضخم العجز الضخم في الموازنة

العامة للدولة والذي وصـــل الي ٦,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عـــام ١٩٩٢ (٦) .

كذلك ارتفعت معدلات البطالة من ٦ر١٠ ٪ عام ١٩٩١ إلي ١١ ٪ عام ١٩٩٢ ، ووصل حجم العاطلين عن العمل في بداية عام ١٩٩٣ ٠٠٠ر١٥٠ شخص (٧) بعد ان زادت القوي العاملة بنسبة ١٥ ٪ نيجـــة تـدفق ٤٠٠ ألـــف مـــن اليهـود السوفييت منذ عام ١٩٨٩(٨) . وتعد مسألة البطالة مسألة حساسة جداً في إسرائيل نظرا لتأثيرها علي معدلات الهجرة والنزوح . وقد كانت البطالة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلي انخفاض حاد فـي الهجـــرة اليهوديـة القادمة من دول الكـومنـــولث (الاتحـاد السوفيتي سابقا) حيث انخفض حجم القادمين إلي إسرائيل خلال الربع الاول من عام ١٩٩٢ إلي نصف العدد الذي هاجر إليها خلال نفس الفترة من عام ١٩٩١(٩) كما فشلت المحاولات الرامية لإحلال العمالة الإسرائيلية العاطلة محل العمالة الفلسطينية القـــادمة من الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد إغلاق هذه الأراضي في أواخر مارس ١٩٩٣ ، حيث أحجم غالبية المهاجرون الجدد من ذوي المؤهلات العالية عن الالتحاق بهذه الأعمال ذات الأجور الضعيفة وظروف العمل الصعبة(١٠) . وللحفاظ علي ميستوي البطالة عند حد ١٠ ٪ تحتاج اسرائيل إلي خلق ... ر ٥٥٠ فرصة عمل جديدة خلال الأعوام القليلة القادمة ويحتاج ذلك بشكل خاص التوسع في الصناعات التصديرية(١١) حيث يعتبر التصدير المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الإسرائيلي منذ أن تبنت إسرائيل استراتيجية للتنمية تعتمد علي تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات في أواسط الستينات ، وقد شكلت الصـــادرات ٥ر٣١ ٪ من إجمالـــي النـــاتج المحلي

عـام ١٩٩٢ [١٢] . كما تشكل الصناعات المتطورة كثيفة المهارة القادرة علي استيعاب هذه العمالة عالية التأهيل ، النسبة الأكبر من صـادرات إسـرائيل حيث شكلت عـام ١٩٩٢ ٣٢٪ من صادراتـها[١٣] .

كذلك تعاني إسرائيل من عجز دائم و متزايد في الميزان التجاري مما يعكس الحجم الضخم للإنفاق العسكري والاعتماد الكبير علي إستيراد المدخلات الصناعية والتي شكلت وحدها ٧١٪من الواردات السلعية عام ١٩٩١ [١٤] . وقد زاد العجز في الميزان التجاري إلي ٦ر١ مليـار دولار عـام ١٩٩٢ بارتفـاع ٨ر١١٪ عن عام ١٩٩١[١٥] .

أما العجز التجاري في ميزان المدفوعات فيتوقع أن يزيد من ٦,٩مليار دولار عام ١٩٩٢ إلي ٥ر٧٪ مليار دولار بانتهاء عام ١٩٩٣ ، وأن يصل إلي ٨ر٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، كذلك من المتوقع أن يزيد العجز في الحساب الجاري من ٥٠٠ مليون دولار بانتهـاء عـام ١٩٩٣ إلـي ٨٠٠ مليون دولار عـام ١٩٩٤ [١٦] . وتمول إسرائيل رصيد الاستيراد عبر التحويلات من طرف واحد وهي التبرعات والهبات والمعونات سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات الأجنبية . وتعد الحكومة الأمريكيية المصدر الرئيسي لهذه التحويلات حيث وصل حجم المعونات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٩ إلي ١٩٩١ الي ٥٣ مليار دولار[١٧] وتتلقي إسرائيل من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥ معونة سنوية معلنة قدرها ٣ مليار دولار، بالإضافة إلي مساعدات أمريكية استثنائية تلقتها إسرائيل خلال هذه الفترة لدعم برامج التثبيت الاقتصادي ، ولمساعدتها في استيعاب هجرة اليهود السوفيت ولمواجهة

الأضرار التي لحقت بها إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ [١٨].
وبالرغم من أنه من ضمن التعهدات الامريكية الستة لإسرائيل والتي أعلنها الرئيس الأمريكي «كلنتون» في نوفمبر ١٩٩٣ خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي « إسحق رابين » للولايات المتحدة ، التعهد بالإبقاء علي حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل في حدودها الحالية وعدم تخفيضها ، فإن القيمة الحقيقة للمعونة تناقصت بالفعل وستتناقص بسبب التضخم وتآكل قيمة الدولار الأمريكي، ومن المتوقع كذلك أن تتراجع القيمة المطلقة للمعونة خلال العقد القادم بسبب الأزمة الاقتصادية الامريكية [١٩] وضرورة توجيه قدر أكبر من الموارد الأمريكية لدعم الاقتصاد الأمريكي وقدرته التنافسية في ظل تزايد التنافس الدولي بين الكتل الاقتصادية الكبري بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، بالإضافة إلي الالتزامات الأمريكية تجاه أطراف أخري وخاصة دول شرق أوروبا .

أما ديون إسرائيل الخارجية فقد بلغت ٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ [٢٠] وبالرغم من أن إسرائيل تتميز بأعلي نسبة مديونية للفرد في العالم إلا أن هذه المديونية لا تشكل عبئاً حقيقياً نسبياً نظراً لأن ٧٣٪ من هذه الديون للحكومة الأمريكية ولأصدقاء إسرائيل من أعضاء الجماعات اليهودية في العالم وغيرهم من الأفراد و المؤسسات في شكل سندات إسرائيل وبشروط ميسرة [٢١] وقد سبق أن قامت الولايات المتحدة بإعفاء إسرائيل من سداد القروض الامريكية وتحويلها إلي منح لا ترد ، كذلك فإن حصول إسرائيل علي ضمانات القروض من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ و البالغ قدرها ١٠ مليار دولار سيسهل لها عملية الاقتراض الخارجي

وبشروط ميسرة . ومن المتوقع أن تزداد مديونية إسرائيل الخارجية وكذلك العجز في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري خلال السنوات القادمة نظراً لضرورة التوسع الاستثماري والإنتاجي لاستيعاب الهجرة اليهودية وما يستلزم ذلك من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج .

وإذا كانت إسرائيل قد اعتمدت علي المعونات والقروض الميسرة لمواجهة معضلاتها الهيكلية ، فقد اعتمدت أيضا علي إبرام الاتفاقات التجارية الثنائية التي تمنحها معاملة تجارية تفضيلية. فتعد إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تجمع بين اتفاقتين ثنائيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة في آن واحد . وقد وقعت إسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ تم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية علي الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلي السوق بشكل تدريجى ورفعها نهائيا عام ١٩٧٧ [٢٢] وتخفيض الرسوم علي السلع الزراعية بنسبة ٨٠٪[٢٣] ، كما تم رفع الرسوم الجمركية علي واردات إسرائيل من السوق بشكل تدريجي حتي عام ١٩٨٩ مع إعطاء إسرائيل الحق خلال هذه الفترة لإبقاء الرسوم علي بعض هذه السلع لحماية صناعتها المحلية، وبالتالي منح الصناعة الإسرائيلية فترة تكييف طويلة مدتها ١٠–١٥ سنوات [٢٤]. كذلك وقعّت إسرائيل عام ١٩٨٥ اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بتخفيض الجمارك بين البلدين بشكل تدريجي حتي ترفع نهائيا عام ١٩٩٤ ، وتعتبر هذه الإتفاقية الأولي من نوعها التي توقعها الولايات المتحدة مع أي دولة في العالم[٢٥]. وفي ديسمبر عام ١٩٩٢ نجحت

إسـرائيـل في توقيع اتفاقية ثـالثـة مماثلـة للاتفاقيـة مـع المجموعـة الاوروبية، مع دول «الإفتا» [EFTA]* (٢٦) وقد ساعدت هذه الإتفاقيات علي زيادة الصادرات الإسرائيلية ، وخـاصة إلـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، والتي أصبحت تستوعب ٣٠٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية(٢٧) ومع ذلك تواجه السلع الإسرائيلية منافسة قوية في الأسواق الخارجية نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج .

ومن هنا نري أن إسرائيل نجحت في تجاوز مشاكلها الهيكلية وأزماتها المتكررة التي كان من الممكن أن تعصف بأي اقتصاد آخر ، والتوفيق ما بين أهدافها الطموحة وإمكانياتها الذاتية المحدودة بفضل المساعـــدات والدعم الخـــارجي وبفضل الاتفاقات التجارية الثنائية الخاصة، ومع ذلك لازالت هذه المشاكل تثقل علي الاقتصاد الإسرائيلي وعلي مجتمعه الهش ، وأي حديث عن تراجع في المعونات أو المساعدات في فترة تحتاج فيها إسرائيل إلي استيعاب حـــوالي نصف مليون مهـــاجـــر وربمـــا أكثر خلال السنوات القادمة يشكل تهديد حقيقي لإسرائيل حتي في حالة إحلال السلام في المنطقة حيث يظل السلام في المفهوم الإسرائيلي هو "السلام المسلح" الذي تضمن فيه إسرائيل استمرار تفوقها العسكري والتكنولوچي علي الدول العربية ، وخير دليل علي ذلك صفقة الأسلحة والمعدات التكنولوچية المتطورة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة فور التوقيع علي اتفاق إعلان المباديء مع الفلسطينيين . ومن هنا يصبح التعاون الإقليمي وكسر العزلة المضروبة

* تضم دول النمسا وفنلندا وايسلندا ولختشستين والنرويج والسويد وسويسرا .

من حول إسرائيل مسألة حيوية من أجل توفير الشروط اللازمة – من أسواق قريبة ومستلزمات إنتاج أولية وموارد طبيعية وبشرية – لقيام صناعة وانتاجية قادرة علي المنافسة وعلي زيادة الصادرات وتخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة التخصص في المجالات التي تتمتع فيها إسرائيل بمزايا إنتاجية نسبية والقادرة علي المنافسة في الأسواق العالمية وعلي استيعاب عمالتها الماهرة ، وذلك بالإضافة إلي جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ، وتوسيع تجارتها مع العالم في حالة إنهاء المقاطعة العربية والتي كلفت إسرائيل منذ ١٩٤٩ وحتي الآن وفقا للتقديرات الإسرائيلية ٤٧ مليار دولار[(٢٨)] من جراء ما فقدته من تبادل تجاري واستثمارات .

اتفاق ثنائي أم اقليمي ؟

وقد جاء اتفاق «غزة أريحا أولاً» ليجسد، شكلاً وموضوعاً، الجانب الأكبر من هذه الطموحات الإسرائيلية والتوصيات الغربية، فلم يكتف الإتفاق بالعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية وحسب والممثلة في تشكيل لجنة إسرائيلية – فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي ، تركز أعمالها علي التعاون في مجال المياه والكهرباء والطاقة والمـــال والاتصـــالات والتجارة والصناعة والعمالة (الملحق الثالث)، وهى إجراءات من شأنها تقنين وتكريس الهيمنة الإسرائيلية على الإقتصاد الفلسطيني كما سنري لاحقاً ، بل اشتمل أيضا علي بروتوكول للتعاون في برامج التنمية في المنطقة ومشاريع للتطوير الإقليمي تضم عناصر مثل إقامة صندوق للتنمية في الشرق الاوسط ثم بنك شرق أوسطي للتطوير وتعاون أردني – فلسطيني – إسرائيلي لاستغلال البحر الميت ومد قناه من البحر المتوسط إلي البحر الميت ،

وتعاون إقليمي لنقل النفط وموارد الطاقة وربط شبكات الكهرباء ومشاريع إقليمية لتحلية المياه ولتنمية الزراعة والسياحة .... الخ . وهذه البنود " الشرق أوسطية " تعني أن الاتفاق لم يقتصر فقط علي الأطراف الموقعة عليه بل امتدت بنوده لتشمل أطرافاً أخري في المنطقة ، وبرغم أن ذلك يعد مخالفاً للقانون الدولي إلا أن إصرار إسرائيل علي ذلك كان بهدف خلق نموذج تتمسك به إسرائيل في مفاوضتها مع الأطراف العربية الأخري وكذلك خلق الذريعة لبداية الخطوات الأولي نحو التعاون الاقليمي [٢٩] وفتح باب المساعدات والاستثمارات الغربية و«مشروع مارشال» الموعود عند إحلال السلام أمام إسرائيل ، واتاحه الفرصة لها لتكون ضمن نطاق اقتصادي تنموي شرق أوسطي وذلك قبل التوصل إلي تسوية شاملة أو ملزمة لإسرائيل بشأن القضايا الجوهرية في الصراع وعلي رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة والانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة .

ومن الصعب الفصل بين الجانب الثنائي من الإتفاق والجانب الإقليمي فكلاهما يتداخلان ويلتحمان ، ونجد أن كثيراً من المشاريع المطروحة علي المستوي الإسرائيلي – الفلسطيني تصب في نطاق الطموحات الإقليمية الاسرائيلية وتمهد لها ، وتحول «الكيان الفلسطيني» بالفعل إلي رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربي وشريك أصغر لها ، ويقصد منه إضفاء الشرعية علي الواقع الجديد الذي يتم التخطيط والتمهيد ، له سواء علي المستوي الفكري والمعنوي أو المستوي العملي كما سنري الآن .

مستعمرة وممر عبور

فور توقيع اتفاق إعلان المباديء ذهب البعض إلي أنه سيتيح لإسرائيل التحول إلي « سنغافورة الشرق الأوسط » وذهب البعض

الآخر إلي أن الكيان الفلسطيني المرتقب سيكون له «شرف» حمل هذا اللقب . وإذا طرحنا جانبا هذا التنافس علي الألقاب وألقينا نظرة علي واقع العلاقات ما بين الإقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة سيثار لدينا كثير من المخاوف والتساؤلات .

فخلال أكثر من ربع قرن من الإحتلال قامت إسرائيل بإخضاع وتذييل اقتصاد المناطق المحتلة لاقتصادها ، وخلق علاقات غير متكافئة بين اقتصادها واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من خلال التحكم في الموارد الطبيعية ، وعلي رأسها الأرض والمياه والتحكم في رأس المال وفي قرار الاستثمار وفي حركة العمل والتبادل التجاري ومن خلال استنزاف الدخل الذي يتحقق في الأراضي المحتلة بواسطة أنواع عديدة من الضرائب والرسوم . وكسر حلقة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية سيكـــون صعباً جـــداً خاصة وأن الاتفـــاق لا يتيح للسلطـــة الفلسطينية الجديدة امتلاك قرارها الاقتصادي المستقل خلال الفترة الانتقالية ، ولا يتيح لها السيطرة علي كافة الموارد الطبيعية والمائية الفلسطينية والتي ستظل موضع تفاوض حتي الانتهاء من المرحلة الانتقالية ، حيث ينص البند الثاني من المادة السادسة من الإتفاق علي أن االسلطات والصلاحيات التي ستنقل فوراً إلي الفلسطينيين ستكون في مجالات التعليم والثقافة والصحة والشئون الإجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة ، أما أي صلاحيات أخري مثل السيطرة علي الأرض والمياه فهي وفقا للاتفاق ستكون محل تفـــاوض واتفـــاق لاحـــق . كما لا يحق للسلطة الفلسطينية الذاتية السيطرة المطلقة علي مواردها المالية حيث يحق للحكومة الإسرائيليـــة ، وفقـــا لمـــواد الملاحق السرية للاتفاقية (ملحق رقـــم ٣ تحت عنـــوان : التعـــاون الاقتصادي والتجاري والمالي)،

الرقـــابة علي هـــذه الموارد وكيفية تحصيلهـا وسبـل إنفاقـــها ، بـــل تنـــص المـادة (٩) من هذا الملحق علي أن « ميزانية الحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميزانية حكومة إسرائيل المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية » كما يحق للحكومة الإسرائيلية بموجب الملاحق السرية للاتفاقية التحكم في التجارة الخارجية الفلسطينية وفي السياسات المالية والنقدية للحكومة الإنتقالية كما يحق لها إقرار أو عدم إقرار أي مشاريع مشتركة بين السلطة الفلسطينية الانتقالية وأطراف ثالثة .

وإذا كانت الاتفاقية تعمل باتجاه استمرار التحكم الإسرائيلي علي الموارد الفلسطينية والقرار الاقتصادي الفلسطيني فهي تعمل أيضا باتجاه تعميق الارتباط الاقتصادي الفلسطيني – الإسرائيلي وليس فكه، فبعد أن كانت الانتفاضة قد بدأت في العمل نحو «فك الارتباط » متبنية شعارات « اقتصاد الصمود » و« اقتصاد المقاومة » نجد المادة الثانية عشرة من الإتفاق تنص علي تشكيل لجنة إسرائيلية ــ فلسطينية للتعاون الاقتصادي بغرض تطوير وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المطروحة في الملحقين الثالث والرابع. ويضم الملحق الثالث ١١ مجال للتعاون الاقتصادي الثنائي من المياه إلي الطاقة والنقل والصناعة والتجارة ..... الخ ، مما يعني إشراك اسرائيل في القرار الاقتصادي الفلسطيني ، والعمل نحو التحام الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي تماما وتكريس تبعية الأول للأخير [٣٠] .

ومع غياب الاستقلال السياسي والاقتصادي الفلسطيني الفعلى ، وفي ظل ميزان للقوة في غير صالح الجانب الفلسطيني أو العربي ، خاصة وأن منظمة التحرير تخلت بموجب هذا الاتفاق عن أحد أهم

أوراقها التفاوضية وأدوات الضغط علي إسرائيل وهي الإنتفاضة والمقاومة ، فستخضع عملية وضع السياسات الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي وبناء الهياكل والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية ورسم علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل والأردن وغيرها من الدول العربية والأجنبية ، وكذلك حسم القضايا المعلقة الخاصة بالسيادة علي الأرض والمياه والمستوطنات وغيرها ، ستخضع في النهاية للشروط الإسرائيلية ولمصالحها الاقتصاية والأمنية .

ومن هنا يصعب الحديث عن فك تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي المهيمن أو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فلسطينية مستقلة بعيدا عن علاقة « التكامل ـــ السيطرة » (٣١) التي ميزت علاقة الطرفين طوال أكثر من ربع قرن من الاحتلال. بل يقنن الاتفاق هذه العلاقة ويحول الكيان الفلسطيني الي «مستعمرة اقتصادية » لاسرائيل و« المزرعة الخلفية » لها، تجد فيها اسرائيل العمالة الرخيصة لصناعتها وسوقا لسلعها وممر عبور نحو الأسواق العربية (٣٢) .

ومنذ بدأ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة شرعت إسرائيل في تطبيق سلسلة من الإجراءات والسياسات ، بهدف فرض السيطرة والهيمنة الإسرائيلية علي الأراضي المحتلة واستنزاف مواردها وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وتحويله إلي اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي والاتفاق ببنوده الأمنية والاقتصادية يضع أغلب الخيوط في يد إسرائيل ويتيح لها إحكام قبضتها علي الإقتصاد والموارد الفلسطينية ويسمح لها بتحقيق طموحاتها الإقتصادية الاقليمية كما سيتبين لنا فيما يلي .

الأرض :

اتجهت اسرائيل منذ بدأ الاحتلال إلي مصادرة الأراضي الفلسطينينة وانتزاع الملكية وبناء المستوطنات ، وتمكنت خلال ٢٥ عاما من الاحتلال من مصادرة ما نسبته ٦٨٪ من أراضي الضفة الغربية البالغ مساحتها ٥٦٥٠كم^{٢} و ٤٠٪ من أراضي قطاع غزة البالغ مساحتها ٣٢٦٫٧ كم^{٢} وأقامت عليها سلسلة من المستوطنات وشبكة من الطرق والممرات والجسور لخدمة المستوطنات وكذلك السلطات العسكرية (٣٣) ، بحيث تحولت المدن الفلسطينية بالفعل إلي " جزر تعوم في بحر إسرائيلي" (٣٤) وينص الإتفاق ليس فقط علي إبقاء المستوطنات خلال المرحلة الإنتقالية ولكن أيضا علي أن تظل تحت السلطة الإسرائيلية ، وأن تحتفظ السلطات العسكرية الإسرائيلية بحق استخدام الطرق والممرات في مناطق الحكم الذاتي لأغراض الأمن . وهذا يعني أن مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية تضم ١٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية ، و٤ آلاف في قطاع غزة ، ستظل خارج نطاق سلطة المجلس الفلسطيني الانتقالي ، وأن وضع وتطبيق أي سياسات أو خطط اقتصادية متكاملة « للجزر » الفلسطينية المتبقية ستكون مسألة شاقة للغاية ، ستحتاج إلي تنسيق وتفاوض مستمرين مع السلطات الإسرائيلية التي سيكون من السهل عليها فرض شروطها سواء بدعوي الأمن أو حماية مصالح المستوطنين .

المياه :

وإلي جانب مصادره الأراضي عملت إسرائيل علي انتزاع ملكية المياه الفلسطينية وفرض قيود صارمة على استغلال السكان

الفلسطينيين للمياه وحفر الآبار وخاصة لأغراض الري [٣٥] والمياه تشكل قضية خطيرة للغاية ومتشابكة وستكون سبباً في إثارة كثير من الخلافات في المرحلة النهائية للتسوية ، فمنابع المياه تقع معظمها في المرتفعات الواقعة في الضفة الغربية وتتغذي منها المستوطنات الإسرائيلية ، كما تسحب إسرائيل منها الأحواض الجوفية التي يستخدم مياهها سكان القطاع في إسرائيل. والرصيد المائي المتجدد في الضفة يتراوح بين ٦٠٠ــ٨٠٠ مليون متر مكعب وتسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين باستهلاك ١٠٠-١١٠ مليون متر مكعب سنوياً بينما تضخ ما تبقي للاستخدامات الإسرائيلية وللمستوطنين و ، تستولي إسرائيل من الضفة الغربية علي ما يقدر بنحو ٣٠-٤٠٪ من حاجتها السنوية للمياه مما يعني في نظر العديد من الاسرائيلين أن التخلي عن موارد الضفة الغربية بمثابة انتحار للدولة [٣٦]، كما تشير التقديرات الإسرائيلية إلي أن استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه يساوي ٢٫٥ ضعف ما هو متاح للمواطن الفلسطيني، وأن ما يستخدمه المستوطن الإسرائيلي لأغراض الزراعة يساوي ١٣ ضعف ما يستخدمه المواطن الفلسطيني [٣٧] .

وتري إسرائيل أنه بحلول عام ٢٠٠٠ لن تكفي الموارد المائية لتلبية حاجات إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ، خاصة وأن معدل نمو السكان في قطاع غزة والضفة يعد من أعلي المعدلات في العالم (أكثر من ٤٪) مما سيؤدي إلي زيادة الاستهلاك المنزلي والصناعي وبالتالي تقليص المياه التي توجه لري الأراضي الزراعية ، بالإضافة إلي أن السحب من المياه الجوفيه سيؤدي إلي ملوحة الآبار وهو ما حدث بالفعل في قطاع غزة .

وهذا التشابك في العلاقات المائية بين إسرائيل والأراضي المحتلة وخطورة الوضع المائي في المنطقة سيحتاج إلي تفاوض شاق وطويل وإلي معركة حقيقية في ظل ميزان للقوة ليس في صالح الجانب الفلسطيني . وقد أكد تقرير سري أعده مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب عام ١٩٩١ بعنوان «مشاكل المياه في إطار الإتفاقات بين إسرائيل والعالم العربي » ، وسربت مقتطفات منه عام ١٩٩٣ ، علي ضرورة احتفاظ إسرائيل بسيطرتها علي مصادر المياه في الأراضي المحتلة في حال انسحاب جيشها [(٣٨)] . وتطمع إسرائيل من خلال التسوية السلمية الاستفادة من المياه العربية ووضعت العديد من الخطط لذلك ، وعلي رأسها خطة لاستغلال مياه نهر النيل عن طريق مد « **ترعة السلام** » من دمياط عبر سيناء إلي إسرائيل لتموين غزة والضفة وإسرائيل وكذلك الأردن ، كما تري إمكانية التعاون مع الأردن في تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة الجليل والتعاون مع لبنان في الاستفادة من نهر الليطاني [(٣٩)] . وتنص الفقرة «د» من البند الرابع من الملحق الرابع علي مشروعات تطوير للمياه وكذلك تحلية المياه . وتروج إسرائيل لمشاريع تحلية مياه البحر ليس فقط لسد احتياجاتها ولكن أيضا لبيع هذه الخدمة لدول الخليج باعتبار أنها أكثر الدول في المنطقة خبرة في مجال الطاقة النووية واستخدامات المفاعلات النووية لتحلية مياه البحر [(٤٠)] .

الطاقة :

كذلك تعتمد الأراضي الفلسطينية المحتلة —بشكل شبه كامل— في مجال الطاقة الكهربائية علي مصادر الطاقة الإسرائيلية حيث تقوم

شركة الكهرباء الاسرائيلية بتوفير حوالي ٩٥٪ من كهرباء المناطق المحتلة، أما الباقي فيتم إنتاجه ذاتيا من شركة الكهرباء العربية [٤١]، والطاقة التي تأتي من إسرائيل عالية الكلفة وتزيد كلفتها إذا أضفنا الضرائب التي تتقاضاها علي إيصالها للمواطنين الفلسطينيين .

وهذا الاعتماد علي الطاقة القادمة من إسرائيل سيكون عنصراً مؤثراً علي الصناعة الفلسطينية المزمع إقامتها في مناطق الحكم الذاتي وأداة لتحكم اسرائيل في نوعية الصناعات التي يتم إقامتها وفي تكلفتها ومدي منافستها للصناعة الإسرائيلية. أما فك هذا الارتباط فلن يكـــون سهلاً، علي الأقـل في المدي القصير، لعـــدة أسباب: **أولاً**: التعويض عن هذه الطاقة الحيوية بطاقة كهربائية من مصادر أخري مثل الأردن سيحتاج إلي مفاوضات صعبة وشاقة وإلي سلسلة من الاتفاقات والإجراءات العملية والتي تستغرق وقتاً طويلاً [٤٢]، **ثانياً** : ينص الاتفاق (البند الثاني من الملحق الثالث) علي « التعاون» في مجال الكهرباء وفي مجال إنتاج وشراء وبيع الموارد الكهربائية وليس فك الارتباط ، **ثالثاً** : لا تسعي إسرائيل فقط إلي تعميق هذا الارتباط الثنائي ولكن تخطط لاستغلال الكهرباء علي المستوي الإقليمي أيضا ، حيث تدعو الدراسات الإسرائيلية إلي ربط شبكات الكهرباء فيما بين إسرائيل والكيان الفلسطيني وكذلك الأردن ومصر ولبنان [٤٣] وتنص الفقرة « و» من البند الرابع من الملحق الرابع من الإتفاق علي ربط شبكات الكهرباء فيما بين إسرائيل ودول المنطقة .

فمن المعروف أن إسرائيل دولة تفتقر إلي مصادر الطاقة الحيوية لاحتياجاتها المدنية والعسكرية وتعتمد محطات الكهرباء الإسرائيلية علي البترول ، التي تستورد إسرائيل ٩٨٪ من احتياجاتها منه ، في

شكل منتجاته مثل السولار والمازوت . ومن المتوقع أن يزداد استهلاك إسرائيل من الكهرباء تنيجة التطور في القطاع الصناعي وارتفاع مستويات المعيشة ليصل إلي ٨٠٠٠ ميجاوات عام ١٩٩٥ وإلي ١٦٠٠٠ ميجاوات أو أكثر عام ٢٠٠٥ [٤٤] .

كذلك سيزيد الطلب علي الطاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع زيادة النمو السكاني والتطور الإقتصادي بها ، مما يستوجب زيادة قدرها ٢٥٠٠ ميجاوات تحتاج إلي استثمار قدره ٢,٥ مليار دولار[٤٥] . ومن هنا أهمية التعاون الإقليمي بالنسبة لإسرائيل في هذا المجال. ومما يذكر أن إسرائيل عملت منذ نشأتها علي تطوير مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والزيت الحجري والبرك الشمسية و البيوجاز ، ومن ضمن المشاريع المطروحة في هذا الإطار مشروع قناة ربط البحرين المتوسط والميت و المنصوص عليه في الفقرة « ج » من البند الرابع من الملحق الرابع للإتفاق ، وهو مشروع يهدف إلي بناء نظام طاقة هيدروليكية عن طريق ربط البحر المتوسط بالبحر الميت بقناة طولها ١١٠ كم تنتهي في غزة ، واستغلال الفارق الكبير في الارتفاع بين البحرين[٤٦] . وتعود فكرة هذا المشروع إلي مهندس بريطاني عام ١٨٥٠ ، ثم تبناها " ثيودر هيرتزل" عام ١٩٠٢ « لتزويد الحلم الصهيوني بالكهرباء والماء[٤٧] ». وتشير الدراسات التي أعدت حول هذا المشروع إلي أنه يمكنه توليد طاقة كهربائية تقدر بأكثر من ٦٠٠ ميجاوات كما يساعد علي إقامة محطة نووية متعددة الأغراض لتوليد الطاقة و تحلية مياه المتوسط واستغلالها في أعمال التبريد التي يحتاجها مفاعل ديمونة النووي وأيضا استصلاح أراضي صحراء النقب وإقامة منـاطق صناعيـة ضخمـة علي امتـداد القناة ومنطقة البحر الميت[٤٨] . وهذا

المشروع يحتاج إلي التنسيق مع الأردن نظرا لاحتمالات تأثيره علي ملوحة المياه الجوفية في المنطقة وبالتالي علي الزراعة وكذلك علي نسبة المعادن في البحر الميت وبالتالي صناعات استخراج المعادن المقامة حول البحر الميت . ومن هنا نجد أن نص الإتفاق علي هذا المشروع يمهد لتحقيق أحد الاحلام الصهيونية القديمة التي توفر الطاقة والمياه لصناعته ولاستمرار الاستيطان .

وفي مجال الطاقة أيضا ينص الاتفاق علي التعاون ـــ سواء علي المستوي الثنائي الاسرائيلي ـــ الفلسطيني أو علي المستوي الإقليمي ـــ في استغلال البترول والغاز صناعياً وإقامة أنابيب نقل البترول و الغاز (البند الثالث من الملحق الثالث والفقرة « ز » من البند الرابع من الملحق الرابع) . ولا يمكن الفصل هنا بين خطط اسرائيل علي المستوي الثنائي عن خططها الإقليمية ، حيث تخطط اسرائيل لتكون نقطة التجميع الرئيسية للنفط العربي القادم من منطقة الخليج والمتجه للأسواق في أوروبا والولايات المتحدة من خلال إقامة شبكة من خطوط الأنابيب تبدأ من الخليج وتصب جميعها عند نقطة التجمع في إيلات ليتم نقل النفط عبر خط أنابيب ينتهي في غزة الذي يتحول إلي ميناء عالمي لتصدير البترول تحت الوصاية الإسرائيلية [٤٩] ، أما اختيار غزة الفلسطينية بالذات لتكون نقطة انتهاء خط الأنابيب فلا يتم اعتباطا حيث يقول الباحث الاسرائيلي "جدعون فيشلسون " : إن ذلك سيحافظ علي الكبرياء العربي لأن البترول العربي سيعبر إسرائيل فقط لكنه سيتم تصديره من نقطة خروج عربية [٥٠] كذلك يري " فيشلسون " أن وجود هذه الأنابيب سيشجع علي إقامة شبكة من الطرق وخطوط سكك الحديد التي تربط إسرائيل بالخليج والدول المطلة علي البحر المتوسط ، مما سيفتح

المجال أمام تعاون إقليمي أوسع ويؤكد الخبراء والمختصين أن هذا الخط سيمثل تهديداً لقناة السويس ولخط أنابيب "سوميد" المصري.

وتخطط إسرائيل أيضا للحصول علي الغاز وخاصة من مصر ومد أنابيب الغاز منها إلي غزة ثم أشدود وبئر سبع لتغذية الصناعات كثيفة الطاقة في جنوب إسرائيل وكذلك محطة الطاقة الكهربائية في أشدود[٥١] . وسيسمح ذلك لإسرائيل بتنمية منطقة النقب وهو ما ينص عليه الإتفـــاق ، والتي أصبحت مـــركزا لاستيعاب وتوطين المهاجرين اليهود الجدد من إثيوبيا والصومال واليمن . وقد رددت الأنباء أن مصر وإسرائيل وقعا بالفعل في نهاية عام ١٩٩٣ اتفاقاً لمد الغاز إلي اسرائيل وأيضاً عن إبرام اتفاق بين إسرائيل وقطر لنقل الغاز القطري إلي إسرائيل ، وإن كانت المصادر الرسمية المصرية و القطرية قد نفت هذه الأنباء . وينص الإتفاق أيضا علي استغلال الغاز والبترول في إقامة صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة . وفي الغالب ستخضع هذه الصناعية للوصاية الإسرائيلية. حيث لا يمتلك الجانب الفلسطيني الخبرة الكافية سواء بالنسبة للإنتاج أو التسويق . بالإضافة تري إسرائيل أن اختيار غزة كمصب لخطوط الأنابيب وكمركز لإقامة صناعات بتروكيماوية سيساعد علي توفير فرص عمل لهذا القطاع الفقير والمكتظ بالسكان [٥٢] ، والمولد الرئيسي لشباب الإنتفاضة التي أصبحت تهدد اقتصاد إسرائيل وأمنها .

العمالة :

عملت إسرائيل منذ بدأ الاحتلال علي استغلال واستنزاف العمالة العربية ، فقد أدت مصادرة الأراضي والسيطرة علي مصادر المياه إلي تقليص مساحات الأراضي الزراعية الفلسطينية ودفع أعداد

كبيرة من الفلاحين إلي العمل المأجور وخاصة داخل إسرائيل ، وفي بداية التسعينات كان يعمل حوالي ١٢٠ ألف فلسطيني اخل إسرائيل، ٧٠ ألف منهم فقط يعملون بشكل شرعي ، ويمثلون حوالي ٣٨٪ من القوي العاملة في الضفة والقطاع وتمثل عائدات دخلهم ٣٥٪ من الناتج القومي في الضفة الغربية و٥٠٪ من الناتج القومي لقطاع غزة [٥٣] . وقد استفادت اسرائيل من تدني سعر اليد العاملة الفلسطينية حيث بلغ أجر العامل الفلسطيني نصف أجر العامل الإسرائيلي كذلك استفادت من اقتطاع الضرائب والمقتطعات المخصصة للضمانات الإجتماعية والتي بلغت حوالي ٤٠٪ من أجر العامل الفلسطيني سنوياً وذلك دون أن يتلقي العامل الفسطيني في المقابل أيه خدمات أو ضمانات اجتماعية أو تعويضات نهاية الخدمة [٥٤] .

وقد استخدمت السلطات الإسرائيلية هذه التبعية الفلسطينية لإسرائيل في مجال العمل كسلاح ضد الإنتفاضة الفلسطينية ، وكذلك كأداة للضغط علي المفاوض الفلسطيني في إطار مفاوضات السلام الثنائية حيث بدأت منذ عام ١٩٩١ في تجويع الفلسطينيين وتقليص اليد العاملة الفلسطينية المستخدمة في الإقتصاد الإسرائيلي ، وأدي العديد من الإجراءات الأمنية الإسرائيلية – كان آخرها إغلاق الأراضي المحتلة في آخر مارس ١٩٩٣ ومنع العمال العرب من التوجه إلي إسرائيل ــ إلي حدوث بطالة على نطاق لم تشهده الأراضي المحتلة من قبل ، وصلت نسبتها إلي ٤٠٪ في الضفة الغربية و٥٥٪ في قطاع غزة، وأدت إلي خسارة يومية في الدخل بلغت ٢ مليون دولار أو حوالي ٢٠ – ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي للأراضي المحتلة [٥٥] . وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عودة الآلاف من

الفلسطينيين من الخليج عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ .

من جهة أخري فقد تبين مدي اعتماد بعض القطاعات في الاقتصاد الإسرائيلي علي العمل العربي. فبرغم أن العمالة العربية في إسرائيل لا تمثل سوي ٢٣٪ قياسا بالعمالة اليهودية [٥٦] ، إلا أن ٥٠٪ من العاملين في قطاع البناء من العرب [٥٧]، كما تعتمد زراعة الخضار و الفواكه الإسرائيلية وإنتاج الزهور للتصدير علي العمل العربي . وقد كانت هذه القطاعات أكثر القطاعات الإسرائيلية تضرراً من الإنتفاضة ومن سياسات المقاطعة الفلسطينية والإجراءات الأمنية الإسرائيلية التي كانت آخرها إغلاق الأراضي المحتلة في آخر مارس ١٩٩٣ . وقد أعلن " تزفي تريدمان " ، الناطق باسم جمعية المقاولين في قطاع البناء الإسرائيلي، بأنهم خسروا ١١٥ مليون دولار في غضون شهرين من إغلاق الأراضي المحتلة كما تأثرت المؤسسات المتخصصة في معدات البناء بشكل غير مباشر وهي تشكل ٩٪ من الإنتاج الصناعي الإسرائيلي حيث انخفض حجم معاملتها بنسبة ٤٠٪ [٥٨] ولم تنجح المحاولات لإيجاد مصادر بديلة للعمالة بين العاطلين من المهاجرين الجدد من اليهود السوفيت أو حتي المحاولات للاستعانة بالعمالة الأجنبية القادمة من تايلاند والفليبين والبرتغال وتركيا ، وظلت الآلاف من الأعمال التي كان الفلسطينيون يقومون بها في إسرائيل شاغرة مما دفع السلطات الإسرائيلية للسماح بعودة ٤٠ ألف عربي للعمل داخل إسرائيل[٥٩] .

وقد أدركت إسرائيل أن سياسة خنق التطور في الأراضي المحتلة والتضييق علي الاستثمار التي انتهجتها منذ بداية الاحتلال، بهدف تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين أو استغلالهم كعمال مأجورين في الإقتصاد الإسرائيلي ، بدأت تعطي نتائج عكسية علي

الإحتلال بعد غلق أسواق العمل في الخليج وتراكم ألوف العاطلين عن العمل في الأراضي المحتلة وكذلك تفاقم البطالة في إسرائيل ذاتها ، الأمر الذي يدفع بأعداد متزايدة من الشباب الفلسطيني نحو تصعيد الكفاح ضد الإحتلال ، وبرغم أن إسرائيل تحاول تقليص اعتمادها علي العمالة العربية إلا انها ستظل تعتمد علي هذه العمالة الرخيصة القادرة علي القيام بالأعمال الصعبة ضعيفة الأجر التي يرفض القيام بها العاطلين من الإسرائيليين والمهاجرين الجدد [٦٠] .

وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت إسرائيل إلي إعادة تقييم موقفها تجاه النشاط الإقتصادي الفلسطيني بشكل عام وسوق العمل الفلسطيني بشكل خاص ، حيث يقول أحد المسؤلين الحكوميين الإسرائيليين : " لا يوجد تغيير في السياسات لكن يوجد نهج جديد ، فبدلاً من استقدام العمال من الأراضي إلي المصانع في إسرائيل فإننا نريد لتلك المصانع أن تتوجه إلي الأراضي المحتلة[٦١]" .
وقد أصدرت إسرائيل بالفعل عام ١٩٩١ « قانون تشجيع الإستثمار » الذي تم بموجبه رفع بعض القيود المفروضة علي التجارة والصناعة والنشاط المصرفي في الأراضي المحتلة لتشجيع الاستثمار بها ، وتم التخطيط لإقامة مناطق صناعية متعددة الأغراض في الضفة والقطاع مما يسمح باستمرار عملية استغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة بعيداً عن إسرائيل نفسها ، وفي صناعات تخضع في النهاية للهيمنة الإسرائيلية وتعمل علي استمرارية نمط العلاقة غير المتكافئة بين الإقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي ، ولا شك أن هذا المفهوم كان وراء قبول إسرائيل اتفاق إعلان المباديء وسعيها لجذب الاستثمارات والمساعدات لمنطقة الحكم الذاتي وكذلك النص في الملاحق السرية للاتفاقية علي أن «تسمح الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية للتجار

ورجال الأعمال الإسرائيليين بإقامة مشاريع تجارية وصناعية وإنشائية في مناطق الحكم الذاتي»، [المادة (٢) من الملحق (٣)]، وكـــذلك نص الاتفـــــاق المعلـــن عـــــن تنمية الصناعات في قطاع غزة بالذات المكتظ بالسكان .

الصناعة والزراعة والتبادل التجاري

وقد عملت إسرائيل منذ بدأ الاحتلال ــ كما أسلفنا الذكر ــ علي خنق التطور في الأراضي المحتلة من خلال التحكم في قرار الاستثمار وفي رأس المال والتبادل التجاري . وقد حوربت الصناعة المنتجة لتتحول إلي نشاط حرفي صغير ضعيف الإنتاج ومنعت إسرائيل قيام أي صناعات في الأراضي المحتلة قد تكون منافسة للصناعات الإسرائيلية ، وتحولت المناطق المحتلة إلي منفذ هام للمنتجات الإسرائيلية ولم تتطور في الأراضي المحتلة سوي الصناعات التي تقوم بدور المقاول الفرعي للمصانع الإسرائيلية مثل صناعة المنسوجات والملبوسات والأحذية وبعض صناعات البناء مثل الرخام ، واحتلت هذه القطاعات الصدارة بين فروع الصناعات الفلسطينية حيث شكل فرعي النسيج والأحذية عام ١٩٨٠ ثلث المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية تستخدم أكثر من ثلث اليد العاملة، بعد أن كانت تمثل ربع المؤسسات عام ١٩٦٧ وتوظف ١٨٪ من الأيدي العاملة [(٦٢)] .

وقد عمق نمط التبادل التجاري الذي فرض علي الأراضي المحتلة من نمط التخصص الصناعي المرتبط بإسرائيل ، فقد خضعت سوق الضفة وقطاع غزة لتدفق المنتجات الإسرائيلية دون أي قيود ، في حين لم تتمتع المنتجات الفلسطينية بهذا الحق، كما فُرض علي

المؤسسات الفلسطينية استيراد المواد الأولية والمنتجات شبه المصنعة من إسرائيل أو عبر الموانيء الإسرائيلية "مرورا بوكلاء إسرائيليين وخضوعا لكافة أشكال الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة علي الواردات الإسرائيلية " (٦٣). وفي ظل هذه القيود لم تبق للصناعة في الأراضي المحتلة إلا أن تكون ملحقا إضافياً أو زائدة دودية للصناعة الإسرائيلية (٦٤) .

كذلك دفعت إسرائيل باتجاه التخصص في القطاع الزراعي الفلسطيني وعملت علي تغيير تركيبة المحاصيل الزراعية بحيث تلبي احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي ، فتم التوسع في زراعة المحاصيل التي تدخل في الصناعة الإسرائيلية والمعدة للتحويل الصناعي وكذلك المعدة للتصدير والتي تخدم الصادرات الإسرائيلية ، وتم فرض قيود علي تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية غير المكملة للإقتصاد الإسرائيلي(٦٥) خاصة وأن كثير من هذه المنتجات تتمتع بقدرة تنافسية قوية أمام المنتج الإسرائيلي.

وقد حولت إسرائيل الأراضي المحتلة إلي سوق هام لمنتاجاتها الصناعية والزراعية أيضا ، وأصبحت الأراضي المحتلة تمثل ثاني أهم الأسواق أمام الصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة ، مستوردة حوالي بليون دولار سنوياً من السلع الإسرائيلية عام ١٩٩٢ (٦٦) أو أكثر من ٨٪ من صادرات إسرائيل (٦٧) .كما أصبحت الأراضي المحتلة تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها من إسرائيل بعد أن فُرضت عقبات علي التجارة من الأردن . وقد أدت الانتفاضة ومعها شعار مقاطعة البضائع الإسرائيلية والاعتماد علي الذات ، ثم الإجراءات الأمنية التي اتخذتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي ضد سكان

الأراضي المحتلة ، وما ترتب عليها من تدهور دخول السكان وأوضاعهم المعيشية ، إلي انكماش هذا السوق الهام أمام السلع الإسرائيلية ، مما انعكس بشكل سلبي علي الصناعات التي تنتج لصالح سوق المناطق المحتلة والتي توظف ٧٥ ألف عامل إسرائيلي [٦٨] .

ولا شك أن استعادة هذا السوق وكذلك مواجهة النتائج العكسية علي الاقتصاد الإسرائيلي التي بدأت تسفر عنها سياسات خنق التطور والتضييق علي الاستثمار في الأراضي المحتلة ، كما سبق أن ذكرنا ، كان أحد الدوافع وراء التسوية بالنسبة لإسرائيل ، وليس غريبا أن نكتشف أن رجال الصناعة الإسرائيليين كانوا من أكثر الفئات داخل إسرائيل حماسا للتسوية مع الفلسطينيين ولتطوير الإقتصاد الفلسطيني، حيث طالب «دوف لاتمن» رئيس جمعية الصناعيين الإسرائيليين، عام ١٩٩٢، بأن تساعد إسرائيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة علـــي تحقيق استقـــلالهم الإقتصـادي وإرســـاء قواعـــد الحكم الذاتي [٦٩] . كما نشر ١٨ من كبار رجال الصناعة والإقتصاد في إسرائيل إعلانا علي صفحات الجرائد الإسرائيلية ـــ قبل عدة أشهر من توقيع الاتفاق – يطالبون فيها « إسحق رابين » بإبرام اتفاق مع الفلسطينيين [٧٠] . فأي نمو اقتصادي في المناطق المحتلة في نظر هؤلاء سيفيد إسرائيل عن طريق الطلب علي السلع والخدمات الإسرائيلية ، حيث ستبقي إسرائيل الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة للفلسطينيين ، والاتفاق يجعل إيجاد منفذ إستيرادي آخر للواردات الفلسطينية مثل الأردن أو غيرها مسألة صعبة خلال الفترة الإنتقالية ، فقد خضعت المستوردات من الأردن والبلدان الأخري عند جسور نهر الأردن طوال سنوات الإحتلال لتفتيش دقيق ، يجعل رجال الأعمال

والتجار الفلسطينيين معرضين لخسائر كبيرة مما لا يشجعهم علي الاستيراد عبر نهر الأردن[٧١]، واحتفاظ اسرائيل بمسائل الأمن الخارجي في قبضتها - خلال الفترة الانتقالية - سيتيح لها الاستمرارا في التضييق علي الاستيراد من الأردن أو غيرها تحت دعاوي الأمن .

كذلك فإن الملاحق السرية للاتفاقية تؤكد استمرار سيطرة اسرائيل علي التجارة الخارجية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية حيث تنص المادة (١٢) من الملحق (٣) علي أن :«الاستيراد والتصدير لأية مواد أو بضائع مدنية لإستعمال مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية يتم من خلال وزارة التجارة الخارجية الإسرائيلية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية ممارسة ذلك منفردة » .

بل أن المادة (١٠) من الملحق (٣) السالف الذكر تنص علي أنه «لا يحق للحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية توقيع عقود أو إتفاقيات لمشاريع إقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة دون دراستها مسبقا من قبل الحكومة الإسرائيلية » . أي إنه لن يسمح للاقتصاد الفلسطيني بالقيام بأي نشاط إقتصادي يتعارض مع المصلحة الاقتصادية (أو الأمنية) الإسرائيلية أو تكون منافسا للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الزراعية الإسرائيلية بصرف النظر عن أهميته أو ضروريته للجانب الفلسطيني. كما سيعني، من جهة أخري، وضع « فيتو» إسرائيلي (برضاء الجانب الفلسطيني) علي أي علاقة أو مشاريع فلسطينية اقتصادية مشتركة مع أطراف ثالثة - وخاصة أطراف عربية - مما يعني استمرار

التبعية لاسرائيل والارتباط بها وتبدد الآمال حول «فك» هذا الارتباط والتوجه نحو العالم العربي، باستثناء العلاقات أو المشاريع المشتركة الفلسطينية – العربية التي قد تمثل مصلحة لإسرائيل، وتفتح باباً لها نحو الأسواق العربية .

وإذا نظرنا إلي الصناعات التي ينص الاتفـــاق علي تعـــاون الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني فيها والواردة في المادة السابعة من الملحق الثالث ، فنجد علي رأسها صناعات النسيج التي ، كما رأينا ، هي من الصناعات التي يلعب فيها الجانب الفلسطيني دور المقاول الفرعي للصناعة الإسرائيلية، أما صناعات الإلكترونيات والألماس والصناعات المتعلقة بالكمبيوتر والعلوم فهي الصناعات التي تتفوق فيها إسرائيل والتي تشكل النسبة الأكبر من صادراتها [شكل الألماس ٢٤٪ من صادرات إسرائيل عام ١٩٩١ والصناعات الإلكترونية والمعدنية ٣١٪] (٧٢) ، ولا يمتلك الجانب الفلسطيني بالنسبة لهذه المجالات خبرة تضاهي الخبرة الإسرائيلية وأي تعاون في هذا الشأن سيأخذ شكل تبعية الجانب الفلسطيني للإسرائيلي .

ولعل هذا البند من الإتفاق، وكـذلك البند السادس من الملحق الثالث، الذي يدعو للتعاون في النهوض بالتجارة الداخلية والإقليمية مرتبط بفكرة تقسيم العمل علي المستوي الإقليمي وفقا للمزايا الإنتاجية النسبية ، وكذلك تحويل الكيان الفلسطيني إلي ممر عبور لإسرائيل نحـــو الأسـواق العربيــــة، خاصـــة وأن الماة (١٦) من الملحـــق (٣) من الملاحق السرية تنص علي أن «تتعهد الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل علي مساعدة إسرائيل في الحصول علي مشاريع تجارية واقتصادية في الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخري». فقد ظهـرت العديد من الدراسات التي

تدعـــو إلي إقامـة وحـدة اقتصادية أو منطقة تجارة حرة ما بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الجديد وكذلك الأردن، لعل من أبرزها دراسة جامعة هارڤارد، التي قام بإعدادها عام ١٩٩٢ مجموعة مـن الباحثين والاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين ، بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارڤارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوچيا (MIT).وهي بعنوان: "ضمان السلام في الشرق الأوسط: مشروع للتحول الاقتصادي" [(٧٣)] . كذلك مشروع "كلوسون ـــ روزن" وهو دراسة مشتركة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني (Washington Institute For Near East Policy) اشترك في إعدادها " باتريك كلوسون " من معهد أبحاث السياسة الخارجية الذي عمل من قبل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و " هارود روزن " من معهد الإقتصاد الدولي والذي عمل من قبل في بنك إسرائيل [(٧٤)] . كما يدعو تقرير البنك الدولي عن تنمية الأراضي المحتلة والمعنون " الإستثمار في السلام " إلي احتفاظ الكيان الفلسطيني بروابطه التجارية مع إسرائيل في إطار منطقة للتجارة الحرة[(٧٥)] .

وتفترض هذه الدراسات أن الإقتصاد الفلسطيني سيعتمد بشكل أساسي علي اقتصاد السوق وسيطرة القطاع الخاص وأن الإقتصادات الثلاثة ستتحرك نحو التجارة الحرة وصولا في النهاية إلـي منطقـة للتجـــارة الحـرة فـي السلع والخـدمـات ورأس المـال والتكنولوچيا، شبيهة بنظام « بينيلوكس » الذي يربط كل من بلچيكا وهولندا ولوكسمبورج . وبرغم أن ذلك يعني فتح السوق الإسرائيلي أمام المنتجات الفلسطينية و الأردنية – وخاصة المنتجات الزراعية – وهو ما ترفضه إسرائيل – إلا أنه في ظل ترتيبـــات اقتصاديـــة للتعـــاون

الإقليمي قد يشكل ذلك ميزة لإسرائيل . ففي دراسته حول التجارة الإقليمية في الشرق الأوسط يقول الدكتور " إفرايم اهيرام " الأستاذ بمعهد " لينورد دايفيس " للعلاقات الدولية بالجامعة العبرية في القدس [٧٦] . « أنه في إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن ، سيتمتع الجانبان الفلسطيني والأردني بميزة نسبية في بعض القطاعات مثل الزراعة وبعض صناعات المنسوجات والبلاستك ، وغيرها من الصناعات المماثلة، بفضل رخص الأيدي العاملة ، ومن هنا سيكون من الأفضل اقتصاديا بالنسبة لإسرائيل التخلي عن هذه الصناعات التي تحتاج إلي دعم كبير لكي تكون قادرة علي المنافسة في الأسواق العالمية وبالتالي من الطبيعي أن تختفي مع الوقت » . ولكن مقابل ذلك « علي الشريكيين الفلسطيني والأردني أن يشتريا من إسرائيل الخبرة التكنولوجية والسلع المتطورة ، مثل الأجهزة الطبية وأجهزة الإتصالات والمعدات الصناعية والمنازل سابقة التجهيز» . **أي أن هذا التعاون أو الإتحاد الثلاثي سيتيح لإسرائيل احتكار الصناعات المتقدمة والتخصص في المجالات المتطورة تكنولوجيا وكثيفة المهارة القادرة علي استيعاب عمالتها عالية التأهيل ، في حين يتخصص الجانب العربي في المجالات التي تحتاج عمالة كثيفة غير ماهرة .**

بالإضافة لذلك سيشكل هذا " المحور الثلاثي " معبر لإسرائيل نحو الأسواق العربية الأخري خاصة أسواق دول الخليج . فيري الدكتور « أهيرام » أن المكسب الرئيسي من الإتحاد الثلاثي سيكون في إقامة مشاريع مشتركة لإنتاج سلع للتصدير موجهة خصيصاً نحو أسواق دول الخليج الثرية التي تمتلك القدرة

الشرائية الحقيقية في المنطقة . فقد وصل حجم واردات دول الخليج عام ١٩٩٠ إلي ٤٦٫٤ مليار دولار بالمقارنة بـ ١٥,٣ مليار دولار هي واردات مصر والأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة مجتمعة. وتستورد دول الخليج تشكيلة واسعة من السلع تنتج إسرائيل كثيراً منها ويري «أهيرام» أن الجانب الفلسطيني والأردني وكذلك مصر سيكون لهم الدور الأكبر في عملية تسويق منتجات المشاريع المشتركة.

ويؤكد هذا الإتجاه أيضا « دوف لاتمان » الذي يري أن اقتصاداً فلسطينياً متجدداً يمكن أن يشكل في المستقبل القريب رأس جسر لتسويق المنتجات الإسرائيلية في الدول العربية [٧٧] ، كذلك تري دراسة جامعة هارفارد أنه في حين قد توجد صعوبات في بداية الأمر في إقامة علاقات تجارية بين إسرائيل والأردن " فقد تنشأ نوع من التجارة غير الرسمية بين الأردن وإسرائيل أو بين إسرائيل وربما أيضا بقية العالم العربي من خلال الضفة وغزة حتي في غياب اتفاقيات تجارية صريحة " ، ويري إمكانية أن تمتد منطقة التجارة الحرة بين الإقتصادات الثلاث لتشمل مصر وسويا ولبنان وربما دول أخري في الشرق الأوسط. ويشير تقرير البنك الدولي إلي هذه النقطة أيضا فيقول : " لابد من الإشارة هنا إلي أن الموقع الجغرافي للأراضي المحتلة ، وما لدي سكانها من خبرة في التعامل مع الإسرائيليين والعرب علي حد سواء ، من شأنه أن يجعل الأراضي المحتلة نقطة التقاء مهمة للتجارة والسياحة في المنطقة بصفة عامة في المستقبل [٧٨] " **أي أن يتحول الإقتصاد الفلسطيني إلي رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربي ويقوم بدورالوسيط أو السمسار بينهما.**

وفي ظل هذه الترتيبات ستتحول علاقة « التبعية بالغزو » التي ربطت الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل منذ الاحتلال إلي « تبعية من خلال آليات السوق » نظرا للتفاوت الكبير في المستوي الاقتصادي مابين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني ، فإجمالي الناتج القومي لإسرائيل عام ١٩٩١ بلغ ٥٩ مليار دولار بالمقارنة بـ ٣ مليار للضفة الغربية وقطاع غزة ، أما معدل الدخل القومي للفرد لنفس السنة فكان ١٠,٩٠٠ دولار في إسرائيل مقابل ٢٣٠٠ في الضفة الغربية و١٨٠٠ في قطاع غزة . وفي حال انضمام الأردن لمنطقة للتجارة الحرة تضم الإقتصادات الثلاث ، سيقع الإقتصاد الأردني أيضا تحت هيمنة الإقتصاد الإسرائيلي الأقوي والأكبر حيث بلغ إجمالي الناتج القومي الأردني عام ١٩٩١ ما قيمته ٣,٨ مليار دولار والناتج القومي للفرد ٩٦٨ دولار (٧٩) .

النقل والاتصالات وميناء غزة

وتنمية التبادل التجارة الإقليمي وكذلك السياحة في المنطقة يحتاج إلي بنية تحتية متطورة وشبكة من الطرق وسكك الحديد والمطارات والموانيء ، ولذا ينص البند الخامس من الملحق الثالث علي " التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ في الاعتبار انشاء خطوط اتصالات من وإلي الضفة الغربية وقطاع غزة إلي إسرائيل وإلي بلدان أخري " أي الدول العربية المحيطة ، كما ينص البند الرابع من الملحق الرابع علي وضع خطة تنمية إقليمية

للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .
وهذه المشاريع تصب في خطط إسرائيل لاحتلال دور مركزي في تجارة الترانزيت في المنطقة ، باعتبارها معبراً بين المغرب العربي والمشرق العربي وكذلك ما بين العالم الخارجي – وخاصة المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة ، أكبر شريكيين تجاريين لإسرائيل – والعالم العربي .

وفي هذا الإطار وضعت إسرائيل خططها لإقامة ميناء بحري في غزة والذي سيساهم أيضا في خلق فرص عمل في قطاع غزة المكتظ بالسكان ، حيث تشير التقديرات إلي أن عملية بناء الميناء وحدها ستوفر فرص عمل لنحو ٢٢ ألف عامل (٨٠) . كما يرجع أهمية إقامة هذا الميناء في غزة بالذات – في رأي باحث إسرائيلي– إلي أنه " علي الرغم من أن السلام مع إسرائيل سوف يمكن الفلسطينيين والدول العربية الأخري من استخدام موانيء إسرائيل كمنفذ علي البحر المتوسط ، لكن من المتوقع والمقبول أن ميراث أربعة عقود من الكراهية والعداء سوف تجعلهم يفضلون استخدام ميناء غزة" (٨١) . ووفقا للتقديرات الإسرائيلية فإن حجم الشحنات التي ستصل إلي ميناء غزة قد تترواح ما بين ٨ – ١٠ مليون طن سنويا حال إحراز السلام في المنطقة ، حيث سيوفر هذا الميناء منفذاً للأردن والضفة الغربية ، وكذلك العراق ودول الخليج ، علي البحر المتوسط للتجارة والسفر ، وستستفيد إسرائيل من ١٠ – ١٥ دولار علي كل طن سيمر عبرها عن طريق ميناء غزة (٨٢) . وبناء الميناء يحتاج إلي تمويل ضخم ، وتوقيع الاتفاق فتح أبواب التمويل ، وكذلك إيجاد سلطة معنية هي سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني للإشراف علي الميناء من الناحية القانونية وإدارته بالتنسيق مع الإسرائيليين .

وهذا الميناء سيحتاج إلي تجديد شبكة الطرق من غزة إلي الأردن عبر إسرائيل وبناء خطوط طرق جديدة ، وهناك مشاريع لإقامة شبكة من الطرق والسكك الحديدية التي تصب جميعها في إسرائيل ، فقد اقترح البنك الدولي في إطار توصياته بدمج الاقتصاد الإسرائيلي باقتصادات الأردن والإراضي الفلسطينية المحتلة ومصر ، بإقامة طريق دولي سريع يمتد علي طول شاطيء البحر الابيض المتوسط الشرقي من تركيا إلي مصر ، ويتفرع منه طرق فرعية تتجه شرقا وغربا من إسرائيل وإليها وتعبر الأراضي الفلسطينية إلي الأردن (٨٣). وتخطط إسرائيل لبناء ما تسميه «طرق السلام » خلال فترة الحكم الذاتي حيث أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي « بنيامين بن اليسار » " أنه قد تم التخطيط لإقامة طرق تربط مينائي أشدود وحيفا الإسرائيليين بالعواصم العربية في دمشق وعمان وبيروت خلال فترة الحكم الذاتي، ويري أن هذا الإجراء سيحول مينائي حيفا وأشدود إلي أكبر وأهم موانيء الشرق الأوسط، في حال مرور التجارة المتجهة من وإلي العالم العربي عبرهما (٨٤) " وإذا تحقق ذلك بالفعل فقد ينعكس بشكل سلبي علي قناة السويس حيث قد تتحول كثير من التجارة من وإلي العالم العربي ، وربما أيضا أفريقيا وآسيا ، إلي موانيء غزة وأشدود وحيفا مروراً بشبكة الطرق التي تربطهم بالعالم العربي وبأفريقيا وآسيا عبر ميناء إيلات والبحر الأحمر .

الموارد المالية :

عمل الاحتلال الإسرائيلي أيضا علي التحكم في رأس مال واستنزاف الدخل المحقق في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم الباهظة ، حيث تقدر حصيلة الضرائب السنوية التي تجمعها سلطات الاحتلال الإسرائيلية من سكان

الأراضي المحتلة وشركاتهم ومؤسساتهم بحوالي ٧٥٠ مليون دولار ، تمثل ربع الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني ، ولا يرجع منها لتمويل الخدمات العامة في المناطق المحتلة أكثر من ١٥٪ [٨٥] . بحيث أصبح الفلسطينيون هم أنفسهم الذين يتحملون نفقات الاحتلال وجيشه. والنسبة الأكبر من الضرائب المحصلة في الأراضي المحتلة هي من الضرائب غير المباشرة، وتصل حصيلة الرسوم الجمركية وحدها علي الواردات للأراضي الفلسطينية ٤٠٠ مليون دولار سنويا [٨٦] ، أما ضريبة الدخل فتتراوح ما بين ١٥٠ـــ ١٨٠ دولار سنويا [٨٧] ، ويلاحظ أن البند الثاني من المادة السادسة من اتفاق إعلان المباديء ، يمنح الجانب الفلسطيني سلطة تحصيل الضرائب المباشرة فقط ، أما سلطة تحصيل الضرائب غير المباشرة فتظل في قبضة السلطات الإسرائيلية ، ومحل تفاوض ما بين سلطة الحكم الذاتي الانتقالية والحكومة الإسرائيلية ، الأمر الذي سيكون شاقا للغاية ، خاصة وأنها تمثل مصدراً مالياً كبيراً وكذلك أداة لتحكم إسرائيل في حركة التجارة الفلسطينية وفي طبيعة النشاطات الفلسطينية الإنتاجية التي سيتم ارساء قواعدها خلال فترة الحكم الإسرائيلية. ومما يذكر أن المفاوضين الإسرائيلين كانوا قد اتخذوا موقفا متصلبا للغاية في مسألة الضرائب غير المباشرة والجمارك ، بعكس ضريبة الدخل ، في إطار المفاوضات متعددة الأطراف .

كذلك تبين الملاحق السرية للاتفاقية تحكم اسرائيل فى الموارد المالية للحكومة الانتقالية وفي سياساتها المالية والنقدية، فالماة (٩) من الملحق رقم (٣) من هذه الملاحق ينص علي أن «ميزانية الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية» مما يعني نفي أي استقلالية فلسطينية في وضع ميزانيتها وتحديد أولويات الإنفاق علي القطاعات الاقتصادية

المختلفة وفقا للإحتياحات الملحة للإقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني . ويتجلي أيضا غياب السيادة الاقتصادية الفلسطينية في المادة (١١) من الملحق (٣) السابق الذكر والذي ينص علي أن «النقد الرسمي في إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية هو الشيكل الإسرائيلي» وكذلك في المادة (١٣) من نفس الملحق الذي يؤكد علي إنه «لا يحق للحكومة الإنتقالية الفلسطينية التعامل بالعملات الأجنبية أو تلقي القروض الخارجية إلا استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارى والمالية في إسرائيل». وسيكون لهذه السيطرة الاسرائيلية انعكاسها المباشر علي النشاطات الانتاجية والتجارية الفلسطينية.

وقد واجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني طوال سنوات الاحتلال صعوبة في تدبير الموارد المالية والقروض اللازمة لمشروعاته الإنتاجية . فقد أغلقت المصارف العربية في الأراضي المحتلة بعد الإحتلال، أما المصارف الإسرائيلية التي فتحت في المناطق المحتلة عقب الإحتلال فكان دورها محدوداً جداً وأجبرت علي الرحيل عقب أحداث الانتفاضة ، وأصبح مصدر التمويل الرئيسي للاستثمارات يتم خارج النظام المصرفي، واعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي علي التحويلات الخاصة من العمال الفلسطينيين المهاجرين في بلدان المنطقة أو العاملين في دول الخليج ، والتي كانت تتم نقداً عبر جسور نهر الأردن بواسطة الصيارفة، وفي الآونة الأخيرة بواسطة فروع بنك القاهرة – عمان الذي أعيد افتتاحها في الضفة والقطاع عام ١٩٨٧ ، وكذلك بنك فلسطين الذي أعيد افتتاحه عام ١٩٨٠ ، وإن كان هذان البنكان قد واجها صعوبات كثيرة في العمل أو في لعب أي دور يذكر في تنشيط الاقتصاد نظراً

لتضييق السلطات الإسرائيلية عليهما وفرض قيود عديدة علي نشاطهما.

وقد أدي نشوب حرب الخليج عام ١٩٩١ ، والتداعيات التي أعقبتها ، وعودة الآلاف من العمال الفلسطينيين ، إلي انخفاض حاد في حجم التحويلات الفلسطينية إلي الأراضي المحتلة والتي تـرواح حجمـها حسـب تقـديرات مصـادر مختلفـة مـا بين ١٢٠ - ٣٤٠ مليون دولار سنويا ، كما توقف وصول ما بين ٣٥ - ٧٠٪ من المساعدات والمعونات الخارجية التي تجاوزت مبلغ ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩[٨٨] . وقد أدي ذلك إلي تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة ولاسيما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرضت مجموعة من القيود والتدابير الأمنية لمواجهة الانتفاضة ، كان آخرها عزل المناطق المحتلة في آخر مارس ١٩٩٣ ، مما حرم الآف العمال الفلسطينيين من مصدر دخولهم . وقد خلق ذلك أزمة حادة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية التي أصبحت علي حافة الإفلاس أو أغلقت أبوابها بالفعل.

ولا شك أن خنق الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته ، وتجفيف منابع موارده الماليه ، لعب دوراً هاماً في لي ذراع المفاوض الفلسطيني وكذلك في تمرير الاتفاق بين الجماهير الفلسطينينة ، بدعوي أنه سيخفف من معاناتهم، ولاسيما أن الدول والمؤسسات المالية الغربية قد وعدت بفتح أبواب المساعدات الخارجية في حال إبـرام اتفـاق بـين الفلسطينيين وإسـرائـيل . ونشير هنـا إلـي حديث لـ « دينيس روس » ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، إلي قيادات منظمة التحرير الفلسطينية قبل التوصل إلي الاتفاق ، حيث قال لهم : "مزيد

من المرونة من جانبكم لكي يعود الصنبور لضخ المياه" في إشارة منه إلي أن طرح الجانب الفلسطيني مشروعا مقبولا، (للغرب وإسرائيل) للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، سيدفع الولايات المتحدة إلي القيام بتحركات نشيطة لإخراج منظمة التحرير من الأزمة المالية التي تعتصرها ، وإجراء اتصالات مع العديد من دول المنطقة لتقديم مساعدات مادية للمنظمة [٨٩] .

وقد تعهد بالفعل – عقب توقيع الإتفاق مباشرة – عدد من الدول والمؤسسات الدولية بتقديم مساعدات وقروض لمنطقة الحكم الذاتي، إلا أن هذه التعهدات كانت أقل بكثير من التقديرات التي وضعها البرنامج الإنمائي الفلسطيني ، أو " برنامج لتنمية الإقتصاد الوطني الفلسطيني" في الفترة ١٩٩٤–٢٠٠٠، والذي أعده مجموعة كبيرة من الإقتصاديين والخبراء الفلسطينيين، تحت إشراف الاقتصادي الفلسطيني " يوسف صايغ " ، حيث حدد احتياجات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٠ بـ ١١٫٦ مليار دولار ، (بأسعار عام ١٩٩١) [٩٠] ، في حين وافقت الدول المانحة خلال المؤتمر الاقتصادي لدعم الحكم الذاتي ، الذي انعقد في واشنطن في أول أكتوبر ١٩٩٣ ، علي رصد ٢٫٥ مليار دولار فقط خلال السنوات الخمس المقبلة . والمحور الرئيسي الذي يتم من خلاله تقديم المساعدات المالية والفنية للمنطقة هو خطة البنك الدولي من أجل تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي قدرت حجم الإستثمارات اللازمة خلال العشر سنوات المقبلة ما بين ٣ – ٤ مليار دولار ، وإن كان البنك قد أعاد تقييم هذه الاحتياجات أمام الاعتراضات الفلسطينية وزيادتها إلي ما بين ٥ – ٦ مليار دولار خلال نفس الفترة .

ومن الواضح أنه ستكون هناك صعوبة في جمع المبالغ اللازمة لتلبية الاحتياجات الفعلية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ، علي عكس التصورات المتفائلة التي رحبت بالاتفاق . فالولايات المتحدة تمر بأزمة اقتصادية وتتجه نحو تقليص مساعداتها الخارجية بشكل عام وأكدت بوضوح أنها لن تتحمل الأعباء المالية لعملية السلام ، وأن مساهمتها ستكون متواضعة ، وتعهدت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار للسنوات الخمس المقبلة . وتضغط الولايات المتحدة بشدة علي شركائها في مجموعة الدول السبع الصناعية وكذلك علي دول الخليج لكي تتحمل العبء الأكبر في عملية السلام . وقد تعهدت المجموعة الأوروبية بتقديم ٦٠٠ مليون دولار في شكل هبات وقروض خلال الفترة ٩٤ - ١٩٩٨ [(٩١)] ، في حين أعلنت ألمانيا وهي أقوي دول المجموعة ، علي لسان المستشار " هلموت كول " ، أن مساهمة بون ستكون محدودة [(٩٢)] ، حيث أن أغلب الاستثمارات والمساعدات الألمانية موجهة إلي دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقا ، ومن الصعب توقع زيادة كبيرة في المساهمة الاوروبية في المستقبل المنظور لنفس هذه الأسباب . أما دول الخليج فمن الأرجح أن مساهمتها ستكون محدودة نظراً للخسائر الفادحة التي لحقت باقتصاديات دول الخليج نتيجة حرب الخليج [(٩٣)] ، وقد تعهدت السعودية بتقديم ١٠٠ مليون دولار خلال عام واحد ، أما اليابان فقد تعهدت بـ ٢٠٠ مليون دولار خلال عامين [(٩٤)] لكنها أشارت بوضوح أنها " لا ترغب في أن تكون المساهم الرئيسي في إعادة تأهيل الضفة الغربية وقطاع غزة " [(٩٥)].

من ناحية أخري تطالب إسرائيل « بحق النظر » في تحويلات وسير المساعدات المالية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، بدعوي

الإشراف علي جدوي استخدامها لأغراض التنمية ، وستتمكن إسرائيل بالفعل من الرقابة علي هذه المساعدات خاصة وأن سلطة الحكم الذاتي لا تملك سلطة «سيادية»، في حين تطلب مؤسسات التمويل الدولية ضمانات سيادية في حالة الإقراض ، مما يتيح لإسرائيل أن تكون الدولة الضامنة ، بل تخطط إسرائيل للقيام بدور كبير في عملية تجميع القروض والمساعدات الدولية للفسلطينيين ، خاصة بعد أن تم رفع جدارتها الائتمانية في اسواق الاقتراض طويلة الأجل ، عقب التوقيع علي اتفاق إعلان المباديء ، مما يسمح لها بالاقتراض بإسمها في هذه الأسواق دون ضمان من الولايات المتحدة الإمريكية [(٩٦)] كذلك فإن الملاحق السرية للإتفاقية تضمن لإسرائيل حق الرقابة والسيطرة علي هذه الموارد المالية تنص المادة (٨) من الملحق (٣) علي أن «تولي الحكومة الإسرائيلية القيام بحملات لجمع المساعدات المالية والإقتصادية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ولا يحق للحكومة الذاتية الإنتقالية الفلسطينية تلقي المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الإسرائيلية ويجب إيداعها في الميزانية العامة الإسرائيلية ».

من جهة أخري لن تمنح المساعدات دون مقابل أو دون شروط تفي بمصالح الدول المانحة . " فالولايات المتحدة والدول الغربية من ورائها تهدف إلي أن يظل الكيان الفلسطيني (حتي إن تحول إلي دولة) يدور في فلك نظام إقليمي سياسي واقتصادي تحت السيطرة الأمريكية و الغربية ، وأن تنشأ بنية اقتصادية وسياسية تابعة معتمدة علي المساعدات الخارجية يتولد عنها طبقة منتفعة من أصحاب المصالح ذات نفوذ سياسي هائل ، مهمتها مواصلة التبعية لا الاستقلال، لأنها تستفيد من ظروف التبعية ومبادلاتها التجارية"[(٩٧)].

كذلك فمن مصالح الدول الغربية توسيع مجال التجارة في الشرق الأوسط ، فقد صرح وزير التجارة الأمريكي ، " رون براون " أن الدعم للتجارة الأمريكية الموسعة هو جزء من التوسع الاقتصادي الذي تتبعة حكومة الرئيس "كلينتون " الملتزمة بدفع اقتصادنا إلي الإمام لإيجاد ملايين فرص العمل ... وتحقيق هذا الهدف يعتمد بصورة كبيرة علي توسيع مجال التجارة للمؤسسات التجارية الأمريكية في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم [٩٨] " وبالفعل نجد عقب التوقيع علي اتفاق إعلان المباديء مباشرة شركات التصدير والشحن الأمريكية تعلن أن الصادرات الأمريكية إلي المنطقة ستزيد بحوالي ٤ مليارات دولار لترتفع إلي٨١ مليار دولار مع زيادة الواردات الاستهلاكية والاستثمارية لإعادة بناء الكيان الاقتصادي للضفة وغزة ، كما ضغطت الشركات الأروربية علي حكوماتها للإسراع بتقديم ضمانات قروض لتمويل مشروعات في منطقة الحكم الذاتي[٩٩] ، كذلك فإن وجود اتفاق للتجارة الحرة، بين إسرائيل من جهة وكل من الولايات المتحدة والمجموعة الأرووبية من جهة أخري ، سيفتح الأسواق العربية أمام الصادرات الأمريكية والأوروبية أكثر مما هو عليه الآن ، في حال قيام سوق شرق أوسطية ، أو أي ترتيبات أخري للتعاون والتجارة الإقليمية ، وستكون إسرائيل جسر لمرور هذه الصادرات إلي العالم العربي دون قيود أو عوائق جمركية [١٠٠].

وقد شكل البنك الدولي لجنة تضم ممثلين عن الدول المانحة لتنسيق المساعدات الدولية والإشراف علي توجيهها للمشاريع التي وضع الجانب الأكبر منها البنك الدولي ، وفي إطار التصورات والترتيبات الإقتصادية التي رسمها البنك وغيره من المؤسسات الغربية

حول مستقبل المنطقة والتي تعمل باتجاه ترسيخ التكامل بين الاقتصادات العربية وإسرائيل . ويأتي **قيام بنك تنمية للشرق الأوسط** ، والمنصوص عليه في الفقرة «أ» من البند الرابع من الملحق الرابع ، في نفس هذا الأطار . فمن ضمن التصورات المطروحة حول هذه المؤسسة المالية أن تضم في عضويتها إلي جانب « الدول الإسلامية في الشرق الأوسط » إسرائيل وكذلك دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكون مؤسسة « **فوق قومية**» وأن تعمل عن كثب وبالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(١٠١) **فبدلا من أن تقوم إحدي المؤسسات العربية الإنمائية ، الموجودة بالفعل ، بتمويل عمليات التنمية وإعادة الإعمار في المنطقة ، وفقا للمصالح العربية ، ستقوم بها مؤسسة تضم في عضويتها إسرائيل ومؤسسات غربية ، تقوم باستغلال الموارد المالية العربية وتوجيه المساعدات والقروض الخارجية لتمويل مشاريع تستفيد إسرائيل منها في نهاية الأمر، وتعمل علي دمجها اقتصاديا في نطاق إقليمي شرق أوسطي** (١٠٢) .

من يجني الثمار ؟

١ - إسرائيل

بدأت إسرائيل بالفعل جني ثمارالسلام ، حتي قبل التوقيع علي اتفاق إعلان المباديء مع الجانب الفلسطيني، ونجحت في شق ثغرات ضخمة في حائط المقاطعة العربية التي بدأ يصيبها الضعف والوهن منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ وانعقاد مؤتمر مدريد في نفس العام .

فقد نجحت إسرائيل خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ في زيادة صادراتها بشكل ملحوظ ، وفتح أسواق جديدة في آسيا وخاصة في الهند والصين وفيتنام ، وكذلك في دول أوروبا الشرقية . ففي حين زادت الصادرات الإسرائيلية المتجهة لأسواقها التقليدية في دول المجموعة الأوروبية و دول الأفتا بنسبة ٢٪ عام ١٩٩٢ ، زادت الصادرات الإسرائيلية لدول جنوب آسيا وشرق أوروبا بنسبة ٢٤٪ ، كما كانت زيادة الصادرات إحدي العوامل الرئيسية في تحقيق أعلي معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٢، حيث وصل إلي ٦,٤٪ عام ١٩٩٢ [١٠٣] . وقد كان لتراجع فاعلية المقاطعة العربية ، والضغوط الغربية التي تمارس من أجل إنهائها ، الفضل في هذا التواجد الإسرائيلي الجديد في الأسواق الآسوية التي تستورد من إسرائيل السماد والكيماويات ومعدات الري ، بالإضافة إلي الاتفاق حول عدد من المشاريع العسكرية والمدنية المشتركة [١٠٤] .

كذلك اتجهت كثير من الشركات الأوروبية والآسيوية الكبيرة ، والتي تري في الاقتصاد الإسرائيلي إمكانيات مربحة للاستثمار بفضل

حجم إنتاجه المحلي الإجمالي البالغ ٦٠ مليار دولار ، وحجم وارداته البالغة ٢٥ مليار دولار ، إلي تجاهل المقاطعة العربية تماما والتعامل مع إسرائيل مباشرة ، خاصة بعد أن دعت الدول الصناعية السبع خلال اجتماعها في طوكيو في يوليو ٩٣ إلي إنهاء المقاطعة العربية ، وكذلك بعد أن أعلنت الكويت في يونيو من نفس العام أنها لن تؤيد الآن أحكام المقاطعة الثانوية لإسرائيل [١٠٥].

أما بعد التوقيع علي إعلان المباديء ، فقد شهدت بورصة إسرائيل – التي يبلغ حجم رؤوس الأموال بها ٤٠ مليار دولار – نشاطا غير مسبوق علي مدي سنين ، كما ارتفعت رؤوس الأموال بنسبة ١٤٪ خلال أسبوعين من توقيع الاتفاق ، ودفع مستثمرين أجانب ويهود بما لا يقل عن مليار دولار داخل سوق المال الإسرائيلية بعد أسبوع واحد من الاتفاق [١٠٦] مؤشرا لارتفاع التوقعات حول مستقبل الشركات الإسرائيلية وتحسن أوضاع الاستثمار في إسرائيل .

ويري رجال الأعمال والاقتصاد الإسرائيليين، أن أهم مكاسب السلام علي الإطلاق ـــ بالنسبة لإسرائيل هو "إعادة إكتشاف إسرائيل كبلد ومناخ مهيأ للاستثمار الأجنبي[١٠٧] " ، بعد أن ظلت الاستثمارات الأجنبية تتجنب إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، خوفا من عدم الإستقرار والتزاما بالمقاطعة العربية. وقد تقدم عدد ضخم من الشركات الأجنبة بطلبات للاستثمار في إسرائيل ، ويقول " إسرائيل قصار" وزير المواصلات الإسرائيلي: " أننا اعتدنا علي الركض وراء الاستثمار ومحاولة جذبه بشتي الطرق . . . . لكن الآن الاستثمار يأتي إلينا بنفسه ، ويطرح إمكانياته أمامنا ، حتي قبل أن نعلن المشروعات المحددة " [١٠٨].

كما يضيف " قصار" أن أهم مجالات الاستثمار التي يبحث

عنها المستثمر الأجنبي هي مجالات الاتصالات وبناء موانيء ومطارات وسكك حديدية ومجالات التصنيع المختلفة والكمبيوتر والتكنولوچيا المتقدمة والزراعة والسياحة ، وهي المجالات التي تتفوق إسرائيل في تقديم العمالة المساندة لها والتقنيات اللازمة لإنجاحها(١٠٩) .

وقد بدأت بالفعل بعض الشركات الأمريكية في جعل إسرائيل مركزها الإقليمي لتصنيع وتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط ، وتجري شركتا " آي . بي . إم " و" موتوررولا " وهما من كبريات شركات الكمبيوتر الأمريكية أبحاثا مشتركة مع شركات إسرائيلية في نفس المجال بهدف التصنيع المشترك (١١٠) ،وهناك منافسة بين الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية للحصول علي مشروعات المواصلات والاتصالات الإسرائيلية ، وربما من أهم وأكبر الاستثمارات في إسرائيل حالياً هي خطة استثمارات شركة " دايملر بنز " الألمانية وهي من الشركات التي كانت دائما حريصة علي علاقاتها بالأسواق العربية ، إلا أن الإعلان عن هذه الخطة يؤكد أنها حصلت علي " الضوء الأخضر " للاستثمار في إسرائييل دون وضعها علي قائمة المقاطعة العربية . وتشمل الخطة مساهمة الشركة في مشاريع المواصلات داخل إسرائيل وبين إسرائيل ومصر ولبنان ، وإشراك الشركات الإسرائيلية في تصنيع بعض مكونات سياراتها ، وكذلك مشروع إنشاء سيارة نقل تشارك في تصنيعها إسرائيل ومصر والأردن ، وأيضا المشاركة في الصناعات التحويلية التي تحول العديد من الأجهزة العسكرية إلي الاستخدام المدني ، والتي ستنتج من خفض التسليح الإسرائيلي بعد السلام .

كذلك يؤكد " چوزيف شوشتاك " ، نائب مدير عام اتحاد الغرف

التجارية في إسرائيل، " أن المستثمرين الكوريين واليابانيين والتايوانيين مهتمون بفتح مجالات للاستثمار داخل إسرائيل ، بل وأحيانا اختيار شركات إسرائيلية لتكون وكيلة لهم تسوق بضائعهم في أسواق شرق أوروبا وباالذات في روسيا ، لوجود المهاجرين الروس اليهود في إسرائيل(١١١) . كما تسعي الصين والهند ، اللتان زارهما "شيمون بيريز" مع وفد من رجال الأعمال والصناعة الإسرائيليين في مايو ١٩٩٣ ، إلي توسيع علاقاتهما التجارية مع إسرائيل حيث أجرت الصين مباحثات مع إسرائيل لتسهيل الشحن البحري والجوي إليها بالإضافة لحصولها علي تكنولجيا إسرائيلية ، أما الهند فتأمل في زيادة الاستثمارات والتجارة المشتركة مع إسرائيل ، للحصول علي مزايا المعاملات التفضيلية لإسرائيل في أمريكا وأوروبا ، إذ أن أي سلعة بها مكون إسرائيلي نسبته ٣٥٪ فما فوق ، تعامل ، معاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية وأسواق المجموعة الاوروبية (١١٢) .

وقد حققت إسرائيل مكسباً اقتصادياً كبيراً في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية عقب توقيع اتفاق إعلان المباديء ، حيث وافق مجلس وزراء خارجية المجموعة في شهر أكتوبر ١٩٩٣علي توصية بالدخول في مفاوضات مع إسرائيل ، في مطلع عام ١٩٩٤ ، بهدف إبرام اتفاق " شراكة" مع إسرائيل يستجيب لطلبات الأخيرة في شأن تطوير اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الطرفين عام ١٩٧٥ ، بحيث يسمح بتوسيع التعاون العلمي والتكنولوچي وتحرير الخدمات ومساهمة مؤسسات إسرائيلية في أسواق التعاقدات العامة الأوروبية .

وتعتبر توصية " الشراكة " مكافأة لإسرائيل كانت المجموعة قد تعهدت بها لتشجيعها علي التقدم في مسيرة السلام (١١٣) ، وستتيح اتفاقية الشراكة المزمعة زيادة صادرات إسرائيل وخفض عجزها التجاري مع المجموعة الأوروبية والمقدر بـ ٥ مليار دولار أو ٨٠٪ من العجز

التجاري الإسرائيلي[١١٤] ، وسيتيح الاتفاق توسيع التبادل التجاري الحر ليشمل مختلف أنشطة الخدمات، "باستثناء حرية تنقل السكان" ، كما سيحقق للصناعة الإسرائيلية أحد طلباتها الاستراتيجية ، من حيث فتح باب المشاركة الإسرائيلية في برامج الأبحاث والتنمية الأوروبية ، التي تخصص لها المجموعة سنويا مليارات الدولارات[١١٥]، **ومن هـنا فإن هـذا الاتفـاق سيعزز من وضع إسرائيل الاقتصـادي ، ويقوي رصيـدهـا العلـمي ، ويزيـد مـن قـدرتهـا علـي المنافسـة الإقليميـة ، فـي وقـت تسعـي فيـه لغزو الأسواق العربية واحتلال موقع مركزي ومسيطر في المنطقة .**

كما دعت المجموعة الأوروبية ، في نفس الاجتماع الذي أقرت فيه توصية الشراكة ، البلدان العربية إلي وقف المقاطعة ضد إسرائيل و" التحرك نحو إقامة تعاون إقليمي في الشرق الأوسط تكون إسرائيل والأراضي المحتلة نواته " [١١٦] كذلك كان من ضمن التعهدات الست التي أعلنها الرئيس الأمريكي "كلينتون " خلال زيارة " إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي، للولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٣ ، والتي تشكل أساس الاستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل ، **العمل علي إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل والضغط علي الدول العربية في هذا الاتجاه، وكذلك إمداد إسرائيل بكافة احتياجاتها من أحدث الأجهزة والتكنولوجيا والكمبيوتر، ومن ضمنهـا السوبـــر الكمبيوتر ، ومعـدات متطورة تستخدم لأغراض مدنية وعسكرية [١١٧] .**

ومن المكاسب الفورية التي حققتها إسرائيل ، عقب التوقيع علي الاتفاق، نجاحها في رفع درجة جدارتها الائتمانية في أسواق الاقتراض الدولية طويلة الأجل، بحيث أصبح بإمكانها الاقتراض من

هذه الأسواق باسمها دون الحاجة إلي ضمان الولايات المتحدة الإمريكية لقروضها ، وهو ما كان ضرورياً من قبل . ويقضي هذا الإجراء يجعل إسرائيل واحداً من أهم مراكز الجذب للاستثمار المباشر متوسط المدي في المنطقة. وتؤكد مصادر مالية أمريكية أن اسرائيل تستعد الآن لتكوين صندوق في أسواق رأس المال الدولية لمشروعات البنية الأساسية دون الحاجة لضمان أمريكي. وتخطط إسرائيل كذلك بفضل هذا الإجراء للحصول علي قروض طويلة الأجل ، باسم الفلسطينيين ، حيث أعرب "چاكوب فرنكل" محافظ البنك المركزي الإسرائيلي ، عن "استعداد إسرائيل لتجميع القروض والمساعدات الدولية لقطاع غزة والضفة الغربية" ، وهو ما يعني "إمساك إسرائيل بمعظم خيوط اللعبة المالية الخاصة بإعادة ترتيب البيت الإقتصادي في المنطقة" (١١٨) .

إذن فقد حققت إسرائيل عدداً من المكاسب الاقتصادية الهامة ، منذ بدأ مفاوضات مدريد وتوقيع اتفاق إعلان المبادىء تتضمن فتح أسواق جديدة لصادراتها والتحول إلي منطقة جذب استثماري هامة ، وتعزيز وضعها المالي الدولي ، وتوسيع وتوثيق علاقاتها التجارية والعلمية مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بما يعزز من وضعها الاقتصادي والتجاري والعلمي علي المستوي الإقليمي ، ويمهد لتحقيق طموحاتها بأن تكون دولة إقليمية كبري و« سنغافورة » الشرق الأوسط .

٢ – الشجعان . . . أم رجال الأعمال ؟

لقد أعقب اتفاق – أو "صفقة" – غزة أريحا حركة محمومة بين

رجال الأعمال والشركات الدولية من كافة الجنسيات بهدف جني «ثمار السلام » والفوز بنصيب من المبالغ التي تم رصدها لتمويل مشروع الحكم الذاتي ومشاريع البناء والنقل والسياحة والطاقة والمياه وغيرها من المشاريع الإقليمية المرتقبة. ولعل أهم المكاسب التي حققتها إسرائيل من هـــذا الاتـفاق هـو بدأ اختراقها الاقتصـادي "الشرعي" للعالم العربي والذي تبين أنه بدأ سرا منذ فترة علي أيدي بعض الدول العربية (غير مصر) وبعض رجال الأعمال والوسطاء العرب . وإذا كانت مجموعة من الأكاديميين والمثقفين العرب والإسرائيليين قد اشتركت في رسم خطط السلام والتعاون الإقليمي والسوق الشرق أوسطية ومهدت لها في الدوائر الأكاديمية والإعلامية، فكذلك تقوم مجموعة من رجال المال والأعمال العرب والفلسطينيين والإسرائيليين بالاشتراك في التنفيذ ، و" خلق حقائق جديدة علي الأرض " تمهد لقيام هذا التعاون الإقليمي وهذه السوق .

فقد هنأت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر ، والتي يترأسها السيد « يوسف الشنطي » علي صفحات جريدة الأهرام القاهرية (عدد ١٩٩٣/٩/١٨) بالاتفاق ، وصرح رجل الأعمال الفلسطيني السيد « خليل عبد الفتاح » العضو بالجمعية قائلاً « نحن نتطلع إلي منطقة حرة وسوق شرق أوسطية ، وقد بدأنا بالفعل في التنسيق مع إخواننا من رجال الأعمال المصريين». وفي نيويورك رحب الجانب الأكبر من رجال الأعمال الفلسطينيين ، والذي يحتل كثير منهم مناصب رفيعة في مؤسسات مالية أمريكية عديدة مثل كيميكل بنك ، ثاني أكبر البنوك الأمريكية ، بالاتفاق ، وهم يرون فيه " بداية صفقة كبيرة و« بيزنيس » ممتد يتعدي غزة والضفة الغربية إلي الأردن وإسرائيل وربما دول أخري مثل مصر وسوريا ولبنان " ويرون أن الاتفاق يخلق مناخا مشجعا للاستثمار الدولي والخليجي في

المنطقة ، وأن هناك فرصاً كبيرة في مجالات التجارة والعقارات والاسكان والتشييد (١١٩) .

أما على الجانب الاسرائيلي فقد كان رجال الأعمال والصناعة الإسرائيليين من أكثر المطالبين بالإسراع في إحلال السلام . فمنذ عام ١٩٩٢ طالب « دوف لاتمن » ، رئيس جمعية الصناعيين الإسرائيليين، بضرورة الفصل بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني وتأسيس ملتقي من الاقتصاديين ورجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليين للبحث في القضايا الاقتصادية ، وأن إحلال السلام سيفتح أسواقاً جديدة أمام الصناعة الاسرائيلية (١٢٠) كذلك كان « دان بروبر » ، رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين ، من ضمن ١٨ من كبار رجال الاقتصاد والأعمال الإسرائيليين الذين نشروا اعلانا على صفحات الجرائد الإسرائيلية قبل عدة أشهر من توقيع الاتفاق ، يطالبون فيه «إسحق رابين » بإحلال السلام مع الفلسطينيين . ويري بروبر أن الاقتصاد الإسرائيلي سيستفيد من مليارات الدولارات التي ستضخ إلي منطقة الحكم الذاتي لتمويل برامج التطوير والتنمية ، وأن اسرائيل ستبيع الخبرة والعلم والإدارة ومنتجات كثيرة ومتنوعة ، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك . كما يري أن اسرائيل ينتظرها « مستقبل اقتصادي مشرق » في حالة تشكل كتلة اقتصادية شرق أوسطية تضم ٢٠٠ مليون مستهلك تكون اسرائيل « مركز عمل طبيعي لهم » (١٢١) .

وقد انعقد في القدس المحتلة في أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٣ مؤتمر رجال الأعمال العرب والإسرائيليين تحت شعار « سلام ٢٠٠٠ » ، حضره ٢٠٠ من رجال الأعمال الفلسطينيين ، بينهم نحو ١١٧ من قطاع غزة ، إضافة إلي عشرة رجال أعمال من المغرب حضروا في صورة علنية ورجال أعمال من دول عربية أخري لم يتم الإفصاح

عنها . وقد كان هدف المؤتمر المعلن التعاون بين أطراف اسرائيلية وأخري عربية في مجالات صناعة الأسمنت والأغذية والنقل والبنية التحتية ، وتم بالفعل الحصول علي وعود برصد مبلغ ٦٠ مليون دولار للتعاون في المجالات المذكورة ، مع استمرار الاتصال بدول عربيـــة وأوروبية أخـــري لرصد مزيـد من الأموال لتحقيق أهداف المؤتمر(١٢٢) .

وقد عملت إسرائيل ، منذ فترة ، علي خلق علاقات تعاون اقتصادي اسرائيلية – فلسطينية – عربية. ففي عام ١٩٨٨ تأسس في تل أبيب « المركز اليهودي – العربي للتنمية الاقتصادية » [CENTER FOR JEWISH-ARAB ECONOMIC DEVEOPMENT] علي أيدي مجموعة من رجال الأعمال اليهود والعرب الاسرائيليين ، بغرض تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة بين اليهود والعرب ، وتدبير القروض والتمويل اللازم لها . وقد سعي هذا المركز للاتصال بمستثمرين من الدول العربية ، وخاصة من دول الخليج ، ومحاولة جذبهم للاستثمار داخل إسرائيل(١٢٣) . ويبدو أن بعض الإنجاز قد تحقق في هذا الاتجاه ، حيث تكشف بعد توقيع إتفاق اعلان المبادئ عن وجود لقاءات سرية عديدة بالفعل وعلاقات تجارية بين إسرائيل وأطراف عربية . فقد تبين ان بعض الاجتماعات السرية قد انعقدت منذ فترة بين رجال أعمال عرب وإسرائيليين للتخطيط للاقتصاد في ظل السلام ، ويؤكد « داني جيلرمان » ، رئيس اتحاد الغرف التجارية الاسرائيلية ، أن وفدا برئاسته اجتمع بوزير سعودي ورجال أعمال بارزين من كل من الكويت وعمان وقطر وأبو ظبي ، في فبراير ٩٣ ، علي هامش المؤتمر الاقتصادي الدولي بسويسرا ، لبحث إقامة مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال الإسرائيليين والخليجيين. بل تؤكد بعض المصادر وجود علاقات تجارية بالفعل بين إسرائيل ودول خليجية منذ أكثر من

٤ سنوات ، وعن وجود مصالح ومبادلات تجارية بين إسرائيل والمغرب وصلت إلي حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا (١٢٤) .

وتؤكد الأنباء أنه قد تم الاتفاق علي تأسيس أول مجموعة استثمارية إسرائيلية - فلسطينية - مغربية - أسبانية مشتركة تحت اسم « سلام - ٢٠٠٠ » ، للاستثمار في مشاريع تنمية غزة أريحا وغيرها من المشاريع الإقليمية الضخمة المرتقبة ، كأولي ثمار مؤتمر رجال الأعمال الذي انعقد في القدس ، وتضم المجموعة مجمع «كور » الاسرائيلي ، وهو من أكبر المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية الرائدة في عدد كبير من المجالات الصناعية ويملك ٥٠٪ من أسهمه «الهستدروت» اتحاد العمال الإسرائيلي، ويمثل الجانب الفلسطيني رجل الأعمال « جويد الغصين » ، مدير الصندوق الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية ، و« أحمد قريع» ، عضو اللجنة المركزية للمنظمة ورجل الأعمال، ومهندس اتفاق « غزة أريحا أولا » في رأي الأوساط السياسية* . أما الجانب المغربي فتمثله مجموعة شركات « أونا » التي تضم نحو ١٠٠ شركة مغربية ولها نشاط اقتصادي هام في أفريقيا ، ويمثل الجانب الأسباني مؤسسة « بانستو » المالية . وتبدأ المجموعة برأس مال ٦٠ مليون دولار (١٢٥) . وسيقوم البنك التجاري المغربي، وهو أكبر مصرف قطاع خاص في المغرب بدور المنسق المالي بين الأطراف الأربعة ، وقد وقع هذا البنك في أكتوبر

---

* كان أحمد قريع (أو أبو علاء) قد وضع مشروعاً حول التعاون الإقتصادى الإقليمى يضم إسرائيل فى إطاره، وقد لقى هذا المشروع اهتماماً ملحوظاً داخل الدوائر الأوروبية وترحيباً كبيراً من إسرائيل التى اعتبرته مشروعاً «واقعيا» يقبل بفكرة التعايش مع إسرائيل والتعاون الإقتصادى معها. انظر:

Jane Corbin, Gaza First - The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the P.L.O. (London: Bloomsbury Pubilishing Ltd. , 1994), pp 27 - 28 .

١٩٩٣، في القدس المحتلة ، اتفاقا مبدئيا مع البنك التجاري الإسرائيلي « ليؤمي » لتبادل الخدمات المالية والمصرفية . وستتيح هذه التطورات لاسرائيل ، ليس فقط اختراق الأسواق العربية ، ولكن كذلك الأسواق الأفريقية حيث أكد المدير التنفيذي لمجموعة « أونا » المغربية أن الخطوة المقبلة ستشهد إقامة مشاريع مغربية- إسرائيلية، في مجال انتاج الصناعات الغذائية لتسويقها في الأراضي المحتلة وعدد من الدول الأفريقية [١٢٦] .

أما علي الجانب المصري ، فقد أسرع عدد من رجال الأعمال المصريين ، من أعضاء الغرفة التجارية الأمريكية ، بعقد اجتماع ، فور أعلان الاتفاق ، مع أربعين رجل أعمال إسرائيلي في « طابا » ، وذلك لبحث ووضع الخطوط العريضة الخاصة بالاستثمار في مصر وإسرائيل بعد اتفاق غزة - أريحا [١٢٧] . ومما يذكر أن هذه الغرفة - المكونة من رجال أعمال مصريين وأمريكيين تلعب دوراً هاماً من وراء الستار، كجماعة مصالح ، في التأثير علي السياسات المصرية والتفاوض مع جهات أجنبية ، وخاصة أمريكية ، في القضايا المرتبطة بالأمن القومي المصري [١٢٨] . وكان ياسر عرفات قد عقد لقاءاً مع أعضاء هذه الغرفة في القاهرة ، حيث أكد لهم أن السياسة الاقتصادية الفلسطينية ستقوم علي نظام اقتصادات السوق الحر .

وفي نفس هذا الإطار نجد الغرفة الفرنسية - الإسرائيلية والفرنسية- العربية تعلنان عن عزمهما دراسة إمكان تشكيل «مجموعة عمل مشتركة » حول التعاون الاقتصادي المنصوص عليه في ملاحق اتفاق الحكم الذاتي ، وأعرب رئيسا الغرفتان عن ارتياحهما إزاء« زوال العقبة السياسية التي حالت حتي اليوم دون تطور التبادل الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط » [١٢٩] .

إن متابعة هذه الحركة الدؤوبة والمتداخلة من الاتصالات والصفقات والمشاريع المشتركة يكشف لنا حقيقة المصالح الكامنة وراء « عملية السلام » ، واتفاق غزة – أريحا ، وسعي الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لإحكام سيطرتها علي المنطقة العربية واستنزاف ثرواتها ، وفتح مجالات جديدة للاستثمار والتجارة، ودعم وجود شريكتها الصغري في المنطقة، إسرائيل ، وذلك بالتعاون مع بعض الشرائح الاجتماعية العربية المرتبطة بالغرب .

ولقد طرح « شيمون بيريز » خياراً هاماً أمام إسرائيل :

« أن تكون إسرائيل الكبري اعتمادا علي عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم ، أو أن تكون إسرائيل الكبري اعتمادا علي حجم واتساع السوق الذي تحت تصرفها » .

وإذا كان رجال الأعمال اليهود أمثال «روتشيلد» و« واربورج » و« ليمان » وغيرهم ، ممن كانوا يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الرأسمالية الغربية ، قد ساهموا في تأسيس « دولة إسرائيل »، فهل سيساهم رجال الأعمال العرب في إقامة «إسرائيل الكبري »؟ ؟ اذا صدق ذلك فستكون حقا « المأساة الكبري » وستعني أنه في حين دفع الشجعان ثمن السلام . . ثماره يجنيها رجال الأعمال . . . .

هل الاتفاق هو نهاية المطاف ؟ !.

ليس من الصعوبة إدراك - في ضوء ما تقدم - من سيكون الرابح الأكبر من اتفاق «غزة - أريحا» ومن سيكون الخاسر الأكبر. فمن الواضح أن الإتفاق يعمل علي استمرار قبضة إسرائيل وهيمنتها علي الاقتصاد الفلسطيني، بل يضفي الإتفاق الشرعية علي هذه السيطرة ويعطي إسرائيل حق التدخل في كل كبيرة وصغيرة في الحياة الفلسطينية وانتزاع أي شكل من أشكال السيادة الفلسطينية الفعلية ، ويتيح لإسرائيل إقامة كيان فلسطيني مستأنس تحقق من وراءه، ومن خلاله، مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية الحيوية وفقا للمقتضيات التي تفرضها المرحلة الراهنة محلياً وإقليمياً ودولياً علي الكيان الصهيوني .

كذلك ليس غريبا أن يتحقق مثل هذا الإتفاق في ظل ميزان للقوي في غير صالح الجانب العربي إقليميا أو دولياً، وفي ظل تفاقم مشاكله الإقتصادية وغياب الإرادة السياسية علي مستوي صانعي القرار العرب بإتجاه تحقيق تنمية مستقلة تعتمد علي تعبئة الموارد والقدرات الذاتية .

والدعوة التي يرددها إسرائيليون أمثال «شمعون بيريز»[1] والتي يرددها من ورائه فئة من المثقفين ورجال السياسة والأعمال العرب، بالإنخراط في نظام إقليمي شرق أوسطي، باعتباره الضمان الوحيد لتحقيق الأمن والرفاهية والرخاء لشعوب هذه المنطقة، هي في

(١) انظر:
Shimon Peres with Arye Naor, **The New Middle East** (Dorset: Element Books Ltd., 1993) .

الحقيقة دعوه للإنخراط في نظام رأسمالي عالمي والإذعان لشروطه التجارية والمالية والخضوع لمصالحه الإستراتيجية، هي دعوة لإستمرار التبعية وعلاقات التبادل غير المتكافئ بين العالم العربي من جهة والمراكز الرأسمالية وربيبتها إسرائيل من جهة أخري، هي دعوة لإستمرار الخصخصة وسياسات التحرير الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي علي أغلب دول العالم العربي - وغيرها من دول العالم الثالث - ممن انزلقوا في فخ الديون وهي السياسات التي ترتب عليها نتائج إجتماعية مؤلمة وأدت إلي مزيد من الإفقار لشعوب هذه البلاد . . . أما الرفاهية والرخاء المزعومان ، فلن ينعم بهما إلا فئة أو شريحة ضئيلة داخل المجتمعات العربية ممن ربطوا مصالحهم ومستقبلهم مع مصالح الرأسمالية الغربية والاحتكارات الدولية .

ولا يصح هنا إغفال الجانب الحضاري والثقافي لهذه الدعوة وما يترتب عليها من طمس للهوية والخصوصية الحضارية العربية وكذلك ما تحمله من منظومة قيمية تنظر للتنمية باعتبارها عملية مادية اقتصادية بحتة وليس باعتبارها عملية حضارية متكاملة [٢] وما تؤدي إليه من تعظيم قيم الفردية والنفعية وحب الكسب وغرز ثقافة تبعية أو ثقافة الاعتماد علي الآخر، والتطلع إلي محاكاة المجتمعات الرأسمالية الغربية في أنماط سلوكها واستهلاكها، مع وأد أي نزعة تحررية استقلالية تعمل باتجاه تحقيق تنمية مستقلة تستند إلي العمل الجماعي والاعتماد علي الذات وتعبئة القدرات الإبداعية والخلاقة لدي الشعوب في إطار من القيم الإنسانية الحقة .

---

(١) انظر:
رمزى زكى ، محنة الديون وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث ، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩١) .

السلام غاية إنسانية نبيلة لا يرفضها أحد ولكن هل من الممكن قبول هذا الإتفاق أو تحقيق هذا السلام العادل في ظـل هـذه الشروط القاسيـة؟ هل يمهد هذا الاتفـاق لتحقيق الحيـــاة العادلـــة والإنسانيـة للشعب الفلسطيني ولشعوب هذه المنطقة؟.

لا أعتقد . . . ولمن يـــؤمنون بسياسـة الأمر الواقع والإذعـان لشروطـه نقول أن اتفاق « غزة - أريحا »، أو الســوق الشـرق أوسطيـة، أو النظام العالمي الجديد، لن يكونوا نهاية المطـاف، فالتـاريخ في صيرورته الدائمة لا يعرف النهايات . . . وللإرادة الإنسانية ولإرادة الشعوب فعلها في التاريخ .

المراجع

١ – فهمي هويدي ، « من القضية إلى الصفقة » جريدة الأهرام ١٩٩٣/١١/٢ .
٢ – رؤوف عباس ، « السوق الشرق أوسطية : مشروع عمره نصف قرن » جريدة الأهالي ١٩٩٣/١٠/٢٧ .
٣ – أحمد ابراهيم محمود ، « مفهوم التطبيع في الاستراتيجية الإسرائيلية في رؤية – استراتيجيات التعاون الاقليمي– رؤية عربية، مركز الفالوجا للدراسات والنشر العدد السابع والثامن يناير – فبراير ١٩٩٢ ص ١٨ .
٤ – **Economist Intelligence Unit** Country Report "Israel" , no. 1,1993 p.13 .
٥ – **EIU Economist Intelligence Unit** Country Report "Israel", 2 nd Quarter 1993 p.20 .
٦ – "Israel" no. 4, 1992 p. 11 .
٧ – **EIU** "Israel" no. 1, 1993 p. 12 .
٨ – **EIU** "Israel" 2nd Q, 1993 p. 18 .
٩ – **The Middle East and North Africa**
١٠ – **EIU** "Israel" 2nd Q, 1993 p. 18 .
١١ – **The Middle East Review 1991/1992**27 ed Hunter Publishing Inc. N.J. 1992.
١٢ – **EIU** " Israel" no. 1 1993 p. 3 .
١٣ – Ibid .
١٤ – **EIU** " Country Profile, Israel" 1992-1993 p. 34 .
١٥ – **EIU** "Israel" no. 1, 1993 p. 20 .
١٦ – **EIU** "Israel" 2nd Q, 1993 p. 9 .
١٧ – Donald Neff, "Israel's Dependence on the US:The Full Extent of the Special Relationship" **Middle East International** May 1 1992 pp. 16 -17 .
١٨ – **EIU** "Country Profile , Israel " 1992-1993 p. 36 .
١٩ – Ibid .
٢٠ – **EIU** "Israel" 2nd Q 1993 p 25 .
٢١ – محمود وهبة ، « الاقتصاد الاسرائيلي في ظل الحرب والسلام » ، الأهرام ١٩٩٣/٩/٢٦ .
٢٢ – **EIU** "Country Profile, Israel" 1992-1993 pp. 36-39 .
٢٣ – حسين أبو النمل ، **الاقتصاد الاسرائيلي** مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨ ص ٩٤ .
٢٤ – المرجع السابق .
٢٥ – **EIU** "Country Profile, Israel" 1992-1993 p. 39 .
٢٦ – **EIU** "Country Report, Israel" no. 1 1993 p. 21 .
٢٧ – Ibid p.3 .
٢٨ – **EIU** "Israel" 2nd Q 1993 p. 24 .
٢٩ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٩ .
٣٠ – وحيد عبد المجيد " سيناريو « الدولة الإسرائيلية المتحدة » ومخاطره " جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٢٤ .

٣١ – أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، ترجمة حنا الغاو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ .
٣٢ – علي الجرباوي ، " كيف الحؤول دون تحويل الكيان الفلسطيني «مستعمرة اقتصادية» .. لإسرائيل " جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٣/١١/٥ .
٣٣ – " تقرير « انكتاد » عن تأثير سياسات إسرائيل في الوضع الإقتصادي للأراضي المحتلة " جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٢٢ .
٣٤ – وحيد عبد المجيد ... مرجع سابق .
٣٥ – أنطوان منصور . " اقتصاد الصمود " ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
٣٦ – مجدى صبحى " التطبيع والمياه العربية فى " رؤية – استراتيجيات التعاون الإقليمي – رؤية عربية ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، القاهرة العددان السابع والثامن يناير – فبراير ١٩٩٢ ص ٤٣ .
٣٧ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/٢٧ .
٣٨ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٩ .
٣٩ – حاييم بن شاهار وآخرون " مشروع بحثي لاقتصاديات التعاون في الشرق الأوسط " جامعة تل ابيب/مؤسسة أرماند هامر، فى المعرفة – استراتيجيات التعاون الإقليمي –رؤية اسرائيلية، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العددان السابع والثامن يناير – فبراير ١٩٩٢ ، ص ٤١–٤٥ .
٤٠ – جريدة الشعب ، ١٩٩٣/٩/٢١ .
٤١ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٣/٢٩ .
٤٢ – جريدة الحياة اللندنية ١٩٩٣/٩/٩ .
٤٣ – حاييم بن شاهار وآخرون . . . مرجع سابق ، ص ٤٦ – ٤٧ .
٤٤ – عمرو حموده ، الطاقة في إسرائيل ، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي ، منشورات دار الكرمل ، عمان ١٩٨٧ ، ص٢٨ .
٤٥ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٣/٢٩ .
٤٦ – عمرو حموده ، الطاقة في إسرائيل ، مرجع سابق ص ٢٨ – ٢٩ .
٤٧ – أحمد مرتضي عبده : " اتفاق غزة – أريحا : هل يقطع الطريق علي مشروع قناة الربط بين البحرين الأبيض والميت " جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٢٧ .
٤٨ – المرجع السابق .
٤٩ – عمرو كمال حموده ، " نقل البترول العربي بواسطة اسرائيل " جريدة الأهالي ، ١٩٩٣/٢/٣ .
٥٠ – Gideon Fishelson, "**Multinational Cooperation in the Middle East-Pipelines**" The Armand Hammer Fund for Economic Cooperation in the Middle East, Tel Aviv University Sept. 1992 p. 2 .
٥١ – أليشع كالي وافراهام طال ، : " التعاون الإقليمي في استخدام الطاقة " في المعرفة – استراتيجيات التعاون الاقليمي رؤية أسرائيلية ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العددان السابع والثامن، يناير – فبراير ١٩٩٢، ص ١٠٧ .
٥٢ – Gideon Fishelson . . . . Op. Cit. p. 1 .
٥٣ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/١ .
٥٤ – أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ٦٠ – ٦١ .
٥٥ – EIU Country Report "Israel" 3rd Q 1993 pp. 27-29 .

٥٦ – حسين أبـو النمـل ، الاقتصـاد الاسـرائيلي، مرجـع سابق ، ص ٣١٧ – ٣١٨.
٥٧ – EIU Country Report Israel 2nd Q 1993 p. 19 .
٥٨ – Ibid .
٥٩ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٢٢ .
٦٠ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/١١ .
٦١ – تقرير مجلس التجارة والتنمية (أونكتاد) حول الاقتصاد الفلسطيني ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٣٠ .
٦٢ – أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ – ١٣٨ .
٦٣ – فـؤاد حمـدي بسيـسو ، " **الاقتصـاد الاسـرائيلي بين دوافع الحـرب والسلام** " دار الجليل للنشر – عمان ، ١٩٨٤ ص٦٧.
٦٤ – سمير جبور ، " **الأزمة الاقتصادية في إسرائيل : مراحلها وانعكاساتها ، ترجمات مختارة من مصادر عبرية** " مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٧٩ .
٦٥ – أنطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ – ١٣٠
٦٦ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٨ .
٦٧ – EIU Country Report "Israel" No. 1 1993 p. 3 .
٦٨ – عادل سمارة " **من نتائج إغلاق المناطق المحتلة : حرب القطاعات الانتاجية والمدخرات** " جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/٦ .
٦٩ – الجيروزاليم بوست ، ١٩٩٢/٧/٥ .
٧٠ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
٧١ – انطوان منصور ، اقتصاد الصمود ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
٧٢ – EIU Country Profile "Israel" 1992-1993 p. 34 .
٧٣ – الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٧/٢٨ .
٧٤ – The Herald Tribune 16-17/11/1991 .
٧٥ – EIU Country Report "Israel" 3rd Q 1993 p. 26 .
٧٦ – Ephraim Ahiram, **Intra-Regional Trade in the Middle East: Obstacles, Cooperation and Perspectives.** Paper presented at the Seminar on Middle East Regional Cooperation Prospects and Problems, Cairo 29 th-31 st, March1993 .
٧٧ – الجيروزاليم بوست ، ١٩٩٢/٧/٥ .
٧٨ – " الاستثمار في السلام " تقرير البنك الدولي عن تنمية الأراضي المحتلة ، جريدة العالم اليوم ، ٩٣/١٠/١٣ .
٧٩ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٧/٢٨ .
٨٠ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٢ .
٨١ – حاييم بن شاهار وآخرون . . . مرجع سابق ، ص ٥١ .
٨٢ – المرجع السابق .
٨٣ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١١/٤ .
٨٤ – الجيروزاليم بوست ، ١٩٩٣/٩/٨ .
٨٥ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩١/١٠/٣٠ .
٨٦ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٥/٢٨ .
٨٧ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٤/١١ .

٨٨ – تقرير مجلس التجارة والتنمية الدولية " اونكتاد " ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩١/١٠/٢٦ .
٨٩ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٦ .
٩٠ – EIU Country Report "Israel" 3rd Q 1993 p. 24.
٩١ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٤ .
٩٢ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
٩٣ – ابراهيم سعودي . " من يتولي تمويل إدارة الحكم الذاتي الفلسطينية ؟ " جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
٩٤ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٤ .
٩٥ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٧ .
٩٦ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/١١ .
٩٧ – زها بسطامي ، " **الفلسطينيون أمام المساعدات الدولية** " جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٢١ .
٩٨ – عرفان نظام الدين " **غزة – اريحا والامتحان الاقتصادى : مصلحة إسرائيل . . . ومصلحة واشنطن** " ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/٦ .
٩٩ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٢٠ .
١٠٠ – رمزي زكي ، " **لماذا نرفض السوق الشرق أوسطية** " جريدة العربي ١٩٩٣/١١/١٥ مع بعض التصرف .
١٠١ – Willy Rellecke, "Financial Institutions" Paper Presented at the International Seimnar on Middle East Cooperation: Prospects and Problems, Cairo 29th-31st March 1993 .
١٠٢ – جلال امين " لاءات الدكتور سعيد النجار : لا مقاومة . . لا مقاطعة . . لا كراهية " جريدة العربي ، ١٩٩٤/١/٣ .
١٠٣ – The Economist Intelligence Unit Country Report 2 nd Quarter 1993 p. 23 .
١٠٤ – Ibid. p. 23-24 .
١٠٥ – Ibid
١٠٦ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١١/١ .
١٠٧ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .
١٠٨ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .
١٠٩ – المرجع السابق .
١١٠ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٢٠ .
١١١ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/٢٥ .
١١٢ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/٢٠ .
١١٣ – الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/١١ .
١١٤ – The Economist Intelligence Unit Country Report No. 1 1993 p. 21 .
١١٥ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .
١١٦ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١٠/١١ .
١١٧ – جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/١١/١٥ .
١١٨ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/١٠/١١ و ١٩٩٣/١٠/١٣ .
١١٩ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٣ .

١٢٠ – الجيروزاليم بوست ، ١٩٩٢/٧/٥ .
١٢١ – جريدة العالم اليوم ، ١٩٩٣/٩/١٥ .
١٢٢ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١١/٧ .
١٢٣ – الجيروزاليم بوست ، ١٩٩٢/٧/١٨ .
١٢٤ – فهمي هويدي " العلاقات الخفية تتكشف " جريدة الأهرام ١٩٩٣/١٠/٢٦.
١٢٥ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١١/١٠ .
١٢٦ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/١١/١٧ .
١٢٧ – روزاليوسف عدد ٣٤٠٦ ، ١٩٩٣/٩/٢٠ ص ٣٤ .
١٢٨ – عمرو كمال حمودة ، " حكومة محمد شفيق جبر " الأهالي ، ١٩٩٣/٤/١٤ .
١٢٩ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٣/٩/١٥ .

ملاحق الدراسة

١ - خريطة مراكز الإستيطان الرئيسية في الضفة الغربية المحتلة.

....

٢ - نصوص «وثائق إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية».

....

٣ - نصوص خطابات الاعتراف المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير الخارجية النرويجية.

....

٤ - نصوص الملاحق السرية لاتفاق «غزة - أريحا»، مترجمة عن اللغة الروسية.

....

مراكز الاستيطان الرئيسية في الضفة الغربية

مناطق «استيطان امني» ستضمها اسرائيل (وفقا لمشروع الون)

مناطق «استيطان امني» خارج مشروع آلون اقر رابين ضمها الى اسرائيل

مناطق «استيطان سياسي» ستسلم الى الفلسطينيين (وفقا لمشروع آلون– رابين).

جنين
الون موريه
نابلس
قدوميم
عمنوئيل
الكنا
اريئيل
معاليه افرايم
عوفرا
اريحا
رام الله
جفعات زئيف
القدس
معاليه ادوميم
غوش عتسيون
بيت لحم
افرات
كريات اربع
الخليل
البحر الميت

وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي

إعلان مبادىء بشأن
ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية
(المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣).*

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني («في الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط») («الوفد الفلسطيني») ممثلا الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادىء التالية:

المادة ١
هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة العربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

المادة ٢
إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادىء هذا.

المادة ٣
الانتخابات

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادىء ديمقراطية ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا

* المصدر: *Israel and Palestine Political Report*, No. 185, pp. 6-10.

للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ ـ هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة

المادة ٤

الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٥

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة ٦

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١ ـ فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢ ـ مباشرة بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن الطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧

الاتفاق الانتقالي

١ ـ سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية («الاتفاق الانتقالي»).

٢ ـ سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية

طبقا للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة

٣ ـ سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقا وفقا للمادة ٦ المذكورة أعلاه

٤ ـ من أجل تمكين المجلس من النهوض، بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ ـ بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨
النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشيء المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩
القوانين والأوامر العسكرية

١ ـ سيخول المجلس سلطة التشريع وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢ ـ سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة ١٠
لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادىء لإعلان المبادىء هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة ١١
التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

المادة ١٢
الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن

ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك

المادة ١٣

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

١ ـ بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤.

٢ ـ عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان

٣ ـ وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة ١٥

تسوية المنازعات

١ ـ ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقا للمادة العاشرة أعلاه

٢ ـ إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين

٣ ـ للطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشىء الطرفان لجنة تحكيم.

المادة ١٦

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ «خطة مارشال» وببرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع

المادة ١٧

بنود متفرقة

١ ـ يدخل اتفاق المبادىء هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ ـ جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم ١٣/ ١٩٩٣/٩.
عن حكومة إسرائيل
عن الوفد الفلسطيني
الشاهدان
الولايات المتحدة الأمريكية
الفيدرالية الروسية

الملحق الأول
بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢ - وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.

أ - النظام الانتخابي

ب - صيغة الإشراف والمراقبة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية

ج - الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكان الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزي

٣ - لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين [«النازحين»] الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية

الملحق الثاني
بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ - سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على إثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢ - ستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فورا مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣ - سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه من جملة أمور أخرى

أ - ترتيبات لنقل هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب - بنية السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه المجالات في ما عدا الأمن الخارجي والمستوطنات والإسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك

ج - ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د - حضور دولي أو أجنبي موقت وفقا لما يتفق عليه.

هـ - إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و - برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يشمل إقامة صندوق

طوارىء لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليميين والدوليين لدعم هذه الأهداف.

ز - ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ - الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعابر

أ - غزة - مصر.

ب - أريحا - الأردن.

٥ - المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا الملحق الرقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦ - باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية

الملحق الثالث
بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي

١ - التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

٣ - التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيمياتي في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة ويأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى وإليهما. بالإضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديد وخطوط الاتصالات.. الخ

٦ - التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات

أخرى تتعلق بالتجارة

٧ ـ التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر إنشاء مراكز إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة للبحث والتطوير الصناعي والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والألماس والصناعات القائمة على الكومبيوتر والعلوم

٨ ـ برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.

٩ ـ خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة

١٠ ـ خطة لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار إجراءات مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢ ـ أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة

الملحق الرابع
بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

(١) سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الطرف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبرى (G 7). سيطلب الطرفان من السبعة الكبار السعي إلى إشراك دول أخرى مهتمة بهذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

(٢) سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة

ب ـ برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالي

١ ـ برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء

٢ ـ خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة

٣ ـ برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات الخ).

٤ ـ خطة للموارد البشرية

٥ ـ برامج أخرى.

ب ـ ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية

١ ـ إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ ـ تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت

٣ ـ قناة البحر المتوسط (غزة) ـ البحر الميت.

٤ ـ تحلية المياه إقليميا ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ ـ خطة إقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسعى إقليميا للوقاية من التصحر.

٦ ـ ربط الشبكات الكهربائية في ما بينها

٧ ـ التعاون الإقليمي من أجل نقل

الغار والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعيا

٨ ـ خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية

٩ ـ التعاون الإقليمي في مجالات أخرى

(٣) سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وسيسنقان بهدف إنجاحها كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات مجموعات العمل. وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الطرف المختلفة

المحضر المتفق عليه
إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية

(أ) تفاهمات واتفاقات عامة.

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادىء قبل تنصيب المجلس ستخضع للمبادىء نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه

(ب) تفاهمات واتفاقات محددة.

المادة الرابعة

من المفهوم أن

١ ـ ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليون

٢ ـ ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.

المادة السادسة

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي

١ ـ يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي أسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادىء في المجالات التالية التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها

٢ ـ من المفهوم أن حقوق هذه المناصب والتزاماتها لن تتأثر.

٣ ـ ستستمر كل المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة

٤ ـ فور تنفيذ إعلان المبادىء سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق

في هذا الخصوص. كما أنه من المتفق عليه أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة العاشرة

من المتفق عليه أنه فور دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة اجتماعاتها ومكان أو أماكن عقدها

الملحق الثاني

من المفهوم أنه لاحقا للانسحا الإسرائيلي ستستمر إسرائيل ف مسؤولياتها عن الأمن الخارجي و الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنا والإسرائيليين

ويمكن القوات العسكرية والمدني الإسرائيليين أن يستمروا في استخد الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنط أريحا

أبرم في واشنطن العاصمة في تاري ١٩٩٣/٩/١٣.

عن حكومة إسرائيل

عن الوفد الفلسطين

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية

الفيدرالية الروسي

الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية* ورئيس الحكومة الإسرائيلية** ووزير الخارجية النرويجية*** تونس والقدس، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.****

من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين:

السيد رئيس الحكومة

* ياسر عرفات

** يتسحاق رابين.

*** يوهان يورغن هولست.

**** المصدر: Institute for Palestine Studies, *The Palestinian-Israeli Peace Agreement: A Documentary Record* (Washington, D.C IPS, 1993), pp. 12-13

إن توقيع «إعلان المبادئ» يرسم بداية عصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ولهذا، فإنني أود، وبإيمان راسخ، أن أؤكد التزامات م.ت.ف. التالية.

تعترف م.ت.ف. بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن.

تقبل م.ت.ف. قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨.

تلتزم م.ت.ف. عملية السلام في الشرق الأوسط وحلا سلميا للنزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات.

وتعتبر م.ت.ف. أن توقيع «إعلان المبادئ» يشكل حدثا تاريخيا ويفتح عهدا جديدا من التعايش السلمي خاليا من العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار. واستنادا إلى هذا، فإن م.ت.ف. تنبذ (renounces) اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي م.ت.ف. كي تضمن إذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين.

وبالنظر إلى الوعد بعصر جديد وإلى توقيع «إعلان المبادئ»، واستنادا إلى القبول الفلسطيني لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، فإن م.ت.ف. تؤكد أن بنود الميثاق [الوطني] الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن. وبالتالي، فإن م.ت.ف. تتعهد بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على موافقته الرسمية عليها.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات إلى وزير الخارجية النرويجي يوهان يورغن هولست:

عزيزي الوزير هولست،

أود أن أؤكد لكم أنني لدى التوقيع على «إعلان المبادئ» سأضمِّن تصريحاتي العلنية المواقف التالية:

في ضوء العصر الجديد المتَّسم بتوقيع «إعلان المبادئ» تشجع م.ت.ف. الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه إلى أن يأخذ دورا في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة، ورفض العنف والإرهاب، والمساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية في تشكيل إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

من رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين إلى رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات:

السيد الرئيس،

ردا على رسالتكم المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات م.ت.ف. الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف. ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

يتسحاق رابين

رئيس الحكومة الإسرائيلية

(٣)

الملاحق السرية للإتفاقية

فيما يلى ترجمة من الروسية للنص الرسمى للملاحق السرية المرفقة لإعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكومة الذاتية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة :

ملحق رقم (١) : التعاون السياسى :

١ - **تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وبحق الشعب اليهودى بالوجود على أرض فلسطين** وتعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كحكومة ذاتية انتقالية مستقبلية للفلسطينيين بعد القيام بانتخابات شكلية.

٢ - تنهى منظمة التحرير الفلسطينية كافة الحملات الإعلامية المعادية لإسرائيل **وتتعهد بالعمل على تصفية أية حملات سياسية أو عسكرية فلسطينية معارضة تهدف إلى تدمير إسرائيل وقتل مواطنيها.**

٣ - تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بالحفاظ على حياة المواطنين الإسرائيليين الذين يعملون ويمارسون أعمالهم فى أريحا وغزة وباقى مدن يهودا والسامرة.. **ولا تمانع المنظمة عمليات بناء مستوطنات يهودية تحت إشراف وموافقة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية.**

٤ - تتعهد إسرائيل بدعم الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية سياسياً ومادياً خلال سنوات الحكم الذاتى.

٥ - **لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية ممارسة أى أعمال تتعلق بالسياسة الخارجية أو إنشاء سفارات فلسطينية مستقلة خلال سنوات الحكم الذاتى وإلغاء السفارات الفلسطينية الحالية** ويمكن الاتفاق على توظيف فلسطينيين فى سفارات إسرائيل يتولون إدارة شئون الفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتى والمقيمين فى دولة إسرائيل.

٦ - **لا يحق إنشاء حكومة سياسية فلسطينية مستقلة** بل إدارية، ولا يحق إصدار نقد فلسطينى أو جوازات سفر فلسطينية مستقلة.

٧ - يتمتع الفلسطينيون سكان غزة وأريحا بجوازات سفر إسرائيلية مع

الإشارة فى جواز السفر إلى أن الجنسية فلسطينية.

٨ - يحمل أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية جوازات سفر (خاصة) إسرائيلية مع الإشارة إلى جنسيتهم الفلسطينية.

٩ - لا يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية خلال فترة ٥ سنوات الحكم الذاتى المطالبة بعودة اللاجئين أو النازحين الذين لجأوا إلى الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر ولا يحق كذلك المطالبة بعودة أى فلسطينى مارس سابقاً أعمالا عسكرية أو سياسية عدائية لدولة إسرائيل إلا بعد الحصول على حسن سلوك من قوى الأمن الإسرائيلية.

١٠- يحق للحكومة الإسرائيلية وقف العمل بأية اتفاقيات إسرائيلية - فلسطينية فى أى وقت تراه ضرورياً خاصة إذا رأت أن المصلحة السياسية والأمنية لدولة إسرائيل تتعارض مع هذه الاتفاقيات أو أن هذه الاتفاقيات سببت اضطرابا داخل إسرائيل يصعب السيطرة عليه.

ملحق رقم (٢) : التعاون الأمنى :

١ - لا يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية إنشاء جيش عسكرى فلسطينى ويتولى حماية الحدود الجيش الإسرائيلى.

٢ - يتولى الجيش الإسرائيلى حماية مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى فى دولة إسرائيل.

لا يحق للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتى حمل أو اقتناء أسلحة نارية بكافة أنواعها أو أية مواد متفجرة أومضرة للبشر بما فى ذلك المواد الكيماوية والسامة والمشعة، دون أخذ الموافقة المسبقة لدوائر الأمن الإسرائيلية.

٤ - يتولى مهمة حفظ الأمن الداخلى فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية الشرطة الفلسطينية التى تتلقى رواتبها وأسلحتها من وزارة الداخلية الإسرائيلية بواسطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، وتعمل الشرطة الفلسطينية ضمن اللوائح والأنظمة الداخلية للشرطة الإسرائيلية.

٥ - لا تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بحق السماح بإنشاء منظمات أو أحزاب أو أية حركات فلسطينية تهدف إلى تدمير إسرائيل أو قتل مواطنين إسرائيليين، وتتعهد بالعمل على سحق ووقف أية محاولات علنية أو سرية لإنشاء منظمات إرهابية فلسطينية.

٦ - لا يحق لمواطني المناطق الفلسطينية التي تتمتع بالحكم الذاتي دخول المناطق والأراضي الإسرائيلية إلا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الداخلية الإسرائيلية أو المكاتب الأمنية.

٧ - تعمل حكومة إسرائيل على حماية أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية والفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتي ضد أية اعتداءات خارجية أو داخلية من الجماعات اليهودية المعارضة.

٨ - تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بتسليم قوائم بأسماء الجماعات الفلسطينية الدينية وغيرها المعارضة لاتفاقية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ثلاث شهور من بدء تنفيذ إتفاقية السلام ومراقبة نشاطها.

٩ - تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بحل المجموعات التنظيمية (الإرهابية) في مناطق الحكم الذاتي مع تسليم أسلحتها وإعطاء معلومات عن أماكن تخزينها.

١٠- تتعهد الحكومة الإسرائيلية بالحفاظ على أمن وحياة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الراغبين في الإقامة بإسرائيل أو مناطق الحكم الذاتي.

ملحق رقم (٣) : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي :

١ - تتعهد الحكومة الإسرائيلية بالدعم الاقتصادي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

٢ - تسمح الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية للتجار ورجال الأعمال

الإسرائيليين بإقامة مشاريع تجارية وصناعية وإنشائية فى مناطق الحكم الذاتى.

٣ - تخصص الحكومة الإسرائيلية ميزانية خاصة لأعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وعائلاتهم مع السماح لأبنائهم بالتعليم على نفقة الحكومة الإسرائيلية.

٤ - يحق للفلسطينيين إقامة بنوك فلسطينية أومشتركة فى مناطق الحكم الذاتى.

٥ - يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية فرض الضرائب وتحصيلها فى مناطق الحكم الذاتى.

٦ - لا تمانع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بشراء أو بيع الأراضى ضمن مناطق الحكم الذاتى لأى إسرائيلى يرغب بالشراء أو البيع مع تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك.

٧ - يحق للفلسطينيين إنشاء مطار مدنى فى غزة يتولى مسئولية الأمن فيه قيادة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة.

٨ - تتولى الحكومة الإسرائيلية القيام بحملات لجمع المساعدات المالية والاقتصادية لمناطق الحكم الذاتى الفلسطينية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تلقى المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الإسرائيلية ويجب إيداعها فى الميزانية العامة الإسرائيلية.

٩ - ميزانية الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تعتبر جزءا لا يتجزأ من ميزانية حكومة إسرائيل المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية.

١٠- لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية توقيع عقود أو اتفاقيات لمشاريع اقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة دون دراستها مسبقاً من قبل الحكومة الإسرائيلية.

١١- النقد الرسمى فى إسرائيل ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينية هو الشيكل الإسرائيلى.

١٢- الاستيراد والتصدير لأية مواد أو بضائع مدنية لاستعمال مناطق الحكم

الذاتى الفلسطينية يتم من خلال وزارة التجارة الخارجية الإسرائيلية ولا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية ممارسة ذلك منفردة.

١٣- لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية التعامل بالعملات الأجنبية أو تلقى القروض الخارجية إلا استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية فى إسرائيل.

١٤- لا تستطيع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية المنتخبة ممارسة أى أعمال مالية أو اقتصادية أو تجارية مع الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية والذين يقطنون فى الدول المجاورة أو تقديم مساعدات مالية لهم وسيتم الاتفاق المباشر بين إسرائيل والدول العربية التى يقيم الفلسطينيون بها.

١٥- ستعمل الحكومة الإسرائيلية على فتح مجال العمل والتجارة بين الفلسطينيين والدول العربية النفطية وتسهيل انتقال الكفاءات الفلسطينية للعمل فى الخارج مع السماح لهم بالعودة فى أى وقت تشاء.

١٦- تتعهد الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة إسرائيل فى الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية فى الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى.

١٧- يحق للفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى الأولوية بترويج البضائع والصناعات الإسرائيلية والدراسة فى الجامعات الإسرائيلية والمشاركة بالمشاريع الإسرائيلية الخارجية.

ملحق رقم (٤) : التعاون الإعلامى :

١ - تتفق منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على وقف الحملات العدائية الإسرائيلية الفلسطينية.

٢ - يتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على توجه إعلامهم المشترك لمحاربة الأصوليين والإرهابيين فى إسرائيل والدول العربية الأخرى

وكذلك محاربة المعادين لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية العربية.

٣ - يتفق الطرفان على وقف حملات العداء لليهود وحقهم التاريخي بفلسطين وكذلك حملات العداء للصهيونية العالمية.

٤ - يحق للفلسطينيين إقامة محطات إذاعية وتليفزيونية وإصدار صحف بموافقة الحكومة الذاتية الانتقالية مع مراعاة أنظمة الإعلام الإسرائيلية.

ملحق رقم (٥) : أمور خاصة :

* لا يمكن للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية التدخل بالشئون الداخلية أو السياسية الخارجية لدولة إسرائيل.

* لا يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية إنشاء وزارات أو هيئات رسمية أو حرس تشريفي وغير ذلك من مقومات الدول المستقلة بما في ذلك دعوة الرؤساء والملوك، مع رفع العلم الإسرائيلي مع الفلسطيني على مكاتب المؤسسات الرسمية الفلسطينية.

* يحق للحكومة الإسرائيلية مراقبة وتدقيق عمل الحكومة الذاتية الفلسطينية وتعيين مراقبين إسرائيليين في حالة اكتشاف أعمال أو ممارسات غير قانونية ومخالفة للاتفاقات المعقودة بين حكومة إسرائيل والفلسطينيين.

* يحق للحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية الانتشار وملاحقة عناصر «إسرائيلية أو فلسطينية» مطلوبة للحكومة الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي في أي وقت تراه هذه الأجهزة مناسباً لعملها، مع الاحتفاظ بحقها في عدم إحاطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وكذلك أجهزتها الأمنية بذلك خوفاً من تسرب المعلومات وهروب المطلوبين مع إحاطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بالعلم بعد انتهاء المهمات.

* يحق للحكومة الإسرائيلية عدم السماح للفلسطينيين مواليد أريحا وغزة أو مناطق يهودا والسامرة المقيمين خارج إسرائيل بالعودة إلى منازلهم لدوافع أمنية أو صحية.

* لا يحق للفلسطينيين القاطنين في المخيمات في مناطق الحكم

الذاتى الفلسطينية المطالبة بالعودة إلى مناطق سكنهم الأصلية وسيجرى الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة الذاتية الانتقالية بالمنع منعاً تاماً التدخل الفلسطينى فى عمليات هجرة اليهود إلى إسرائيل أو معاداتها **ويجرى الاتفاق على بناء مستوطنات لهم فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية مع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية.**

* يحق للحكومة الإسرائيلية بعد انتهاء فترة الحكم الذاتى اجراء استفتاء شعبى فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية على مبدأ الاستقلال التام أو الاتحاد مع إسرائيل أو الاتحاد الكونفدرالى مع المملكة الأردنية الهاشمية. القرار الذى سيختاره القاطنون فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينية باستفتائهم سيكون نهائياً وبدون رجعة.

* يحق للحكومة الإسرائيلية منح الراغبين من سكان الحكم الذاتى الفلسطينى الجنسية الإسرائيلية دون الإشارة إلى الجنسية الأصلية.

*** يحق للجيش الإسرائيلى القيام بمهمات حماية وأمن وانتشار فى مناطق عربية مجاورة دون إحاطة الحكومة الذاتية الانتقالية ولا يحق للفلسطينيين التدخل بعمل الجيش الإسرائيلى أو الحكومة الإسرائيلية فى المناطق العربية المجاورة.**

* فى حالة قيام عداء عسكرى أو سياسى أو إعلامى مع أية دولة عربية مجاورة لإسرائيل يوجد أو لا يوجد بينها وبين إسرائيل اتفاقية سلام لا يحق للفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى التدخل أو معاداة إسرائيل بسبب ذلك وتحل الأمور والمشاكل الإسرائيلية مع جيرانها دون أى تدخل من قبل الفلسطينيين.

المحتويات

نادیـــــة رفعـــت

* باحثة فى الاقتصاد.
* ماچستير اقتصاد من الجامعة الأمريكية عام ١٩٨٦.
* أصدرت بالاشتراك مع الباحث عمرو كمال حمودة كتاب «المؤسسة العسكرية فى إسرائيل» دار سينا للنشر عام ١٩٩١.
* لها أبحاث اقتصادية وسياسية نشرت بمجلة الفكر الاستراتيچى العربى ومجلة الأزمنة العربية ومقالات بالصحافة المصرية.

أحمد بهاء الدين شعبان

* مهندس ميكانيكا.
* شارك فى قيادة الحركة الطلابية الديمقراطية – أوائل السبعينيات.
* نشرت له مقالات ودراسات بالجرائد المصرية والمجلات العربية.
* صدر له «٤٨ ساعة هزت مصر»، (بيروت، ١٩٧٧)، «النفط العربى والاستراتيچية الأمريكية»، (بيروت، ١٩٨٢). وصدر له عام ١٩٩٣، «الاستراتيچية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠»، من القاهرة.
* له تحت الطبع : «تشريح الأصولية فى مصر والعالم العربى»، «أصول العنصرية الصهيونية».

رقم الإيداع ٤٥٧٢ / ٩٤

دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٧٩٤٢

كان توقيع اتفاق «غزة – أريحا» مفاجأة كبيرة للجماهير العربية، ثم جاء الإعلان عن الملاحق السرية للاتفاق «صدمة» أشد لأنها أطلقت تداعيات مختلفة علي كافة المستويات دون ترتيب .

لقد أنهي التوقيع علي الاتفاق مرحلة طويلة من مراحل الصراع العربي – الصهيوني، وفتح الباب أمام مرحلة شديدة الإختلاف والخطورة، خاصة في وقت تقف فيه الجماهير والطليعة المثقفة قلقة ومشتته، ولولا الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني المكافح لانكسرت الإرادة القوميه إلي مدي لا يمكن إدراكه .

ومصر وفلسطين تضمهما معادلة واحدة للأمن القومي، شئنا أم أبينا، ولذلك سيلعب الأعداء علي ضرب هذه المعادلة وتغيير قواعدها . . والخوف الأكبر عندما تنفجر التناقضات بين الإخوة أنفسهم أطراف المعادلة .

لذا كان من الضروري إجراء تحليل دقيق للجوانب والآثار المختلفة للاتفاق وتحديد المخاطر والاحتمالات. ومن هنا كان تقسيم الكتاب إلي قسمين رئيسين :

* القسم الأول: يناقش كل آثار الاتفاق من الناحية السياسيه والأمنيه. وقد تصدي له الباحث أحمد بهاء الدين شعبان .

والقسم الثاني: يناقش كل آثار الاتفاق من الناحية الإقتصادية. وقد تصدت له الباحثة نادية رفعت .



وإذا كان اتفاق «غزه – أريحا» هو « المدخل » لا الصهيوني في المنظومة العربية ، فهو يمثل كذلك « البوا لقيام «السوق شرق أوسطية» والتي ستغير – إن قامت – التاريخ العربي والتشكيل الحضاري لوطننا .

الثمن: جنيهان